Perim
بريم
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر
تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
العدد: (27) - مايو 2026

قوات العمالقة الجنوبية وإعادة رسم المشهد العسكري

البيئة الساحلية.. تهديدات صامتة على حواف البحر

السيداو بين النص القانوني والواقع الاجتماعي

البحر الأحمر والبحر العربي..

خرائط القوة في زمن التحولات

بريم Perim

مجلة شـهرية تحليلية تصدر كل شـهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (27) - مايو 2026

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).

تأسست في مدينة عدن

جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م

العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة

للتواصل واتساب: 00967777491124

المراسلات واستقبال الأبحاث

تُرسل الدراسات والأبحاث والمقالات التحليلية والعلمية إلى

سكرتير التحرير د. شورى فضل عبر:

ايميل: perimjournal@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

perimjournal.com - perimjournal.net

تلتزم مجلة "بريم" بالمعايير البحثية والتحريرية في نشر الدراسات والأوراق التحليلية، وتتحمل الجهات البحثية والكتّاب مسؤولية دقة المعلومات والبيانات الواردة فيها.

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظةٌ

@Perimjournal

مجلس الإدارة والتحرير

صالح أبو عوذل
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

أ. د. سالم علوي الحنشي
نائب رئيس التحرير

إدارة التحرير
ولاء عمران
مدير التحرير

د. رحيمة عبدالرحيم
مدير التحرير

الإدارة التنفيذية
د. أشجان الفضلي
المدير التنفيذي

حنين العولقي
المدير الإداري

سكرتارية التحرير
د. شورى فضل
سكرتير التحرير المسؤول

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشاعري
د. صلاح لرضي بن دويل
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعيبي

للإعلان في مجلة بريم Perim

كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصة نخبوية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

لماذا تعلن في "بريم"؟

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التهريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكًا في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.

للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

شروط وضوابط النشر

1. أصالة البحث:
يجب أن يكون البحث جديدًا وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي وسيلة من وسائل النشر، سواء الورقية أو الإلكترونية.

2. القيمة العلمية:
يشترط أن يُمثّل البحث إضافة علمية واضحة، سواء كانت نظرية أو تطبيقية.

3. حجم البحث وإعداد الصفحات:
- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة بقياس (B5).
- يجب ترك هامش لا يقل عن (3سم) من جميع جوانب الصفحة.

4. تحكيم البحوث:
- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي.
- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق اثنان من المحكّمين على صلاحيته، بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

5. محتوى الصفحة الأولى:
- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، اسم الباحث/الباحثين، وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة.

6. طريقة التقديم:
- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية بصيغة (Word).
- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني:
perimjournal@gmail.com
- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:
- عنوان البحث
- اسم الباحث/الباحثين
- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية
- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

7. الملخص والمستخلص:
- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية) لا يزيد كلّ منهما عن (100) كلمة، ويتضمّنان:
- موضوع البحث
- الأهداف
- المنهج
- أبرز النتائج والتوصيات
- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن خمس كلمات)

8. توثيق المراجع:
- يجب ترتيب المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث.

9. مسؤولية المحتوى:
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

10. لغة النشر:
- تقبل المجلة البحوث باللغتين: العربية أو الإنجليزية.

طلب شراكة نشر اعلانات

بريم Perim
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

السادة المحترمين: _____

تحية طيبة وبعد،

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة على المستويين السياسي والاقتصادي، تبرز الحاجة إلى منصات إعلامية متخصصة قادرة على الوصول إلى جمهور نوعي من صناع القرار والمهتمين بالشأن العام.

من هذا المنطلق، تتيح مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات فرصة للتعاون الإعلاني عبر مجلة "بريم"، وهي مجلة سياسية اقتصادية متخصصة، تُعنى بدراسة قضايا الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، وتستهدف شريحة مؤثرة من الباحثين وصناع القرار على المستويين الإقليمي والدولي.

القيمة المضافة للإعلان

- الوصول إلى جمهور متخصص وفاعل في دوائر التأثير
- تعزيز الحضور المؤسسي ضمن بيئة إعلامية موثوقة
- استهداف جمهور إقليمي ودولي عبر قنوات رقمية فعالة
- إمكانية تصميم محتوى إعلاني يتوافق مع هوية المؤسسة

خيارات المساحات الإعلانية

نوع الإعلان	قيمة التكلفة
صفحة كاملة	100 دولار
نصف صفحة	50 دولار
ربع صفحة	25 دولار
إعلانات خاصة رعاية محتوى	من 100 إلى 500 دولار

* يمكن تصميم الإعلان بما يتوافق مع هوية المؤسسة، حسب الطلب.

قنوات الوصول والتوزيع

تعتمد المجلة نموذج توزيع حديث يضمن وصول المحتوى إلى جمهور واسع ومؤثر، من خلال:

- **النشر عبر الموقع الرسمي للمجلة** والمنصات الرقمية التابعة للمؤسسة
- **التوزيع عبر القوائم البريدية المتخصصة**
- **الوصول إلى جمهور إقليمي ودولي** في دوائر البحث وصناعة القرار
- **التوزيع المحلي الخاص بالاشتراكات**

نؤمن بأن هذا التعاون يمثل فرصة لتعزيز حضوركم لدى شريحة نوعية من المتلقين، ويسعدنا تزويدكم بكافة التفاصيل المتعلقة بالحجز والتنسيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

د. شورى فضل سالم
مدير العلاقات العامة
مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات
سكرتير تحرير مجلة بريم

التعريف

عن مجلة بريم

مجلة "بريم" هي مجلة سياسية اقتصادية متخصصة، تُعنى بتحليل القضايا الإقليمية والدولية، مع تركيز خاص على الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، وما يرتبط بها من تحولات سياسية واقتصادية وأمنية.

تصدر المجلة عن **مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات**، وهي مؤسسة إعلامية بحثية مستقلة تعمل على إنتاج محتوى تحليلي واستراتيجي بمنهجية علمية ورؤية استشرافية.

انطلقت المجلة في مارس 2024 كمنصة تحليلية تسعى إلى تقديم قراءة معمقة للتطورات في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، من خلال دراسات وتقارير تستهدف صناع القرار والباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي.

تعتمد المجلة على محتوى تحليلي رصين يجمع بين الرصد الدقيق والطرح الموضوعي، وتغطي ملفات استراتيجية تشمل الأمن البحري، الطاقة، التحالفات الدولية، والتغيرات الجيوسياسية، مع انتشار رقمي يضمن الوصول إلى جمهور إقليمي ودولي.

perimjournal@gmail.com | +967 777491124 | perimjournal.com | perimjournal.net

بريم Perim
مجلة شـهرية تحليلية تصدر كل شـهر

فهرس

العـــدد (27) – مايـــو 2026

4 الافتتاحية

5 الجغرافيا الاستراتيجية للمجال البحري العربي.. التنافس الدولي وإعادة هندسة النفوذ في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن
د. رحيمة عبدالرحيم

22 قوات العمالقة الجنوبية.. من الجذور السلفية إلى الفاعلية العسكرية وأثرها في صياغة الخارطة السياسية في جنوب اليمن
د. شورى فضل

42 المشكلات البيئة المعاصرة الناتجة عن النشاطات البشرية في ساحل الجنوب المطلة على خليج عدن والبحر العربي
د. سيناء عبده الصبيحي

59 حقوق المرأة في اليمن بين الالتزامات الدولية والتحفظات التشريعية: قراءة تحليلية في مدى التزام المشرع باتفاقية السيداو
د. سهير علي أحمد

هيئة التحرير

ليست الجغرافيا مجرد خرائط، ولا السياسة مجرد مواقف عابرة. ما يحدث حولنا اليوم يؤكد أن المنطقة كلها تعيش لحظة إعادة تشكّل كبرى، تتداخل فيها المصالح، وتتصادم فيها المشاريع، وتُعاد فيها صياغة موازين القوة من البحر إلى البر، ومن المركز إلى الأطراف

في هذا العدد من مجلة بريم، نحاول الاقتراب من بعض هذه التحولات من زوايا مختلفة؛ من البحر الأحمر والبحر العربي بوصفهما قلبًا مفتوحًا للتنافس الدولي والإقليمي، إلى التحولات العسكرية داخل الجنوب، حيث تفرض الوقائع الميدانية نفسها على المشهد السياسي، وتعيد تشكيل أدوات النفوذ ومراكز التأثير

ولا تقف التحولات عند حدود السياسة والسلاح، فهناك معارك أخرى أكثر هدوءًا لكنها لا تقل خطورة؛ معارك البيئة والتغير المناخي وما تتركه من آثار على المدن الساحلية والإنسان، إلى جانب الأسئلة القانونية والاجتماعية المرتبطة بالمرأة وحقوقها، في ظل واقع عربي لا يزال يبحث عن توازن معقد بين الالتزامات الدولية والخصوصية المجتمعية

هذا العدد ليس محاولة للإجابة النهائية، بقدر ما هو محاولة لطرح الأسئلة الصحيحة، لأن إدراك تعقيد اللحظة هو الخطوة الأولى لفهم ما يجري، وربما لاستشراف ما هو قادم

في زمن تتسارع فيه الأحداث، تبقى المعرفة الهادئة والعميقة هي الرهان الأكثر صلابة

«الأهمية الجيوسياسية للدول المشاطئة»..

الجغرافيا الاستراتيجية للمجال البحري العربي.. التنافس الدولي وإعادة هندسة النفوذ في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن

☐ **د. رحيمة عبدالرحيم**

مدير تحرير مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات. تشغل حالياً منصب رئيس قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية في كلية صبر للعلوم والتربية بجامعة لحج. تتميز بخبرتها الواسعة في مجال الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، حيث ساهمت من خلال أبحاثها الأكاديمية ومشاركاتها العلمية في تطوير المعرفة بهذا المجال الحيوي

الملخص:

أن الدول العربية المطلة على البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن والخليج العربي من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها احتوائها على أكبر احتياطات النفط والغاز حيث تسعى الولايات المتحدة الى ضمان استقرار امدادات النفط والغاز نظرًا لأهميتها في دعم الاقتصاد العالمي إضافة الى إشرافها على ممرات بحرية حيوية للتجارة العالمية مثل مضيق هرمز وباب المندب حيث تمر نسبة كبيرة من التجارة العالمية وخاصة النفط وتعزيز النفوذ الدولي الذي يمنح الولايات المتحدة قدرة على التأثير في القضايا الإقليمية والدولية ومواجهة القوى المنافسة خصوصًا إيران إضافة إلى الحد من نفوذ قوى دولية مثل الصين وروسيا ، والتي جعلت هذه الأهمية محل أهتمام القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية التي سعت تعزيز وجودها ونفوذها فيها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية حيث تم تكريس التبعية وذلك من خلال اعتماد

بعـض الـدول على الحمايـة الخارجيـة بـدل الاسـتقرار الاستراتيجـي وتـم اسـتنزاف المـوارد مـن خلال صفقـات الـسلاح الضخمـة وتغذيـة الصراعـات عبر اسـتمرار التوتـرات الإقليميـة والتدخـل في الشـؤون الداخليـة بشـكل مبـاشر أو غير مبـاشر [(١)]، تنـاول البحـث أهميـة الموقـع الجغـرافي للـدول المشـاطئه للبحـر الأحمـر وخليـج عـدن والمشـاريع الحربيـة للولايـات المتحـدة الامريكيـة وأثـار الحـرب الإيرانيـة على الـدول المشـاطئة على البحـر الأحمـر والعـربي و التصعيـد العسـكري السـعودي على الجنـوب العـربي والنهـب المسـتمر لـلثروات النفطيـة في حضرمـوت ثـم تنـاول البحـث النتائـج والتوصيـات والمراجـع

Abstract

The Arab states bordering the Red Sea, the Arabian Sea, the Gulf of Aden, and the Arabian Gulf are among the most important geopolitical regions in the world. This is due to several reasons, most notably their possession of vast oil and gas reserves. The United States seeks to ensure the stability of oil and gas supplies due to their importance in supporting the global economy. Furthermore, these regions oversee vital maritime routes for global trade, such as the Strait of Hormuz and the Bab el-Mandeb Strait, through which a large proportion of global trade, especially oil, passes.

This strategic importance enhances the international influence of the United States, enabling it to impact regional and global issues and confront rival powers, particularly Iran, as well as limit the influence of other international powers such as China and Russia. This significance has attracted the attention of major powers, especially the United States, which has sought to strengthen its presence and influence in these regions to achieve various strategic objectives.

This has led to increased dependency, as some countries rely on external protection instead of achieving strategic stability. Resources have been depleted through massive arms deals, and conflicts have been fueled by ongoing regional tensions and direct or indirect interference in internal affairs.

The research addresses the importance of the geographical location of the countries bordering the Red Sea and the Gulf of Aden, the military projects of the United States, and the effects of Iran-related conflicts on the countries bordering the Red Sea and the Arabian Sea. It also examines the Saudi military escalation in southern Arabia and the ongoing exploitation of oil .resources in Hadramawt. The study concludes with findings, recommendations, and references

(1)) الاشعل ، عبدالله ، السياسة الامريكية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٧م ، ص ٤٤.

مشكلة الدراسة:

من خلال القراءات والاطلاع على الكتب والأبحاث والمقالات العلمية التي تتحدث عن الأهمية الجيوسياسية للدول المشاطئة للبحر الاحمر والبحر العربي وخليج عدن **يمكن صياغة مشكلة البحث الجغرافي بالآتي:**

١. ماهي أهمية الموقع الجغرافي للدول المشاطئة للبحر الاحمر والبحر العربي وخليج عدن؟
٢. ما مدى تأثير المشاريع الحربية للولايات المتحدة الامريكية على الدول المشاطئة للبحر الاحمر والبحر العربي وخليج عدن؟
٣. ماهي أثار الحرب الايرانية على منطقة شبة الجزيرة العربية؟
٤. ما مدى تأثير التصعيد العسكري السعودي على الجنوب العربي؟

أهداف الدراسة: تتحدد أهداف البحث الجغرافي بالأهداف الاتية

١. الأهمية الجيوسياسية للدول المشاطئة للبحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن.
٢. معرفة المشاريع الحربية للولايات المتحدة الامريكية.
٣. ما مدى تأثير التصعيد العسكري السعودي على الجنوب العربي.

حدود الدراسة: تتمثل حدود منطقة الدراسة في الاتي

الحدود المكانية: تتمثل بدول المطلة على البحر الاحمر والبحر العربي وخليج عدن وهي مصر السودان جبوتي اريتريا اليمن الشمالي الجنوب العربي عمان والحدود الإدارية للمحافظات الجنوبية التي تتشكل من سبع محافظات هي عدن، لحج، الضالع، أبين، شبوة، حضرموت، المهرة واجمالي مساحة المحافظات الجنوبية (٣٤٦٠٣٩) كم^{٢}

الحدود الزمانية: تتحدد الحدود الزمانية من الفترة ما قبل ١٩٩٠ – ٢٠٢٦م

منهجية الدراسة: اقتضت طبيعة الدراسة استخدام أكثر من منهج علمي وضمن هذا الإطار اتبعت هذه الدراسة المناهج العلمية التالية

١) **المنهج الاستقرائي:** يوظف هذا البحث في إطار منهجية البحث في تشكيل الأساس النظري عن موضوع البحث وعرض المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بالأهمية الجيوسياسية للدول المشاطئة للبحر الاحمر والبحر العربي وخليج عدن والمشاريع الحربية للولايات المتحدة الا مريكية وأيران والحرب مع أسرائيل والتصعيد العسكري في الجنوب العربي

٢) **المنهج العلمي** : حيث بحث هذا المنهج ضمن موضوع الدراسة تحليل البيانات السكانية للجنوب العربي والتركيب الداخلي لها وتوزيعها الجغرافي للمحافظات على مستوى الجنوب العربي .

٣) **المنهج الوصفي** : أن هذا المنهج يولد أنطباعًا خاصًا من حيث كونه وصفيًا الا انه أسهم في دراسة الظواهر البشرية وتحليلها حتى تكون نتائج الدراسة

وتعميماتها اقرب ما يكون الى الدقة أو مماثلة لتجربة علمية في العمل[(٢)] .

هيكلية الدراسة: تناول المحاور التالية

المحور الأول: الموقع الجغرافي للدول المشاطئه للبحر الأحمر وخليج عدن

المحور الثاني: المشاريع الحربية للولايات المتحدة الامريكية

المحور الثالث: أثار الحرب الإيرانية على الدول المشاطئة على البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن

المحور الرابع: التصعيد العسكري السعودي على الجنوب العربي والنهب المستمر للثروات النفطية في حضرموت ثم تناول البحث النتائج والتوصيات والمراجع

١. أهمية الموقع الجغرافي للدول المشاطئه للبحر الأحمر وخليج عدن

تستمد الدول المشاطئه للبحر الاحمر وخليج عدن أهميتها من موقعها الجغرافي من شكل خريطته غير المنتظم حيث تتوغل البحار عميقًا في يابسة، بينما تتوغل أجزاء من يابسة في المسطحات المائية المحيطة به في جهات عديدة وتشمل تلك المسطحات كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن والخليج العربي التي سهلت حركة الملاحة البحرية على سكان المنطقة العربية لأكثر من 6000 سنة وعززت من أمكانية الوصول اليه تارة حيث يطل على الشواطئ الجنوبية لخليج عدن والبحر العربي والشواطئ الشرقية والغربية للبحر الأحمر والشواطىء الشرقية للخليج العربي ، حيث ان البحر الاحمر مسطح مائي متطاول يفصل جناح الوطن العربي الإفريقي عن جناح الوطن العربي الاسيوي وقد أصبح من أكثر الممرات المائية الملاحية العالمية أهمية بعد شق قناة السويس عام 1869م في منطقة صحراوية شديدة الحرارة تفصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر حيث شارك عشرات الالاف من المصريين في حفر قرابة 190 كيلومترًا وواجه العمال شدة الحرارة بالإضافة إلى العمل بالسخرة ، مما أدى لوفاة 120 الف عامل مصري أثناء الحفر وأصبحت ممرًا رئيسيًا للتجارة العالمية التي أختصرت طريق الملاحة الدولية (طريق الرجاء الصالح) حول القارة الافريقية فبعدما كانت السفن تعاني طول طريق راس الرجاء الصالح الذي يلزمها الدوران حول القارة السمراء لمسافة 16ألف كيلومتر تقلصت المسافة من 16ألف كيلومتر إلى 10الف كيلومتر وقلت مدة الرحلة التي تمكث فيها السفينة بالمياه من 24 يومًا إلى 14 يومًا وأصبحت قناة السويس مصدرًا أساسيًا للدخل القومي المصري منذ تاريخ افتتاحها إلى الآن وتقدر حجم المكاسب السنوية حاليًا بحوال 5.3 مليار دولار ، وفي عام ١٩٥٦م أممت مصر القناة وهددت بريطانيا الى جانب فرنسا وإسرائيل بشن هجومًا على مصر ثم أضرت بريطانيا للتراجع بعدما وقفت روسيا والأمم المتحدة ضد العدوان الثلاثي على

(2)) الصنيع ، عبدالله علي عبدالرحمن ، مقدمة في البحث الجغرافي المعاصر ، مصدر ، ط2 ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، 2004، ص69.

مصر ، وتتقاسم دول الخليج العربي سواحل الخليج العربي مع إيران والذي يمثل ممرًا مائيًا هامًا تبحر فية ناقلات النفط العملاقة حاملة نفط دول الخليج العربي لتصديرها على الدول الصناعية المتقدمة عبر مضيق هرمز الذي يصل بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي حيث تمر عبر مضيق هرمز 20 ٪ من إمدادات النفط العالمية حيث يأتي نفط السعودية والامارات والكويت والعراق منه ومع تداعيات الاحداث لعام 2026م والهجمات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة على دول الخليج العربي والذي مثلت اعتداءات سافرة تجاوزت حدود المنطقة وأحدثت تحولاً كبيراً لايقتصر على الأمن الخليجي فحسب بل يمتد إلى الأمن والاستقرار العالمي حيث أن أغلاق مضيق هرمز تسبب بصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي ، وتشرف عمان واليمن والصومال على مسطحات بحر العرب والمحيط الهندي الذين كان لهما الدور الأساسي في انفتاح المنطقة العربية على حضارة جنوب شرق اسيا ومن خلالهما انتشر فكر الحضارة الإسلامية في جزر المحيط الهندي وفي اندونيسيا والفلبين ، ومما زاد من أهمية الدول المشاطئة للبحر الاحمر وخليج عدن والوطن العربي هو إشرافه على ثلاث مضايق بحرية مضيق باب المندب الذي يصل بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي ،ومضيق هرمز الذي يصل بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق جبل طارق الذي يصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي ، ومن هذا القلب الجغرافي انتشرت الأفكار والتقنيات أنداك باتجاه الغرب تحديدًا نحو وادي النيل في جمهورية مصر العربية وباتجاه الشرق نحو وادي السند أو ما يعرف حاليًا بباكستان، لقد عززت التطورات التاريخية والسياسية والاقتصادية والجغرافية خلال القرون الماضية جوانب الاتصال والتكامل والوحدة بين أجزاء المنطقة العربية فقبل نحو 4000 سنة وحتى الحرب العالمية الأولى سيطرت على أجزاء الوطن العربي بدرجات متفاوتة سلسلة من الامبراطوريات القديمة كالبابلية والحيثية والاشورية والكلدانية ، والفارسية والسلجوقية والبطليمية والرومانية والبيزنطية والساسانية والأموية والعباسية والعثمانية والأوربية ، كما تعرض الوطن العربي لغزوات وخضع لسيطرة امبراطوريات أخرى كالآرامية ، والفينيقية والنبطية. وفي الوطن العربي تجدرت الديانات السماوية الثلاثة المسيحية والاسلام واليهودية وتعود جذور الديانات الإسلامية والمسيحية إلى ديانات قديمة، كما أن ظهورها في المنطقة العربية يزيد من أهميتها الحضارية ويعزز من أهميتها النوعية فالديانة الإسلامية والحضارة الإسلامية كان موطنها الأصلي في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة في غربي المملكة العربية السعودية والتي بات مقصد حجاج بيت الله الحرام من دول الوطن العربي والدول الإسلامية وعامة مسلمي العالم. وبالرغم من أن المنطقة العربية تعد مركز الحضارة الإسلامية الرئيسي، إلا أنه يجب الإدراك بأن امتداد العالم الإسلامي المكاني لا يقتصر على المنطقة

العربيـة بـل يتعداهـا إلى مناطـق جغرافيـة في غـرب القـارة الإفريقيـة وجنـوب آسـيا وأستراليا في الشرق .وهنـاك خصائـص معـاصرة جذبـت أنتبـاه العـالم نحـو الـدول المشـاطئة للبحـر الأحمـر وخليـج عـدن والبحـر العـربي والخليـج العـربي كالتوتـرات السياسـية التـي يفرزهـا بين الـحين والأخـر الصراع العـربي الإسرائـيلي وخاصيـة امـتلاك الوطـن العـربي لاحتياطـات نفـط وفيرة مـن اجمالي احتياطـات العـالم ، حيـث أن الـدول العربيـة تصـدر نفطهـا إلى الـدول الصناعيـة المتقدمـة ذاتهـا وتعتمـد بشـكل كـبير على اسـتيراد السـلع المصنعـة والتكنولوجيـا والـخبرة مـن الـدول الصناعيـة ذاتهـا ومما زاد أهميـة الموقـع الجغـرافي للـدول المشـاطئة للبحـر الأحمـر وخليـج عـدن والبحـر العـربي الاقتصاديـة مـا تـأتى مـن تنـوع منتجاته الزراعيـة وثرواتـه المعدنيـة بسـبب موقعـه الفـلكي حسـب خطـوط الطـول ودوائـر العرض وامتـداده وترامـي أراضيـه الشاسـعة بين قـارتي أسـيا وافريقيـا فتنـوع أنمـاط أقاليمـه (المناخيـة الاسـتوائية والمداريـة والمتوسـط والصحراويـة) وتربـه ونباتاتـه الطبيعيـة كان لهـا الـدور الكـبير في تنـوع محاصيلـه الموسـمية الصيفيـة والشـتوية أمـا امتـداد رقعـه صحاريـه فجعلـت الـدول المشـاطئة للبحـر الاحمـر وخليـج عـدن والبحـر العـربي أحـد أغنـى مناطـق العـالم بالطاقـة الشمسـية المتجـددة والرخيصـة التـي يمكـن اسـتغلالها في مجـالات توليـد الطاقـة الكهربائيـة وتسـخين الميـاه وإعـذاب ميـاه البحـر بـالا ضافـة الى غنـاه بمـوارد الطاقـة الاحفوريـة كالنفـط والغـاز الطبيعـي والثروات المعدنيـة الأخـرى كالحديـد والمنجنيـز والنحاس والفوسـفات [(٣)]

٢- المشـاريع الحربيـة للولايـات المتحـدة الامريكية

يعـد مشروع هـارب احـدى هـذه المشـاريع الحربيـة هـو شـكل مـن أشـكال الابـادة الجماعيـة وهـو أحـدى وجـوه حـرب النجـوم، وهـو مشروع للتلاعـب بالمتـغيرات المناخيـة، ويتـم أدارة المشروع مـن الاسـكا ويمولـه بشـكل مـشترك سلاح الجـو الأمـريكي والبحريـة الأميركيـة وهـو جـزء مـن جيـل جديـد مـن الاسـلحة المتطـورة في إطـار مبـادرة وزارة الدفـاع الامريكيـة الاستراتيجيـة (حـرب النجـوم او حـرب الفضـاء) ويديـر المشروع فنيًـا مختـبر أبحـاث الفضـاء في القـوات الجويـة الامريكيـة، ومشروع هـارب عبـارة عـن منظومـة مـن الهوائيـات العملاقـة عددهـا 120)) قـادرة على خلـق تعـديلات محليـة مسـيطر عليهـا مـن طبقـة الأيونوسـفير والتـي تمثـل الطبقـات الاعلى مـن الاتموسـفير أو الـغلاف الجـوي المحيـط بالكـرة الارضيـة ويتـم ذلـك بواسـطة بـث حـزم راديويـة عاليـة التردد الى طبقـة الايونوسـفير لخلـق تشـوية مـحلي محسـوب في هـذه الطبقـة تعمـل كقـرص عاكـس لهـذه الحـزم وارجاعهـا بترددات مختلفـة للمناطـق المسـتهدفة على سـطح الكـرة الارضيـة ، البحـوث العلميـة للـمشروع ابتـدأت بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة في دول الاتحـاد السـوفياتي عـن طريـق العـالم نيكـولا تيـسلا والتطبيـق التجريبـي للـمشروع في الاسـكا

(3)) عبدالله ، عبدالفتاح لطفي ، الابعاد الجغرافية لمشكلات الوطن العربي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة ، ص49 .

ابتداء بعد حرب الخليج الثانية ونجح المشروع عندما تم تطبيقه اثناء الهجوم على العراق حيث تم تخصيص مئات المليارات له ويقع المشروع في جاكونا و فايزبانكس في ولاية الاسكا وفاز ليزكي في جمهورية روسيا الاتحادية وترومسا في النرويج **ومن قدرات مشروع هارب** تعطيل أنظمة الاتصالات الحربية او التجارية في العالم أجمع وإخراج جميع أنظمة الاتصالات غير المفعلة من الخدمة والتحكم بأحوال الطقس على كامل أراضي كوكب الأرض واستخدام تقنية الشعاع الموجه التي تسمح بتدمير أية أهداف من مسافات هائلة والاشعة التي تسبب السرطان وغيرة من الا مراض المميتة حيث لا تشك الضحية في الاثر المميت وإدخال مجمل سكان منطقة مأهوله في حالة النوم أو الخمول أو وضع سكانها في حالة التهيج الانفعالي القصوى التي تثير الناس بعضهم ضد بعض مثل الحروب الاهلية واستخدام الأشعة لإعادة بث المعلومات في الدماغ مباشرة التي تبعث هلوسات سمعية مثل الصوت أو غيرة مما تقدمة محطات البث الإذاعي لكن هذه المشاريع الحربية والمواجهات الحالية السرية والمعلنة التي تستخدها الولايات المتحدة الامريكية البعض منها يقف عاجزًا امام ماهو موجود في العالم مع الدول الكبرى حيث ظهرت ايران بسلاحها النووي والمواجهة الحالية مع إيران قد وصلت الى طريق مسدود حيث وضع الرئيس الأمريكي في مأزق تاريخي فالمعلومات المسربة من داخل البنتاغون تؤكد أن القيادة العسكرية وضعت ترامب أمام خيارين أولهما تقديم ضربة ساحقة وشاملة تشل قدرة إيران تمامًا أو الانسحاب التدريجي والبحث عن تسوية وأسباب هذا الإنذار العسكري تتلخص في استنزاف الذخيرة وهي مخازن الصواريخ الاعتراض (ثاد والباتريوت) وصلت للخطوط الحمراء ، الدفاع عن القواعد في الخليج وعن أسرائيل ، حيث أصبحت المقامرة يومية ولاتتحملها الترسانة العسكرية الامريكية انها حرب استنزاف والقيادة العسكرية الامريكية ترفض الدخول في حرب أستنزاف طويلة الأمد بمسيرات إيرانية رخيصة تحرق مليارات الدولارات وتدمر شريان النفط الخليجي وهو ما لا يخدم المصالح الاستراتيجية ومن جهة ثانية يدرك البنتاغون أن الخليج العربي هو رئة الاقتصاد الأمريكي حيث أن ضربة الفجيرة وشلل مضيق هرمز رفعا أسعار الوقود في أمريكا لمستويات تهدد السلم الاجتماعي حيث القادة الميدانيون أبلغوا واشنطن أن حماية ناقلات النفط في ظل الانتشار الإيراني الحالي تتطلب حشد نصف الاسطول الأمريكي وهو أمر مستحيل تقنيًا ومن جهة ثالثة ان أمريكا ترامب تحديدًا لا يواجه طهران وحدها بل يواجه تربصًا دوليًا ومن ناحية أخرى مجنون كوريا (كيم جونغ أون) حيث يراقب استنزاف الترسانة الامريكية بدقة ومستعد لتحويل الأنظار نحو بيونغ يانغ بتجربة نووية تقلب الطاولة بينما ترامب مشغول بالخليج ودخلت باكستان وهي تشكل القوة النووية

الباكستانية في معادلة التوازنات يعني تحول الصراع إلى أنتحار كوني وهو مايخشاه جنرالات واشنطن ، وروسيا والصين تنتظران سقوط ترامب وامريكا بوجه التحديد وهذا يعتبر فخ لاستنزاف لتغيير قواعد اللعبة الدولية للأبد وتم إعادة رسم خريطة قوة الشرق الأوسط دون أذن من واشنطن وتل أبيب حيث في إسلام آباد اجتمعت السعودية وتركيا ومصر وباكستان لأنهاء الحرب، حيث تحولت باكستان رسميًا إلى قناة خلفية بين واشنطن وطهران تنقل الرسائل وتفتح باب التفاوض وتدير أخطر ملف في العالم ونجحت باكستان في اقناع أيران على مرور سفن عبر مضيق هرمز بغطاء باكستاني في خطوة تعني كسرًا تدريجي.

٣. أثار الحرب الإيرانية على الدول المشاطئة على البحر الأحمر والعربي

تتمحور أسباب الحرب الإيرانية – الإسرائيلية حول صراع وجودي وجيوسياسي أبرزها منع إسرائيل لإيران من امتلاك أسلحة نووية وتدمير قدراتها الصاروخية ومايجري بين إسرائيل وإيران يعد بمثابة حرب حقيقية والمواجهة الحالية تدور بين جيشين يعدان من بين أقوى ٣٠ جيشًا على مستوى العالم وإيران دولة كبيرة وأقوى من إسرائيل ، كما أن الحرب الحالية بينهما محلية طالما أمريكا تدعم أسرائيل دفاعيًا ضد إيران وفي حالة تصعيد أمريكا أكثر من ذلك سيكون له عواقب سلبية تؤدي الى غلق هرمز وعندما بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل الهجوم على إيران استهدفتا البنية التحتية الصاروخية وقواعد عسكرية والقيادة في العاصمة طهران وفي أنحاء البلاد وسقط المرشد الأعلى الإيراني الذي قاد البلاد منذ ١٩٨٩م قتيلاً خلال الموجة الأولى من الضربات و خسر الجيش الإسرائيلي عشرات آخرين من قيادات الحرس الثوري الإيراني الذين سقطوا قتلى أيضًا تحولت الحرب بين إيران وإسرائيل من مواجهة ظل طويلة الأمد إلى صراع مباشر ومفتوح بحلول عام ٢٠٢٦م حيث شنت إسرائيل عمليات جوية مكثفة مثل الأسد الصاعد في يونيو ٢٠٢٥ماستهدفت مواقع نووية وعسكرية إيرانية [٤] وردت إيران بعمليات مثل الوعد الصادق بصواريخ استهدفت عمقًا إسرائيليًا في حرب مدفوعة بالسعي النووي الإيراني ، ان أبرز محطات الصراع حتى أبريل ٢٠٢٦أبرزها التي امتدت من **حرب الظل الى المباشرة** حيث بدأت الحرب المباشرة بضربات متبادلة أبرزها قصف القنصلية الإيرانية بدمشق في أبريل ٢٠٢٤ثم هجوم الأسد الصاعد الإسرائيلي في يونيو ٢٠٢٥م الذي أستهدف قادة وعلماء نوويين ، **حرب ال ١٢ يومًا يونيو ٢٠٢٥م** حيث شهدت تصعيدًا كبيرًا حيث شنت إسرائيل ضربات جوية مكثفة وردت إيران ب ٢٧ صاروخًا على الأقل استهدفت مناطق مختلفة من الجولان إلى تل أبيب، وتطور الصراع في

(4) https:// www.aliazeera.net (

٢٠٢٦م حيث أتسم بضربات أمريكية – إسرائيلية مشتركة استهدفت عمق إيران ومنشآتها النووية وسط التهديد الإيراني مما ادخل المنطقة في حالة حرب شاملة ، أهم أهداف الإيراني الإسرائيلي تسعى إسرائيل لإضعاف قدرات إيران العسكرية والنووية وحلفائها في المنطقة (حزب الله وغيرهم) بينما تسعى إيران لترسيخ نفوذها ومواجهة إسرائيل وحلفائها

ايران تحاول إطالة أمد الحرب أنهم يصعدونها تدريجيًا للأن الجميع يعلم أن قدرة الشعب الأمريكي وقادته غير قادرين على تحمل الألم والحروب الطويلة الأمد حيث خطة إيران بسيطة

إطالة أمد الحرب وجعلها مؤلمة بما يكفي عندها سينسحب الأمريكيون، والحرب بالنسبة لإيرانيين وجودية إنها مسألة وجودية إنها مسألة انتقام وشرف، أن ايران تحاول تدمير المنشأت النفطية والاقتصادية والطاقة في دول الخليج العربي التي تنتمي الى الولايات المتحدة الامريكية

ووافق ترامب على شروط السيادة على مضيق هرمز ونصف المردود لإيران والنصف الثاني لدولة عمان إيران تخلت عن بند التعويضات مقابل مليون دولار تدفعها كل ناقلة وسفينة تمر من مضيق هرمز نصفها لإيران والنصف الثاني لدولة عمان ودول الخليج العربي المملكة العربية السعودية والامارات والكويت وقطر والبحرين ليس لها أي سيادة وفائدة اقتصادية على مضيق هرمز إضافة الى ذلك وافق ترامب على عدم التعدي على حلفاء إيران وهم حزب الله والحشد الشعبي وانصار الله ولهم حصانة أمريكية من العدوان الإسرائيلي ، وأصبحت دول الخليج والمملكة تحت رحمة إيران وربما تسيدت إيران على مياه الخليج العربي فلا تبحر سفينة في مياه الخليج إلا ودفعت الإتاة لإيران ولو كانت رأسية في جبل علي أو المنامة والدوحة والكويت والدمام . وحدث انكسار بالجيش الأمريكي ودول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية ولم تنفعها الترليونات التي صرفتها لترامب أثناء زيارت لدول الخليج العربي ومن جانب أخر انكسار حدث في أسرائيل واندثار حلم أسرائيل الكبرى ويجب أن تطئطئى راسها لإيران وحزب الله[٥]

٤.التصعيد العسكري السعودي على الجنوب العربي

يتضح التصعيد العسكري السعودي من خلال القوات العسكرية المفرطة والتي اطلقت هذه القوات الرصاص على المتظاهرين الذين أرادو التعبير عن رفضهم كل أشكال الوصاية في مدينة عدن وبالتحديد في معاشيق وقد جرح الكثير من المتظاهرين[٦] أن الرياض تتحكم بمفاصل القرار الدولي والإقليمي وهي تنظر

(5) https://whatsapp.com/channel/oo29vaDS0mg0qeafNXICPI0Z)

(6)) أبوعوذل، صالح، ليل دام في عدن.. ما الذي يريده السعوديون من الجنوب، مؤسسة اليوم الثامن للصحافة والاعلام ،/ ٢ / ٢٠٢٥م

الى الحـوار بوصفـه منـاورة حضاريـة إلزاميـة وهنـاك تحـولات امنيـة عملـت على تفكيـك النسـيج العسـكري الجنـوبي وتسـليخه عـن هويتـه الوطنيـة ومصـادرة المقـرات السياسـية التـي انطلقـوا منهـا بالتمثيـل في حركـة تبـدو تمهيـدًا لتسـويات مجتـزاه لا تلامـس جـذر القضيـة ولاتحقـق العدالـة في الهويـة وأن هـذا المسـار غير قـادرً إلى نتائـج تليـق بـإرادة شـعب الجنـوب المتعـدد في تنوعـه الموحـد في حلمـة الجمعـي . فالحـرب بـكل تداعياتهـا الدمويـة وتبعاتهـا الإقليميـة لا تبـدو معنيـة في جوهرهـا بـل هـي في أحـد ابعادهـا الاستراتيجيـة الخفيـة عمليـة ممنهجـه لترتيـب المشـهد السـياسي في الجنـوب وتفكيـك بنيتـه التحتيـة المجتمعيـة العسـكرية لتنهـي السـعودية الفصـل الأخير مـن المأسـاة بتوقيـع الجنـوب على تنازلاتـه التاريخيـة تحـت مسـميات الشراكـة واللامركزيـة والحـل السـياسي [٧] ،ونتـج عـن القـارات الجويـة العنيفـة التـي نفذتهـا مقـاتلات سـعودية بوحشـية على عـدد مـن مديريـات وادي حضرمـوت حيـث أسـفرت الغـارات الجويـة عـن سـقوط مئـات)) القـتلى والجرحـى مـن بينهـم نحـو 120) جثـة بقيـت في محيـط معسـكر رمـاة أكثر مـن شـهر ولم تعـرف أسـباب تأخـر نقـل الجثـث وبقائهـا في تلـك المناطـق الصحراويـة خصوصًـا أن القـوات الجنوبيـة انسـحبت مـن محافظتـي حضرمـوت والمهـرة وبعـد ذلـك تـم نقلهـا الى مستشـفى سـيئون وهـذا أسـهم في تفـجير موجـة غضـب جديـدة في مدينـة عـدن وهـذه تعـتبر جريمـة بشـعة في حـق الإنسـانية وملـف شـديد الحساسـية اجتماعيًـا وسياسـيًا ومأسـاة انسـانيه والسـعودية تحـاول فـرض واقـع وإعـادة توزيـع موازيـن القـوة في الجنـوب دون الانـزلاق إلى مواجهـة مفتوحـة مـع سـكان الجنـوب العـربي الغاضـب ضدهـا [٨]، وقـد أفضـت العمليـات العسـكرية في حضرمـوت الى نتائـج عكسـيه على صعيـد مكافحـة الإرهـاب ، كان أبرزهـا انتقـال أسـلحة أمريكيـة الصنـع الى أيـدي عنـاصر مـن تنظيـم القاعـدة في جزيـرة العـرب وتفيـد هـذه المعطيـات بـأن تلـك الأسـلحة كانـت مخصصـة في الاصـل لدعـم قـوات م محليـة شـاركت منـذ عـام 2016 وعشرات المدنـيين سـقطوا بين قتيـل وجريـح جـراء قـارات جويـة نفذهـا طيران المملكـة العربيـة السـعودية على محافظـة الضالع شمال العاصمـة المؤقتـة عـدن في تصعيـد عسـكري هـو الاوسـع منـذ أسـابيع ، حيـث أسـفرت الغـارات التـي تجـاوز عددهـا (٥٠)غـارة جويـة عـن سـقوط نحـو (٦٠) ضحيـة بينهـم نسـاء وأطفـال وسـط تـدمير منـازل سـكنية في عـدد مـن القـرى ، حيـث اسـتهدفت مناطـق في قريـة زبيـدي التـي ينتمـي اليهـا رئيـس المجلـس الانتقـالي الجنـوبي عيـدروس قاسـم الزبيـدي واثـر الأوضـاع الأمنيـة ، واكـد المجلس الانتقـالي الجنـوبي التزامـه بالتعاطـي الإيجـابي

(7)) العلياني، أمين، حوار الرياض الجنوبي (جس نبض في ظلال الترويض ومآت التفكيك)

(8)) أبوعودل ، صالح ، مؤسسة اليوم الثامن ، حضرموت بين فراغ الأمن ومفارقة مكافحة الإرهاب .
https:// alyoum8.net/ posts/95847

والمسؤول مع مختلف المبادرات السياسية وجهود الحوار انطلاقًا من قناعته بأن الحوار الجاد يشكل المسار الأمثل لمعالجة القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية شعب الجنوب وفي هذا المسار غادر مساء الثلاثاء ٦ يناير ٢٠٢٦ م وفد من المجلس الانتقالي الى العاصمة السعودية الرياض للمشاركة في مؤتمر مرتقب يتناول قضية شعب الجنوب في خطوة انفتاح المجلس واستعداده للتفاعل البناء مع أي مسار سياسي يراعي تطلعات الجنوبيين وحقوقهم المشروعة ولكن تم انقطاع التواصل مع الوفد المشار، حيث تم استهداف القوات الجنوبية بزعم حماية الامن القومي السعودي في حين إن القوات التي كانت ترابط في وادي وصحراء حضرموت وصفها متحدث القوات السعودية تركي المالكي بأنها قوات لا تتبع وزارة الدفاع اليمنية الذي تديرها وزارة الدفاع السعودية، وفي منتصف شهر يناير أجبرت السعودية رئيس الحكومة سالم بن بريك على تقديم استقالة حكومته بشكل كامل لان القائم بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة بمختلف وزاراتها هو الحاكم السعودي فلاح الشهراني ، أن حالة الاستخفاف السعودي تجاه الجنوب حيث تم حل الكيان السياسي وتفكيك القوات وإغلاق المقار وأقامه دولة يمنية على أساس مذهبي شيعية في الشمال وسنية في الجنوب وبالتالي ترى السعودية انه الحل للقضية الجنوبية وتبقى الخدمات متردية في الجنوب كالكهرباء والماء وعدم توفر الغاز والبترول [٩]

ومن جهة أخرى ان المتاهة السياسية التي تموج بها الساحة السياسية تتكشف يومًا بعد يوم ملامح وصايا ثقيلة الظل تمتد ذراعها من الرياض لتعبث في الملف الجنوبي تحت غطاء الحوار الجنوبي إذ بات الوفد المفاوض في الرياض مجرد مذياع يصدح ببيانات هشة أضافة الى ذلك العبث السياسي والأمني المستشري في الملف الجنوبي السياسي والأمني والاقتصادي أن الضغوط السياسية تمارس بقسوة على الأدوات المحلية لسلطة الأمر الواقع وأن الجنوب يقاد بسلطة الوصاية نحو حالة من القمع المنظم يراد لها أن تلتف على مشروع الجنوب العربي التحرري التي تمثله قيادات حكيمة أقصيت قسرًا لتحل محلها الوصاية السعودية [١٠]

إن استمرار فرض واقع سياسي لا يعكس تطلعات شعب الجنوب وحقوقه المشروعة لن يؤدي إلا إلى تعميق الاحتقان وزيادة التوتر وهو ما تتحمل مسؤوليته الجهات المعنية داخليًا وإقليميًا ودوليًا ، أن السعودية تسيطر على أرض وموارد الجنوب وإذا قدمت شيئًا فهو جزء بسيط فقط من موارد الجنوب التي تسيطر عليها ، أن الوجود السعودي في الجنوب ليس له إلا تعريف واحد وهو احتلال عسكري ولم يأتي للاستقرار والبناء ان المجلس الانتقالي الجنوبي هو من يمتلك مشروعية الحق السياسي

(9) (https/ x.com/salehabuaudal/status/2016803417105072607?s=20

(10)) العلياني ، أمين ، الوصاية السعودية وأنفجار الغضب الشعبي الجنوبي .

العـادل القـادر بجـدارة على إدارة شـؤون الأوضـاع السياسـية والعسـكرية والاقتصاديـة والاجتماعيـة في محافظـات الجنـوب العـربي الممتـدة جغرافيًـا وتاريخيًـا مـن حـدود محافظـة المهـرة مـع سـلطنة عمان شرقًـا إلى مشـارف بـاب المنـذب غربًـا بمسـاحة طبيعيـة تقـدر بحـوالي (٣٣٨٠٠٠) كـم٢ وتوسـعت المحافظات الجنوبيـة وزاد عـدد السـكان فيهـا وخاصتًـا سـكان الـحضر نتيجـة لتـغير مسـتوى وعـدد المراكـز الحضريـة **كما سـنوضح ذلـك على مسـتوى كل محافظـة مـن المحافظـات الجنوبيـة** فقـد كانـت **محافظـة حضرمـوت ثمـان مديريـات في تعـداد ١٩٩٤م** وبلـغ عـدد سـكان الـحضر فيهـا (٢٣٨٢٦٣) نسـمة ، بيـنما وفـق تعـداد عـام ٢٠٠٤م نلاحـظ أن المحافظـة تقسـم على (٣٠) مديريـة وهـي : (رمـاه ، ثمـود ، القـف ، زمنـخ ، ومنـوخ ، حجـر ، الصيعـر ، الـعبر ، القطـن ، شـبام ، سـاه ، سـيئون ، تريـم ، السـوم ، الزيـدة ، قصيعـر ، الدبـس ، الشـحر ، غيـا بـن يمين ، غيـل باوزيـر ، دوعـن ، وادي الـعين ، رخبـة ، عمـد ، الضليعـة ، حجـر ، بـروم ، ميفـع ، حديبـو ، قلنسـية ، عبدالكـوري(جزيـرة سـقطرى) قريضـة ، مدينـة المـكلا ، بلـغ عـدد سـكان الـحضر فيها (٤٧٥٨٥٥) نسـمة وفـق تعـداد ٢٠٠٤م، بزيـادة عـن عـام ١٩٩٤ بلغـت (٢٣٧٥٩٢) نسـمة وفي حضرمـوت يتـم النهـب المنظـم لـلثروات النفطيـة وفي الخشـعة تحديًـدا في مديريـة حـورة شمال حضرمـوت في الربـع الخـالي في ظـل ضعـف الرقابـة الرسـمية وتعـدد القـوى المسـيطرة على الأرض حيـث توجـد العديـد من حقـول آبـار النفـط هـذه الابـار غير مربوطـة بخـط أنابيـب نفـط المسـيلة المتجـه لسـاحل حضرمـوت بـل تـم ربطهـا إلى صافـر وتحديًـدا مصفـاة مـأرب للاسـتهلاك المـحلي والتصديـر يذهـب إلى الصليـف في الحديـدة عبر شـاحنات النقـل ، في الخشـعة عمليـة نهـب منظـم يذهـب عائدهـا إلى خـارج البنـوك الخارجيـة العابـرة للحـدود الوطنيـة ، ٨٥٠ الـف برميـل نفـط يوميًـا مـن القطـاع النفطـي رقـم ١٠ فقـط وهـذ يـؤدي الى أثـار اقتصاديـة وتقـتصر اثـاره في اجتـذاب السـكان على الاثـار المبـاشرة ، فالنفـط قـلما يجتـذب الصناعـة ، أن اكتشـاف النفـط والغـاز في المحافظـات الجنوبيـة في عـدة مناطـق أهمهـا حـوض المسـيلة في محافظـة حضرمـوت ، **وفي محافظـة شـبوة** وقـد أدى ذلـك الاكتشـاف للنفـط الى اجتـذاب السـكان للعمـل بهـذه المناطـق ولكـن هـذا الاكتشـاف للنفـط في حضرمـوت وشـبوة قـد يوجـد عمرانًـا في مناطـق أساسًـا قليلـة السـكان **لكنـه قـلما** يـؤدي إلى ارتفـاع الكثافـة السـكانية بهـذه المناطـق لاتسـاع مسـاحته(١١) **. وفي محافظـة أبين فقـد كانـت وفـق تعـداد ١٩٩٤م** مقسـمة على أربـع مديريـات هـي موديـه ، رصـد ، خنفـر ، حيـث بلـغ عـدد السـكان الـحضر فيهـا (٧٠٢٨٩) نسـمة بيـنما وفـق تعـداد عـام ٢٠٠٤م نلاحـظ ان المحافظـة تقسـم إلى (١١) مديريـة هـي : (موديـه ، رصـد ،

(11)) وهيبة ، عبدالفتاح محمد ، جغرافية السكان ، دار النهضة للطباعة والنشر ، 1979م، ص 55 .

خنفر ، لوذر ، أحور ، سرار ، سباح ، المحفد ، جيشان ، زنجبار ، الوضيع ،) بلغ عدد السكان الحضر فيها (١١١٥١٩) نسمة وفقًا لإحصائيات تعداد عام ٢٠٠٤ م بزيادة عن عام ٢٠٠٤م بلغت (٤١٢٣٠) نسمة ،وفي **محافظة لحج فقد كانت المحافظة وفق تعداد ١٩٩٤م** مقسمة إلى اربع مديريات ، بلغ عدد السكان الحضر فيها (٣١٠٠٦) نسمة ، بينما وفق تعداد عام ٢٠٠٤م نلاحظ أن المحافظة تقسم إلى (١٥) مديرية وهي : (تبن ، يافع ، الحوطة ، طور الباحة ، المضاربة ، رأس العارة ، المقاطرة ، القبيطة ، المسيمير ، الملاح ، حالمين ، ردفان ، حبيل جبر ، يهر ، المفلحي ، الحد) بلغ عدد السكان الحضر فيها (٦٢٥٩٥) نسمة وفق تعداد ٢٠٠٤م بزيادة عن عام ١٩٩٤م بلغت (٣١٥٨٩) ، **وتضم محافظة شبوة خمس مديريات ضمن التقسيم الإداري للمحافظة في تعداد ١٩٩٤م** حيث بلغ عدد السكان الحضر فيها (٣٨٠٧٤) نسمة بينما وفق تعداد ٢٠٠٤م نلاحظ أن المحافظة تقسم إلى (١٧) مديرية هي : (دهر ، الطلح ، جردان ، عرماء ، عسيلان ، عين ، بيحان ، مرخه ، العليا ، مرخه السفلى ، نصاب ، حطيب ، الصعيد ، عتق ، حبان ، ، الروضة ، ميفعة ، رضوم ،) بلغ عدد السكان الحضر فيها (٧٤١٥٧) نسمة وفق تعداد ٢٠٠٤ م ، بزيادة عن عام ١٩٩٤م ، بلغت (٣٦٠٨٣) نسمة، **اما بالنسبة لمحافظة الضالع تم أضافة أربع مديريات اليها وهذا أدى إلى زيادة في عدد سكان المحافظة** عما كان علية في عام ١٩٩٤م حيث بلغ (٢١٥٨٣٩) وبعد التعديلات اصبح عدد سكان الضالع (٤٧٠٥٦٤) نسمة وفقًا لتعداد ٢٠٠٤م وتقسم المحافظات الجنوبية الى مديريات ووحدات أدارية أصغر وتقسم المديريات إلى عزل لتكون كل واحدة منها عدد من القرى والمحلات [١٢]ونتج هذا التقسيم تغيرًا في توزيع السكان على مساحة محافظة لحج [١٣]

أن النشاط الاقتصادي في الجنوب العربي له دورًا بارزًا في توزيع السكان حيث تندرج الكثافة السكانية في الارتفاع من الارتفاع من حرفة الصيد إلى حرفة الرعي والزراعة ثم الى حرفة الصناعة وذلك تصل الكثافة السكانية أقصاها نتيجة لما توفره الصناعة من فرص العمل وما يرتبط بها من توفر الخدمات المختلفة [١٤]

ويلاحظ ارتفاع في الكثافة السكانية في المناطق الزراعية بالجنوب العربي في دلتا أبين ، دلتا تبن ، ووادي حضرموت وترتفع الكثافة السكانية عندما تسود الصناعة التي تمثل أقص مراحل التقدم البشري والنمو الاقتصادي ،حيث المنشأت الصناعية الكبرى تتركز في المدن الكبرى أهمها عدن ، المكلا ، في محافظة حضرموت إذ تتوفر المقومات الأساسية للصناعة ، إذ اجتذبت هذه المدن

(12)) العمراني، محمود عبدالله شائف، التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة لحج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عدن، لعام ٢٠٠٨م ، ص ٤٧

(13)) الجهاز المركزي للأحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأة، لعام ٢٠٠٤م، ص٦٥

(14))إسماعيل، أحمد علي ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ، ط٨، ٢٠٠٨م ، ص٢١٣،

عـدد مـن الايـدي العاملـة مـن المناطـق الأخرى الطـاردة مـن السـكان ، إلى جانـب توفـر فـرص العمـل بالمـدن والخدمـات المختلفـة والمظاهـر الحضاريـة الأخـرى ، لـذا أصبحـت مدينـة عدن والمـكلا مناطـق جاذبـة للسـكان [(15)]

النتائج

١.أن الحـرب بين إيـران وإسرائيـل هـو في الأسـاس صراع غير مبـاشر حـرب بالوكالـة أكثر مـن كونهـا حربًـا شـاملة مبـاشرة حيـث تصاعد التوتـر الإقليمـي وزادت حالـة الاسـتقطاب في الشرق الأوسـط بين إيـران مثـل بعـض الفصائـل في العـراق وسـوريا ولبنـان وحلفـاء إسرائيـل (خصوصًـا الولايـات المتحـدة ودول أخـرى) وتطـورت القـدرات العسـكرية حيـث إيـران طـورت الصواريـخ والطائـرات المـسيرة وطـورت إسرائيـل أنظمـة دفاعيـة مثـل القبـة الحديديـة وتمـت ضربـات متبادلـة غير مبـاشرة حيـث تـم اسـتهداف مواقـع وقواعـد عسـكرية دون إعلان حـرب رسـمية وتأثـر أسـعار النفـط بسـبب التوتـر في منطقـة الخليـج العـربي وعـدم الاسـتقرار في دول مثـل سـوريا ولبنـان وغـزة ونـزوح السـكان بسـبب الصراعـات المرتبطـة بهـذا النـزاع والصراع بين إيـران وإسرائيـل تسـعى لتوسـيع نفوذهـا في المنطقـة بيـنما إسرائيـل تسـعى الى منعـه .

٢.حـدوث هجومًـا إسرائيليًـا على ترامـب وفتحـت إسرائيـل فضائـح ترامـب في ملفـات إبسـتين التـي كانـت سـببًا في خضـوع ترامـب لإسرائيـل

٣.أن المملكـة العربيـة والسـعودية وبقيـة دول الخليـج العـربي الامـارات قطـر البحريـن الكويـت سـوف تجهـز الجزيـة لسـيدة الشرق الأوسـط الجديـدة إيـران

٤.أنـتصرت إيـران ومـررت شروطهـا ودافعـت عـن حلفائهـا ولم تتـخلى عنـه

٥. وسـينتهي الـعصر هزمـت أمريـكا وهـذا سـوف يـؤدي الى أنهيـار الـدولار وارتفـاع سـعر الذهـب وسـتتفكك التحالفـات الأمـريكي حيـث أن الـدول تنتهـي قوتهـا عندمـا تفقـد طـرق التجـارة الحيويـة.

٦. هنـاك نهـب منظـم لـلثروات النفطيـة وعبـث بالمنشـأت النفطيـة وأيقـاف متعمـد لعجلـة الاقتصـاد الجنـوبي، حيـث في حضرمـوت يتـم نهـب النفـط ليـل نهـار بـدون حسـيب ولارقيـب وكأن الأرض ليـس عليهـا شـعب وهـذا الوضـع يـؤدي الى خسـارة كـبيرة في الإيـرادات الحكوميـة وضعـف الخدمـات العامـة في حضرمـوت وزيـادة الفسـاد وتوسـع الاقتصـاد غير الرسـمي وتوتـر اجتماعـي بسـبب الصراع على المـوارد.

٧. يمثـل ملـف النفـط في الخشـعة مثـالاً على أزمـة إدارة المـوارد في الجنـوب العـربي حيـث تتداخـل عوامـل سياسـية وأمنيـة واقتصاديـة أدت إلى ضعـف السـيطرة الرسـمية وظهـور أنشـطة غير قانونيـة تسـتفيد مـن الثروة النفطيـة بعيـدًا عـن الدولـة

(15)) وهيبة، عبدالفتاح محمد، جغرافيا السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٩، ص٢٠٦.

٨. إن الدور الجيوسياسي للولايات المتحدة في الدول المشاطئة على البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن والخليج العربي يمثل نموذجًا معقدًا للعلاقات الدولية حيث يجمع بين عناصر التعاون والصراع في آن واحد، بينما تسهم الولايات المتحدة الامريكية في حماية بعض المصالح الاستراتيجية العالمية فإن سياساتها قد تؤدي أيضًا إلى آثار سلبية على استقلالية دول المنطقة واستقرارها الداخلي لذلك تبقى الحاجة قائمة إلى سياسات إقليمية أكثر استقلالاً تحقق التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الدولي

٩- أظهرت الدراسة تباين الكثافة السكانية في محافظات الجنوب العربي حيث بلغت عام ١٩٩٤ م(٨ نسمة /كم٢)ا لى (١٤نسم / كم ٢) عام ٢٠١٢ م بلغت أعلاها في محافظة الضالع (١٤٣نسمة /كم٢) عام ٢٠١٢م وأدناها في محافظة المهرة (٢نسمة /كم ٢) عام ٢٠١٢م

التوصيات

١. ينبغي تعزيز الامن البحري المشترك للدول المشاطئة على البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن لحماية الممرات البحرية من أي تهديدات عسكرية أو غير نظامية قد تنتج عن التوترات الإقليمية وتأمين الممرات الاستراتيجية ممثلة بمضيق باب المندب ومضيق هرمز لضمان تدفق التجارة العالمية وإمدادات الطاقة دون انقطاع

٢.تشجيع الدول العربية والأجنبية اتباع سياسة الحياد الإيجابي لتبني سياسات تقلل من التصعيد مع لعب دور الوسيط الدبلوماسي لحل النزعات

٣. يجب التقليل من الاعتماد على عائدات النفط والتجارة المرتبطة بالممرات البحرية فقط والتوجة نحو تنمية قطاعات بديلة مثل الصناعة والسياحة والخدمات.

٤. تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المشاطئة على البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن والخليج العربي والعمل على تقوية التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بما يسهم في استقرار المنطقة وحماية مصالحها المشتركة

٥.تحديث المؤانىء والممرات البحرية خاصة تلك المرتبطة بمضيق باب المندب لما له من أهمية استراتيجية في حركة التجارة العالمية وتعزيز الامن البحري لمواجهة التهديدات وضمان سلامة الملاحة الدولية

٦ . تنويع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الموقع الجغرافي للدول المطلة على البحر الأحمر في تنمية قطاعات مثل النقل البحري والسياحة الساحلية والخدمات اللوجستية وعدم الاعتماد فقط على الموارد التقليدية

٧.وضع سياسات لحماية البيئة في البحر الأحمر والبحر العربي من التلوث والاستغلال المفرط لما لهما من تنوع بيولوجي مهم

١. ٨. استثمار الموقع الاستراتيجي للدول المشاطئة للبحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن والخليج العربي في تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي من خلال الشراكات والتحالفات المدروسة.

٩.تشجيع البحث العلمي والدراسات

الاستراتيجية في مجالات الجغرافيا السياسية والاقتصاد البحري لفهم افضل المناطق واستغلالها بشكل مستدام

١٠.حماية الموارد الطبيعية وضمان السيادة الوطنية وذلك بوضع آليات شفافة لإدارة الثروات النفطية في حضرموت بما يضمن توجيه العائدات لخدمة التنمية المحلية وتحقيق العدالة في توزيعها الجغرافي

١١. إنشاء هيئات رقابية مستقلة لمتابعة إنتاج وتصدير النفط والحد من الفساد أو الاستغلال غير المشروع للموارد النفطية

١٢. تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وتفعيل دور الرقابة الدولية على الأوضاع الميدانية والاقتصادية ودعم جهود الوساطة لضمان حماية المدنيين ووقف الانتهاكات

١٣.إنشاء هيئات رقابية مستقلة لتعزيز الشفافية والمساءلة لمتابعة إنتاج وتصدير النفط والحد من الفساد أو الاستقلال غير المشروع للموارد

١٤ . أخذ العوامل المؤثرة في توزيع السكان في الجنوب العربي بعين الاعتبار من قبل المخططين عند رسم السياسات السكانية في الجنوب العربي وربطها مع حاجات المجتمع المحلي من جهة ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى بهدف ضبط وتوجية حركة السكان وأستقرارهم

المراجع:

1. الاشعل، عبدالله ، السياسة الامريكية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٧م

٢. عبدالله ، عبدالفتاح لطفي ، الابعاد الجغرافية لمشكلات الوطن العربي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة

٣. https:// www.aliazeera.net

٤. https://whatsapp.com/channel/oo29vaDS-0mg0qeafNXICPI0Z

٥. أبوعوذل، صالح، ليل دام في عدن.. ما الذي يريده السعوديون من الجنوب، مؤسسة اليوم الثامن للصحافة والاعلام 5/ 2 / 202م

٦. أبوعودل ، صالح ، مؤسسة اليوم الثامن ، حضرموت بين فراغ الأمن ومفارقة مكافحة الإرهاب .

https:// alyoum8.net/ posts/95847

٧. العلياني، أمين، حوار الرياض الجنوبي (جس نبض في ظلال الترويض ومآت التفكيك)

٨. https/ x.com/salehabuaudal/status/2016803417105072607?s=20

٩. الجهاز المركزي للأحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأة ، لعام ٢٠٠٤م .

10. وهيبة، عبدالفتاح محمد ، جغرافية السكان ، دار النهضة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩م

11. العمراني، محمود عبدالله شائف ، التوزيع الجغرافي للسكان في محافظة لحج ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عدن ، لعام ٢٠٠٨م ، ص ٤٧

12. الجهاز المركزي للأحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأة، لعام 1994 م

13.إسماعيل، أحمد علي ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ، ط8، 2008م ،

14. وهيبة، عبدالفتاح محمد، جغرافيا السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984 م.

قوات العمالقة الجنوبية..

من الجذور السلفية إلى الفاعلية العسكرية وأثرها في صياغة الخارطة السياسية في جنوب اليـــمن

☐ **د. شورى فضل**

اكاديمية وباحثة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، سكرتير تحرير مجلة بريم الصادرة عن المؤسسة

الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة «ألوية العمالقة الجنوبية» كقوة عسكرية وسياسية صاعدة في المشهد الجنوبي اليمني المعاصر، مستعرضةً رحلة تحولها من جماعات سلفية «وادعية» تتبنى المنهج الدعوي والاعتزال السياسي، إلى واحدة من أكثر القوى العسكرية انضباطاً وفعالية في مواجهة جماعة الحوثي. تبدأ الدراسة بجذور النشأة في مركز «دماج» بصعدة، مفسرةً كيف أدى الحصار الحوثي للمركز عام 2013 واجتياح الجنوب عام 2015 إلى تحول جذري في العقيدة السلفية من «السلفية التقليدية» إلى «السلفية المقاتلة»، مدفوعة بضرورات الدفاع عن الدين والأرض

وتنتقل الدراسة في جانبها العسكري لتحليل البناء الهيكلي لهذه القوات، موضحةً أن سر نجاحها يكمن في مزيج فريد بين العقيدة الدينية الصارمة والتدريب العسكري المتقدم بدعم مباشر من دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن التحالف العربي. وتُسلط الضوء على المحطات المفصلية في تاريخها العسكري، بدءاً من معارك الساحل الغربي وتحرير مدينة المخا وصولاً إلى عملية «إعصار الجنوب» في شبوة عام 2022، والتي أثبتت قدرة العمالقة على تغيير موازين القوى الاستراتيجية في وقت قياسي

كما تبحث الدراسة في التموضع السياسي للعمالقة، حيث ترصد التقاطع الوثيق بين أهدافها وأهداف «المجلس الانتقالي الجنوبي» في السعي نحو استعادة الدولة الجنوبية، مع الحفاظ على خصوصية تنظيمية ومناطقية تجعلها قوة توازن داخل مجلس القيادة الرئاسي عبر تمثيل قائدها «أبو زرعة المحرمي". وتخلص الدراسة إلى أن قوات العمالقة لم تعد مجرد فصيل عسكري عابر، بل أصبحت ركيزة أساسية في معادلة الاستقرار وتأمين المنشآت الحيوية والممرات الملاحية الدولية، مما يمنحها دوراً محورياً في صياغة أي تسوية سياسية شاملة ومستقبلية في اليمن، حيث تمثل قوة لا يمكن تجاوزها في تقرير مصير المحافظات الجنوبية وصياغة شكل الدولة القادم

Abstract

The Southern Giants Forces: From Salafi Roots to Military Efficacy and Political Influence in Shaping Yemen's Map

This study examines the phenomenon of the "Southern Giants Forces" (SGF) as a rising military and political power in the contemporary Yemeni landscape. It traces their evolutionary journey from "Wadi'i" Salafi groups—traditionally characterized by missionary work and political quietism—into one of the most disciplined and effective military forces confronting the Houthi movement. The study begins by exploring their origins in the "Dammaj" center in Sa'dah, explaining how the Houthi siege of the center in 2013 and the invasion of Southern Yemen in 2015 triggered a radical shift in Salafi doctrine from "Traditional Salafism" to "Militant Salafism," driven by the imperatives of defending both faith and territory.

In its military dimension, the study analyzes the structural formation of these forces, arguing that the secret of their success lies in a unique synthesis of strict religious ideology and advanced military training, supported directly by the United Arab Emirates within the Arab Coalition. It highlights pivotal milestones in their military history, ranging from the Western Coast campaigns and the liberation of Al-Mukha to "Operation South Tornado" in Shabwah in 2022, which demonstrated the SGF's ability to shift strategic power dynamics in record time.

Furthermore, the study investigates the political positioning of the Giants Forces, noting the close alignment between their objectives and those of the "Southern Transitional Council" (STC) in seeking the restoration of a Southern State. Simultaneously, they maintain a distinct organizational and regional identity that positions them as a balancing power within the Presidential Leadership Council (PLC), represented by their leader, "Abu Zara'a al-Muharrami." The study concludes that the Giants Forces are no longer a transient military faction; rather, they have become a fundamental pillar in the equation of stability and the securing of vital infrastructure and international shipping lanes. This grants them a pivotal role in shaping any comprehensive future political settlement in Yemen, as they represent a force that cannot be bypassed in determining the fate of the southern governorates and the future structure of the state.

الكلمات المفتاحية

قوات العمالقة الجنوبية، الجذور السلفية، الفاعلية العسكرية، الخارطة السياسية اليمنيّة، مجلس القيادة الرئاسي، المجلس الانتقالي الجنوبي، التحالف العربي

Southern Giants Forces (SGF), Salafi Roots, Military Efficacy, Yemeni Political Landscape, Presidential Leadership Council (PLC), Southern Transitional Council (STC), Arab Coalition

مقدمة

تعد «قوات العمالقة الجنوبية» واحدة من أكثر الظواهر العسكرية والسياسية إثارة للاهتمام في المشهد اليمني المعاصر؛ فهي تمثل نموذجاً فريداً للقوة التي استطاعت المزاوجة بين العقيدة الدينية السلفية والاحترافية القتالية العالية، لتتحول من مجموعات دعوية ومقاتلين متطوعين إلى رقم صعب في المعادلة الجيوسياسية لليمن والمنطقة

فقد شهد اليمن منذ عام 2014 تحولات جذرية أدت إلى إعادة صياغة موازين القوى، وبرزت في خضم هذا الصراع قوى عسكرية صاعدة تجاوزت في فاعليتها الجيوش التقليدية. وتأتي ألوية العمالقة الجنوبيةفي طليعة هذه القوى، كتشكيل عسكري ضارب نشأ من رحم «المقاومة الجنوبية» وبدعم مباشر ومحوري من التحالف العربي، وتحديداً دولة الإمارات العربية المتحدة. وإن دراسة هذه القوات لا تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل تحليلاً عميقاً لكيفية تحول «السلفية الوادعية" من الانكفاء الدعوي والزهد في السياسة إلى الانخراط الكامل في العمل المسلح والتمثيل السياسي الرفيع وترتبط نشأة العمالقة بشكل وثيق بالمدرسة السلفية في جنوب اليمن، والتي استمدت جذورها من مركز «دماج» في صعدة. لذلك فان التحول الدراماتيكي في مسيرة هذه الجماعة كان ناتجاً عن الصدام المباشر مع جماعة الحوثي، خاصة بعد حصار دماج وتهجير طلاب العلم منها، ثم اجتياح عدن في 2015. هذا الصدام نقل السلفية من «الفعل الدعوي» إلى «الجهاد الدفاعي»، وهو ما شكل النواة الأولى لمقاتلين يتميزون بالانضباط العالي والولاء للقيادة، مما جعلهم الشريك الأكثر موثوقية للقوى الإقليمية.([1]) وتكمن قوة العمالقة في «العقيدة القتالية» الصارمة التي تدمج بين الوازع الديني والتدريب العسكري الحديث، فقوات العمالقة لم تكن مجرد ميليشيات عشوائية، بل نُظمت في ألوية عسكرية متماسكة أثبتت جدارتها في معارك «الساحل الغربي» وتحرير مدينة الحديدة، وصولاً إلى العملية النوعية «إعصار الجنوب» التي قلبت الموازين في شبوة ومأرب. إن هذا النجاح العسكري أعاد صياغة الخارطة الميدانية وفرض واقعاً جديداً يمنع التمدد الحوثي

(1) - أحمد محمد، «السلفية الجهادية والسلفية التقليدية في اليمن: تحولات الدور والموقف»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨.

نحـو المناطـق النفطيـة والممـرات الملاحيـة الاستراتيجيـة.([2])([3])

لهـذا فـعلى الرغـم مـن مرجعيتها السـلفية التي كانـت تاريخيـاً تتحفـظ على «الديمقراطيـة» أو «المناطقيـة"، إلا أن قـوات العمالقـة انصهـرت ضمـن الهويـة الوطنيـة الجنوبيـة. وقـد تـجلى ذلـك في علاقتهـا التنسـيقية الوثيقـة مـع المجلـس الانتقـالي الجنـوبي، مـع الحفـاظ على اسـتقلالية هيكليـة. وقـد وصـل هـذا التـأثير ذروتـه بتعـيين القائـد العـام لقـوات العمالقـة، العميـد "أبـو زرعـة المحرمـي"، عضـواً في مجلـس القيـادة الرئـاسي، مما منـح هـذه القوة غطـاءً شرعيـاً وسياسـياً جعلهـا شريـكاً أساسـياً في رسـم مسـتقبل الدولـة اليمنيـة القادمـة

لهـذا فـان البحـث في «ألويـة العمالقـة» يمثـل اسـتشرافاً لمسـتقبل التسـوية في اليمـن؛ فهـي القـوة التـي تمتلـك السـيطرة على مناطـق استراتيجيـة وحقـول نفطيـة، وهـي القـوة التـي تحظـى بقبـول إقليمـي واسـع. لـذا، فـإن أي حـل سـياسي شـامل لـن يكتـب لـه النجـاح دون اسـتيعاب هـذه القـوة في المنظومـة الأمنيـة والسياسـية المسـتقرة، كونهـا تعمـل حاليـاً كـصمام أمـان للممـرات المائيـة (بـاب المنـدب) وكقـوة ردع أساسـية أمـام المشروع الحـوثي

كما تـأتي هـذه الدراسـة لتسـلط الضـوء على هـذا المسـار المعقـد، محاولـةً الإجابـة عـن التسـاؤل الجوهـري: كيـف اسـتطاعت قـوة ذات منشـأ دينـي أن تصبـح ركيـزة أساسـية في مشروع «الدولـة

أهمية البحث

تكتسـب دراسـة «قـوات العمالقـة الجنوبيـة» أهميـة بالغـة في سـياق الأزمـة اليمنيـة المعـاصرة، فهـي ليسـت مجـرد تشـكيل عسـكري عابـر، بـل هـي ظاهـرة سوسـيولوجية وسياسـية وعسـكرية معقـدة غيرت وجـه الصراع

حيـث تكمـن أهميـة هـذا البحـث في رصـد واحـدة مـن أنـدر التحـولات في الفكـر الإسلامي الحديـث؛ وهـي تحـول "السـلفية التقليديـة» (الموادعـة) التـي كانـت ترفـض الخـروج على ولي الأمـر وتتحـاشى العمـل السـياسي، إلى «سـلفية قتاليـة منظمـة» ومنخرطـة في صلـب الدولـة، كما ان البحـث يسـد فجـوة في توثيـق حقبـة «مـا بعـد دمـاج»، وكيـف أدى التهـجير الـقسري إلى ولادة عقيـدة قتاليـة دفاعيـة تجـاوزت حـدود المسـجد لتصيـغ واقـع الميدان، وتحلـل الفهـم في كيفيـة اسـتطاعت العمالقـة الحفـاظ على نقائهـا العقـدي (السـلفي) مـع الاندمـاج في مشروع وطنـي (جنـوبي)، وهـو مـا يقـدم نموذجـاً جديـداً للدراسـات الأكاديميـة المهتمـة بالحـركات الإسلاميـة

فـعلى الصعيـد الميـداني، تكمـن الأهميـة العسـكرية والاستراتيجيـة والتـي تعـتبر العمالقـة «بيضـة القبـان» في الحـرب اليمنيـة، فقـوات العمالقـة القـوة الأكثر نجاحـاً في دحـر جماعـة الحـوثي مـن مناطـق جغرافيـة وعـرة ومعقـدة (كالسـاحل الغـربي وشـبوة)، بيـنما أخفقـت تشـكيلات عسـكرية تقليديـة أخـرى، فالبحـث هنـا يبرز أهميـة «الانضبـاط» و»وحـدة القيـادة والقـرار» داخـل هـذه الألويـة، وكيـف سـاهم الدعـم الإقليمـي (الإمـاراتي خصوصـاً) في تحويلهـا إلى جيـش نظامـي بمهـارات احترافيـة، مما يجعلـه نموذجـاً

(2) - تقرير معهد الشرق الأوسط، «خارطة القوى العسكرية في اليمن: موازين القوى المتغيرة»، ٢٠٢٣.

(3) ٧- ناصر السقاف، «المجلس الانتقالي وقوات العمالقة: علاقة التكامل والتمايز»، مجلة السياسة الدولية، ٢٠٢٣.

8- English:* Salisbury, Peter. "Yemen's Southern Question: Power, Politics and the Path to Peace." Chatham House, 2020.

9- English:* Transfeld, Mareike. "The Amaliqa Brigades and the New Political Order in South Yemen." SWP Comment, 2022

يُدرس في «حروب الجيل الرابع» والحروب غير النظامية

أما من الناحية السياسية والجيوسياسية فأهمية قوات العمالقة بأنها لم تعد مجرد بندقية قتالية، بل أصبحت رقماً صعباً في طاولة المفاوضات حيث اعادة رسم الخارطة وتبين ذلك في تحرير «مديريات بيحان" في شبوة إلى قطع الشرايين الاقتصادية والعسكرية عن الحوثيين، مما غير قواعد اللعبة السياسية دولياً، كما تبرز أهمية البحث في شرعنة القوة العسكرية من خلال تمثيلها في مجلس القيادة الرئاسي (عبر القائد المحرمي)، وهو ما يعني أن العمالقة باتت شريكاً في صناعة القرار السيادي للدولة، وليس مجرد فصيل مسلح، وايضا التوازن الدقيق الذي تقيمه العمالقة بين دعمها للمشروع الجنوبي (المجلس الانتقالي) وبين استقلاليتها التنظيمية، مما يحافظ على استقرار «البيت الجنوبي» الداخلي

كما تتجلى أهمية البحث وقيمته من كونه يمس قضايا الأمن القومي والإقليمي وذلك من خلال تأمين الممرات الدولية وسيطرتها على أجزاء واسعة من الساحل الغربي القريب من مضيق باب المندب، حيث تصبح دراسة هذه القوات ضرورة لفهم أمن الملاحة الدولية

وكذلك فان تأمين حقول النفط والغاز في شبوة يجعل من العمالقة «حارساً للاقتصاد»، وأي تسوية سياسية لا تضع ثقل هذه القوات في الحسبان ستكون تسوية هشة

كما يساهم البحث في تقديم رؤية حول كيفية دمج هذه القوى في إطار جيش وطني موحد أو نظام اتحادي مستقبلي، مما يمنع انزلاق البلاد نحو صراعات بينية مستقبلاً، كما ان البحث يدرس نموذجاً فريداً لـ «السلفية المقاتلة» التي لا تتبنى فكر «القاعدة أو داعش"، بل تتبنى فكر "الدولة والشرعية والعمق الإقليمي"، مما يجعلها تجربة تستحق الفحص الدقيق لفهم مستقبل الحركات الإسلامية المسلحة وعلاقتها بالأنظمة السياسية في الشرق الأوسط

مشكلة البحث

قوات العمالقة الجنوبية تعد واحدة من أكثر الظواهر العسكرية والسياسية تعقيداً وإثارة للجدل في المشهد اليمني المعاصر. فالمشكلة الجوهرية لهذا البحث تكمن في محاولة فهم التحول الدراماتيكي لمكون بشري ذو مرجعية سلفية «تقليدية» كانت تتبنى منهج «الاعتزال» وعدم الخوض في السياسة أو الصراعات المسلحة، إلى «قوة ضاربة» تتصدر المشهد العسكري والسياسي في اليمن، وتلعب دوراً محورياً في إعادة رسم خارطة النفوذ والقوة

تتبدى أولى ملامح المشكلة في إشكالية النشأة والتحول الأيديولوجي وفي تفسير كيفية انتقال خريجي «مركز دماج» والمدارس السلفية في جنوب اليمن من النشاط الدعوي والتعليمي الصرف إلى العمل العسكري المنظم. هذا التحول لم يكن مجرد استجابة لظروف الحرب في 2015، بل كان نتيجة «صدمة وجودية» أحدثها حصار دماج وتمدد جماعة الحوثي، مما خلق تساؤلاً جوهرياً كيف استطاعت العقيدة السلفية (التي تتسم بالجمود السياسي تاريخياً) أن توفر الغطاء الشرعي والتنظيمي لبناء قوة

عسكرية تجاوزت في انضباطها وفاعليتها الجيوش النظامية؟ وما هي حدود التأثير الإقليمي في قولبة هذا المكون وتوجيهه بما يتجاوز أهدافه الدفاعية الأولى؟

كما تتمثل المعضلة الثانية في «البناء الهيكلي» للعمالقة؛ فهي قوات تتميز بعقيدة قتالية صلبة مستمدة من الانتماء المذهبي والمناطقي، لكنها في الوقت ذاته تعمل ضمن إطار تنظيمي يجمع بين صفات «الجيوش النظامية» وحركية «قوات النخبة». تبرز المشكلة هنا في فهم سر التفوق الميداني للعمالقة في معارك مفصلية كالساحل الغربي و«إعصار الجنوب»، وهل يعود ذلك إلى المنهجية السلفية في «طاعة ولي الأمر» والانضباط، أم إلى نوعية الدعم اللوجستي والتقني الإقليمي؟ وكيف يؤثر هذا الانضباط القتالي على استقلالية قرارها في ظل تداخل الولاءات

وتطرح علاقة العمالقة بالمجلس الانتقالي الجنوبي إشكالية سياسية بالغة الأهمية. ففي حين أن العمالقة تمثل القوة الخشنة للمشروع الجنوبي، إلا أنها تحافظ على «مسافة تنظيمية» وهوية خاصة تميزها عن بقية الفصائل التابعة للانتقالي. تكمن المشكلة هنا في تحديد *طبيعة العلاقة الوظيفية*: هل العمالقة هي «جناح عسكري سلفي» للمشروع الجنوبي، أم أنها حليف مستقل يتقاطع معه في الأهداف الاستراتيجية (مواجهة الحوثي وتثبيت الهوية الجنوبية) ويفترق عنه في المرجعية الأيديولوجية؟ هذا التساؤل يمتد ليشمل دور قياداتها في «مجلس القيادة الرئاسي»، حيث أصبح لزاماً على هذه القيادات السلفية ممارسة «السياسة» بمعناها البراغماتي، وهو ما يتصادم ظاهرياً مع جذورها الدعوية تتمحور المشكلة الختامية حول «الدور الوظيفي والمستقبلي» لهذه القوات. لقد نجحت العمالقة في تغيير موازين القوى وتأمين منشآت حيوية وممرات ملاحية دولية، مما جعلها «رقماً صعباً» لا يمكن تجاوزه في أي تسوية سياسية. ولكن، تبرز هنا **تساؤلات مقلقة** حول مستقبل هذه القوات في حال التوصل إلى سلام دائم

- هل ستتحول العمالقة إلى حزب سياسي سلفي بصبغة جنوبية؟

- أم سيتم دمجها في هيكل عسكري وطني يفقدها خصوصيتها الأيديولوجية التي كانت سر قوتها؟

-كيف سيؤثر استمرار وجودها كقوة «سلفية مسلحة» على مدنية الدولة المنشودة في الجنوب أو في اليمن بشكل عام؟

وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة السؤال الرئيس للمشكلة

إلى أي مدى استطاعت قوات العمالقة الجنوبية المزاوجة بين هويتها السلفية العقدية وفعلها العسكري الميداني لتتحول من مجرد مجاميع دفاعية إلى فاعل سياسي واستراتيجي يعيد صياغة توازنات القوة في اليمن، وما هي التحديات التي يفرضها هذا الصعود على مستقبل الدولة والهوية السياسية في المنطقة؟

أهداف البحث

تتمحور الأهداف الكلية لهذا البحث ومحاورة حول تقديم قراءة تحليلية معمقة لمسيرة «ألوية العمالقة الجنوبية»، بدءاً من منطلقاتها العقدية وصولاً إلى دورها كلاعب جيوسياسي.

1- تتبع التطور الأيديولوجي فالبحث يهدف إلى رصد التحولات الفكرية داخل المدرسة السلفية في جنوب اليمن، وكيف انتقلت من «السلفية الموادعة» التي تركز على التعليم والدعوة في مراكز كـ «دماج»، إلى «السلفية الحركية العسكرية» التي فرضتها ضرورات الحرب

2- استقراء أثر حصار دماج وأحداث عام 2015 كـ «نقطة تحول» جوهرية في الوجدان السلفي، وكيف ساهمت هذه الصدمة في كسر الحاجز النفسي تجاه حمل السلاح والمشاركة في العمليات العسكرية المنظمة

3- تسليط الضوء على الظروف السياسية والإقليمية التي رافقت الإعلان الرسمي عن «ألوية العمالقة»، وتحديد دور القيادات المؤسسة والدعم النوعي من دول التحالف العربي في قولبة هذا الفصيل.

4- الهيكل التنظيمي لقوات العمالقة فالبحث يهدف إلى تقديم صورة واضحة عن الهيكلية الإدارية والعسكرية لألوية العمالقة، وتفسير قدرتها على الحفاظ على قوامها العسكري وتماسكها القيادي في ظل بيئة تعج بالانقسامات

5- تحليل العلاقة بين «المنهج السلفي» (مفاهيم الطاعة، والانضباط، والوضوح في الهدف) وبين «الكفاءة الميدانية»، وكيف انعكست هذه الخلفية الدينية على سلوك المقاتلين وإدارة المعارك

6- توثيق الانتصارات العسكرية الاستراتيجية، بدءاً من الساحل الغربي وصولاً إلى «إعصار الجنوب» في شبوة، مع بيان القيمة التكتيكية لهذه المعارك في شل قدرات الخصم (جماعة الحوثي)

7- يهدف البحث إلى فك الاشتباك المفاهيمي حول علاقة العمالقة بالمجلس الانتقالي الجنوبي، وتوضيح ما إذا كانت العلاقة «تبعية عضوية» أم «تحالف استراتيجي» تفرضه وحدة المصير ومواجهة الخطر المشترك

8- البحث في كيفية مواءمة القوات بين مرجعيتها الدينية (التي غالباً ما كانت تميل للوحدة) وبين انتمائها الوطني الجنوبي ومطالب فك الارتباط، وكيف تداخلت الهويتان لتشكيل خطاب سياسي فريد

9- قراءة أبعاد تمثيل العمالقة في «مجلس القيادة الرئاسي»، وكيف تحولت القوة العسكرية إلى استحقاق سياسي يمنح السلفية الجنوبية مقعداً في أعلى هرم السلطة

10- تبيان كيف أحدثت تدخلات العمالقة تغييرات جذرية في «الخارطة الجيوسياسية» لليمن، وكيف نجحت في كسر الجمود العسكري في جبهات استعصت على قوى أخرى

11- إبراز دور القوات في تأمين وحماية الثروات السيادية (النفط والغاز) وتأمين الممرات الملاحية الدولية (باب المندب)، وتقييم أثر ذلك على الاستقرار الإقليمي والدولي

12- يهدف البحث في خاتمته إلى وضع رؤية استشرافية لموقع العمالقة في أي «تسوية شاملة»، ومناقشة التحديات المتعلقة بدمج هذه القوات في المؤسسات الوطنية، أو بقائها كقوة توازن ضامنة للمصالح الجنوبية في مرحلة ما بعد الحرب

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

محاور البحث

المحـور الأول: المرجعيـة الفكريـة والجـذور التاريخيـة (النشـأة)

أولاً: المدرسة السلفية في جنوب اليمن (مركـز دمـاج والنشـاط الدعـوي قبـل الحـرب)

كانـت السـلفية في اليمـن، وتحديـداً تلـك التـي نهلـت مـن مـعين «دار الحديـث في دمـاج» بصعـدة التـي أسسـها الشـيخ مقبـل بـن هـادي الوادعـي، تتبنـى منهجـاً يُعـرف بـ *»السـلفية التقليديـة أو الوادعيـة"*. تميـز هـذا التيـار قبل انـدلاع الحـرب بتركيـزه المطلـق على التصفيـة والتربيـة، والابتعـاد الـكلي عـن العمـل الحـزبي والسـياسي، معـتبراً الديمقراطيـة والانتخابـات «بدعـاً غربيـة»

في جنـوب اليمـن، انـتشر هـذا الفكـر عبر معاهـد ومسـاجد في عـدن، لحـج، وأبين. كان النشـاط السـلفي يركـز على «محاربـة البـدع» وتقديـم المواعـظ الدينيـة، وكان يُنظـر إلى هـؤلاء السـلفيين ككتلـة اجتماعيـة مسـالمة ومنضبطـة، تديـن بالـولاء لـ «ولي الأمـر» وتتحـاشى الصراعـات المسـلحة مـع الدولـة. هـذا النشـاط الدعـوي الكثيـف خلـق شـبكة تواصـل اجتماعـي قويـة وقاعـدة بشريـة مـن الشـباب الملتـزم والمتفـاني، وهـي القاعـدة التـي تحولـت لاحقـاً إلى العمـود الفقـري للمقاتـلين في ألويـة العمالقـة.([4])([5])([6])

ثانيـاً: نقطـة التحـول: مـن الموعظـة إلى الميـدان (تـأثير حصـار دمـاج وحـرب 2015 على التوجـه السـلفي)

شـكل عـام 2014 نقطـة الانكسـار الـكبرى في الوجـدان السـلفي اليمنـي. فبعـد حصـار خانـق فرضـه الحوثيـون على مركـز «دمـاج» في صعـدة وتهـجير طلابـه قسريـاً، حدثـت صدمـة فكريـة لـدى التيـار السـلفي. حيـث شـعر السـلفيون أن «المنهـج الدعـوي الصرف» لم يحـمِ مراكزهـم مـن الاجتيـاح، وأن الخطـر الحـوثي يمثـل تهديـداً وجوديـاً لعقيدتهـم ومـع اجتيـاح الحوثيين لعـدن في مـارس 2015، انتقـل السـلفيون مـن مرحلـة «الموعظـة» إلى «المقاومـة المسـلحة»، حيـث انخـرط الآلاف من طلاب العلـم والمشـايخ في صفـوف «المقاومـة الشـعبية الجنوبيـة» و لم يكـن قتالهـم سياسـياً في البدايـة، بـل كان قتـال دفـاع شرعـي ضـد مـن يعتبرونهـم «بُغـاة» أو «روافـض». هـذا التحـول أدى إلى ولادة «السـلفية القتاليـة» التـي تـزاوج بين العقيـدة الدينيـة والبراعـة العسـكرية، حيـث وجـد المقاتـل السـلفي نفسـه يدافـع عـن أرضـه (الجنـوب) وعقيدتـه (السـنة) في آن واحـد

ثالثـاً: التأسـيس الرسـمي لألويـة العمالقـة: القيـادات المؤسسـة والدعـم الإقليمـي

لم تظـل القـوة السـلفية مجـرد مجاميع مشـتتة؛

(4) - أحمد محمد الدغشي، السلفية في اليمن: المدارس والاتجاهات، مكتبة مدبولي.

١١- تقرير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، التحولات في السلفية اليمنية وتأثير الحرب.

12-English:* Laurent Bonnefoy, Salafism in Yemen: Transnationalism and Religious Identity, Oxford University Press.

13-English:* International Crisis Group, Yemen's Al-Qaeda: Expansion, Regression and Sectarianism (discusses the pre-war Salafi landscape)

(5) [14]- ناصر الفضلي، المقاومة الجنوبية: النشأة والمسار، دراسات ميدانية.

15- تقرير مركز أبعاد للدراسات والبحوث، سلفيو اليمن.. من مراكز العلم إلى جبهات القتال.

16-English: Elisabeth Kendall, The Mobilization of Yemeni Salafis, Journal of Religion and Violence

17-English: Carnegie Endowment for International Peace, The Resilience of Yemen's Salafis (6)

ففي عام 2016 وما بعده، بدأت عملية «مأسسة» هذه القوى تحت مسمى «ألوية العمالقة». جاءت التسمية استحضاراً لإرث عسكري قديم (ألوية العمالقة في الجيش اليمني السابق)، لكن بهيكلية جديدة كلياً. برزت قيادات سلفية ميدانية أدارت هذا التحول ببراعة، وعلى رأسهم **الشيخ أبو زرعة المحرمي**، الذي استطاع توحيد الألوية تحت قيادة مركزية واحدة، كما لعب الدعم الإقليمي، وتحديداً من دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن التحالف العربي، دوراً حاسماً في التأسيس، حيث تم توفير التدريب العسكري الاحترافي، والمدرعات الحديثة، والإسناد الجوي واللوجستي. هذا الدعم لم يكن عسكرياً فحسب، بل كان تنظيمياً، حيث تم تحويل المقاتلين المتطوعين إلى قوة نظامية تتميز بالانضباط الشديد، والبعد عن الفساد المالي، والولاء المطلق للقيادة، مما جعلها القوة الأكثر موثوقية لدى التحالف في العمليات الهجومية الصعبة.([7])

المحور الثاني: البناء الهيكلي والفاعلية القتالية (الجانب العسكري)

أولاً: التنظيم الإداري والعسكري لألوية العمالقة (العدد، العدة، ونظام القيادة)

تجاوزت ألوية العمالقة مفهوم «الميليشيا» لتتحول إلى «جيش نظامي موازٍ» يتمتع بهيكلية احترافية حيث تخضع لغرفة عمليات موحدة بقيادة «أبو زرعة المحرمي"، وهو عضو مجلس القيادة الرئاسي، مما يمنح القوات صبغة شرعية وسياسية، فكل لواء يتكون من 3 إلى 5 كتائب، وتتمتع قيادة اللواء باستقلالية في التخطيط التكتيكي مع الالتزام بالاستراتيجية العامة للقيادة المركزية. كما تعتمد القوات على نظام «التزكية» في التجنيد لضمان عدم اختراقها استخباراتياً، وتُقدر القوة الضاربة الفعلية بنحو "50,000 مقاتل" موزعين على أكثر من "12 لواءً"، كما تمتلك القوات سلاح إشارة متطور ومنظومة إمداد لوجستي (Supply Chain) تمتد من قاعدة "عصب" و"عدن" وصولاً إلى جبهات القتال، مما يضمن استمرارية المعارك الطويلة.([8])

ثانياً: العقيدة القتالية: الانضباط والمنهجية السلفية في إدارة المعارك

تعتبر العقيدة القتالية للعمالقة هي «السر» وراء تفوقهم الميداني، حيث تدمج بين الالتزام الديني والاحتراف العسكري، فهم خلافاً للقاعدة أو داعش، تؤمن السلفية التي يتبناها قادة العمالقة بـ «طاعة ولي الأمر» وعدم الخروج على الدولة، مما جعلهم حليفاً موثوقاً للتحالف العربي، وينظر للحرب كمعركة «عقدية» ضد التمدد الإيراني، وهذا يفسر الثبات الأسطوري في المواجهات المباشرة؛ فالمقاتل يرى في الحرب «إحدى الحسنيين»

كما يُطبق مبدأ «التصفية والتربية داخل المعسكرات؛ «تصفية» الصفوف من العناصر غير المنضبطة، و»تربية» المقاتلين على الأخلاق العسكرية والدينية، وهو ما أدى لغياب

(7) - الإصدارات الرسمية للمركز الإعلامي لألوية العمالقة الجنوبية (توثيق النشأة والقيادات).

19- تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات، القوات العسكرية في الجنوب اليمني: خارطة النفوذ والولاء.

20- English: Michael Knights, The UAE's Role in the Southern Yemen Campaign, The Washington Institute for Near East Policy.

21- English: Middle East Institute (MEI), The Giants Brigade: The New Power Broker in Yemen

(8) - «القوات العسكرية الموازية في اليمن: النشأة والمصير»، مركز أبعاد للدراسات والبحوث (٢٠٢١).

23- Michael Knights & Alex Almeida, "The Battle for Hodeidah: Military Assessment", The Washington Institute.

٢٤- تقارير الميدان الصادرة عن «المركز الإعلامي لألوية العمالقة» (بيانات القوة البشرية والهيكلة).

ظاهـرة «الفـرار مـن الزحـف».[9]

ثالثـاً: دراسـة في أبـرز المعـارك العسـكرية (معـارك السـاحل الغـربي، عمليـة "إعصـار الجنـوب" في شـبوة)

حققـت العمالقـة نجاحـات عسـكرية غيرت الخارطـة السياسـية في لحظـات فارقـة ففـي معركـة السـاحل الغـربي (الرمـح الذهبـي) كان التحـدي واضحـا في جبهـات القتـال لأنـه كان في بيئـة صحراويـة مفتوحـة ضـد ألغـام كثيفـة فـكان لابـد مـن اسـتخدام التكتيـك أي "الالتفـاف والمطوقـة" بـدلاً مـن المواجهـة الجبهيـة المكلفـة، مما أدى لتحريـر مدينـة الخوخـة وحيـس والوصـول إلى أسـوار الحديـدة، امـا في عمليـة «إعصـار الجنـوب» (شـبوة) فقـد كانـت مـأرب على وشـك السـقوط، فجاء تدخل العمالقـة ليـغير ميـزان القـوى كليـاً فكانـت النتائـج تحريـر مديريـات بيحـان الـثلاث في زمـن قيـاسي، مما أثبـت قدرة القـوات على الانتقـال السريـع مـن السـاحل (غربـاً) إلى الجبـال والصحـاري

(شرقاً) بكفـاءة عاليـة، فـكان لهـذه الانتصارات تـأثير سـياسي لأنهـا منحـت «المجلـس الانتقـالي الجنـوبي» و«قـوات المقاومـة الوطنيـة» ثـقلاً أكبر في مفاوضـات الـسلام الدوليـة.[10]

المحـور الثالـث: التموضـع السـياسي والعلاقـة مـع المكونـات الجنوبيـة

1- العلاقـة الوظيفيـة والسياسـية بين العمالقـة والمجلـس الانتقـالي الجنـوبي

تتسـم هـذه العلاقـة بنـوع مـن التكامـل الاستراتيجـي مـع الحفـاظ على الاسـتقلالية الهيكليـة، حيـث تـشترك القوتـان في هـدف استراتيجـي واحـد وهـو «تـأمين الجنـوب» ومواجهـة التمـدد الحـوثي. وميدانيـاً، ينسـق العمالقـة مـع القـوات التابعـة للانتقـالي (مثـل الحـزام الأمنـي) في جبهـات الضالـع وأبين ولحـج، وعلى الرغـم مـن أن العمالقـة لا تتبـع رسـمياً للهيـكل التنظيمـي للمجلـس الانتقـالي، إلا أنهـا تتقاطـع معـه في المشروع السـياسي (تقريـر المـصير). حيـث يـرى الانتقالي في العمالقـة «الـذراع العسـكري الأقـوى» الـذي يعـزز موقفـه التفـاوضي دوليـاً، ورغـم الاسـتقلالية التنظيميـة لقيـادة العمالقـة الا انها تحـرص (بقيـادة أبـو زرعـة المحرمـي) على البقـاء كقـوة مرتبطـة مباشرة بشرعيـة الدولـة (مجلـس القيـادة الرئـاسي) وبدعـم مباشر مـن التحالـف العـربي، مما يمنحهـا هامـش منـاورة أوسع بعيـداً عـن التجاذبـات الحزبيـة الضيقة.

2- موقـف العمالقـة مـن القضيـة الجنوبيـة (التقاطـع بين الهويـة الوطنيـة والمرجعيـة الدينيـة)

تمثـل العمالقـة نموذجـاً فريـداً يمـزج بين "السـلفية «المدخليـة" (التـي تؤكـد على طاعـة ولي الأمـر والابتعـاد عـن العمـل الحـزبي) وبين "القوميـة الجنوبيـة"

ففـي البدايـات، كان الدافـع الأسـاسي قتـال الحوثـيين كـ«فئـة باغيـة» أو «مشروع إيـراني» مـن منظـور عقـدي. مـع الوقـت، اندمـج هؤلاء المقاتلـون في النسـيج الاجتماعـي الجنـوبي وتبنـوا شـعارات «اسـتعادة الدولـة الجنوبيـة»، وقـد اسـتطاعت العمالقـة تجـاوز الانقسـامات «المناطقيـة" التـي قـد تظهـر في مكونـات أخـرى، حيـث يجمعهـم "الـولاء للمقاومـة الجنوبيـة" تحـت سـقف الهويـة الوطنيـة للجنـوب، مـع الحفـاظ على مرجعيتهـم الدينية التـي تحـرم الخـروج على التوافـق الجنـوبي

(9) 25- "السلفية في اليمن: من الدعوة إلى السياسة"، د. نبيل البكيري.

(10) 28- تقرير: «عملية إعصار الجنوب: الدلالات العسكرية والسياسية»، مركز الإمارات للسياسات (2022).

كما ترفض العمالقة مشروع الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) بقدر رفضها للمشروع الحوثي، مما جعلها حليفاً طبيعياً للحراك الجنوبي.([11])([12])

3. دور العمالقة في المؤسسات السياسية العليا (مجلس القيادة الرئاسي)

دخول قائد قوات العمالقة، عبدالرحمن (أبو زرعة) المحرمي، إلى مجلس القيادة الرئاسي (PLC) في أبريل 2022، كان بمثابة إعلان رسمي لتحول العمالقة من "قوة ميدانية" إلى "شريك في الحكم"، ان وجود المحرمي في قمة الهرم السلطوي منح العمالقة صفة رسمية «سيادية». لم تعد مجرد ميليشيا أو فصيل مقاومة، بل جزء من هيكل الدولة المعترف به دولياً

حيث يلعب المحرمي دور «بيضة القبان»؛ فهو يمثل القوة العسكرية الأكثر انضباطاً ونجاحاً (بعد عملية «إعصار الجنوب» في شبوة)، مما يعطيه ثقلاً في القرارات المتعلقة بالإصلاحات العسكرية وتعيين القادة، كما أنه يُنظر إلى تمثيل العمالقة في السلطة كضمانة لاستمرار العمليات ضد التنظيمات المتطرفة (القاعدة وداعش)، حيث أثبتت القوات فاعلية عالية في تأمين المناطق التي تسيطر عليها

المحور الرابع: أثر العمالقة في صياغة الخارطة السياسية و ا لمستقبلية

1. دور القوات في تغيير موازين القوى على الأرض أمام جماعة الحوثي

لم تكن قوات العمالقة مجرد إضافة عددية، بل مثلت «نقطة التحول» (Turning Point) في مسار الحرب، خاصة في اللحظات الحرجة التي بدا فيها الحوثيون في ذروة تمددهم

فقد كسرت قوات العمالقة الجمود العسكري حيث أثبتت العمالقة قدرتها على خوض حروب استنزاف وحروب خاطفة في آن واحد. فعملية «إعصار الجنوب» (يناير 2022) كانت المثال الأبرز، حيث تمكنت من تحرير مديريات بيحان وعين وعسيلان في شبوة خلال 10 أيام فقط، وهو ما عجزت عنه قوى أخرى لسنوات

وذلك لان قوات العمالقة تعتمدعلى مزيج من العقيدة الدينية (مواجهة المشروع الإيراني) والانضباط العسكري العالي، مما جعلها القوة الوحيدة التي لم تشهد حالات انسحاب تكتيكي كبرى أمام الحوثيين، وهذا ساعدها في تحرير شبوة والوصول إلى حريب في مأرب مما أدى إلى قطع خطوط الإمداد الحوثية نحو مأرب، وأنقذ المحافظة النفطية من السقوط الوشيك حينها وغير مسار المفاوضات السياسية لاحقاً.([13])

2. العمالقة كقوة استقرار وتأمين للمنشآت الحيوية (النفط والممرات الملاحية)

تجاوز دور العمالقة «التحرير» إلى «التثبيت»، حيث أصبحت صمام أمان

(11) -د. ناصر بن فؤاد: دراسة «السلفية الجهادية والسلفية التقليدية في الحرب اليمنية».

35-Elizabeth Kendall (Oxford University): "Contemporary Salafism in Yemen

أبحاث حول تطور الخطاب السلفي في الجنوب

(12) 38-Yemen's Presidential Leadership Council: One Year Later» تقارير :The Brookings Institution

39-European Council on Foreign Relations (ECFR): "The logic of fragmented power in Yemen

(13) مركز الإمارات للسياسات: دراسة بعنوان «قوات العمالقة: الدور العسكري والسياسي في اليمن بعد عملية إعصار الجنوب».

41-The Evolution of Yemen's Southern Giants Brigades and the shift in the balance of» تقرير :International Institute for Strategic Studies (IISS

«power

للمـوارد الاقتصاديـة اليمنيـة والمصالـح الدوليـة حيـث قامـت بتـأمين منابـع النفـط مـن خلال انتشـارها في مناطـق استراتيجيـة بشـبوة وحضرمـوت (بالقـرب مـن منشـأة بلحـاف ومناطـق الامتيـاز النفطـي)، مما يوفـر بيئـة آمنـة تمنـع التخريـب أو السـيطرة غير القانونيـة على المـوارد، كذلـك حمايـة الممـرات الملاحيـة نظـراً لتواجدهـا الكثيـف في السـاحل الغـربي (مـن بـاب المنـدب وصـولاً إلى مشـارف الحديـدة)، حيـث تلعـب العمالقـة دوراً محوريـاً في مراقبـة النشـاط الملاحـي ومنـع عمليـات التهريـب الإيرانيـة للحوثيين، وتـأمين الملاحـة الدوليـة في البحـر الأحمـر. لذلـك فقـوات العمالقـة مثلـت النمـوذج الأمنـي المسـتقرحيث عرفـت المناطـق التـي تسـيطر عليهـا العمالقـة بانخفـاض معـدلات الجريمـة والنشـاط الإرهـابي (القاعـدة) مقارنـة بمناطـق أخـرى، بسـبب النظـام العسـكري الصـارم والقبـول الشـعبي

3. الرؤيـة المسـتقبلية: موقـع العمالقـة في أي تسـوية سياسـية شـاملة

تمثـل العمالقـة اليـوم «الرقـم الصعـب» الـذي لا يمكـن تجـاوزه في أي طاولـة مفاوضـات قادمـة لإنهـاء الحـرب، حيـث تبرز معضلـة مسـتقبلية حـول كيفيـة دمـج هـذه القـوات ضمـن جيـش وطنـي موحـد. ونظـراً لثقلهـا، فـإن العمالقـة قـد تشـكل نـواة لـ«حـرس وطنـي» أو قـوة نخبويّـة تابعـة لإقليـم الجنـوب في أي مشروع فيـدرالي. كما يـرى المجتمـع الـدولي (خاصـة الولايـات المتحـدة وبريطانيـا) في العمالقـة شريـكاً موثوقـاً في مكافحـة الإرهـاب، مما يضمـن لهـا دوراً في الترتيبـات الأمنيـة المسـتقبلية المدعومـة دولياً. وفي الجانـب السـياسي تعمـل العمالقـة كظهـير عسـكري لأي تسـوية تضمـن للجنوبـيين حقهـم في تقريـر المـصير، حيـث يمنـع ثقلهـا العسـكري تهميـش القضيـة الجنوبيـة في المفاوضـات التـي ترعاهـا الأمـم المتحـدة.([14])

النتائج

1- التحـول الاستراتيجـي للسـلفية فقـد أثبتـت التجربـة أن السـلفية الجنوبيـة نجحـت في التحـول مـن «تيـار دعـوي انكفـائي» إلى «قـوة عسـكرية منظمـة»، قـادرة على التكيـف مـع متطلبـات الحـرب الحديثـة دون التـخلي عـن هويتهـا الدينيـة، مما خلـق نموذجـاً فريـداً يجمـع بين المنهـج العقـدي والانضبـاط العسـكري الاحترافي

2- كسر حالـة الجمـود العسـكري فقـوات العمالقـة المحـرك الرئـيسي لتغـيير خرائـط السـيطرة في اللحظـات الحرجـة؛ حيـث نجحـت في كسر التفـوق الميـداني لجماعـة الحـوثي في جبهـات مفصليـة (السـاحل الغـربي وشـبوة)، وأثبتـت أنهـا القـوة الأكثر قـدرة على تحقيـق انتصـارات خاطفـة ومسـتدامة مقارنـة بالتشـكيلات العسـكرية التقليديـة

3- اسـتطاعت العمالقـة الحفـاظ على سـمعة ميدانيـة تتسـم بالانضبـاط والابتعـاد عـن الانتهـاكات الحقوقيـة أو الصراعـات الجانبيـة، مما جعلهـا «قـوة مقبولـة» اجتماعيـاً في المناطـق المحـررة، ووفـر لهـا بيئـة حاضنـة مكنتهـا مـن تثبيـت الأمـن والاسـتقرار في مناطـق نفوذهـا

٤٢- مركز أبعاد للدراسات والبحوث (Yemen): «العمالقة.. القوة التي قلبت الطاولة على الحوثيين في شبوة».

(14) مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية: «سيناريوهات التسوية في اليمن ومستقبل الفصائل المسلحة».

47- دراسة «How to build a lasting peace in Yemen: Integrating local security actors» (European Council on Foreign Relations (ECFR):

48- Middle East Institute (MEI): "The Giants Brigades and the Future of Yemen's Political Settlement

4- صناعة التوازن السياسي فقوات وجود العمالقة كقوة «مستقلة هيكلياً» ولكنها «متماهية سياسياً» مع تطلعات الجنوب، منح القضية الجنوبية والفاعلين السياسيين (مثل المجلس الانتقالي) ظهيراً عسكرياً صلباً، مما رفع من سقف المناورة السياسية للجنوبيين في المحافل الدولية

5- لم تعد العمالقة مجرد «فصيل مقاومة»، بل أصبحت جزءاً أصيلاً من شرعية الدولة بتمثيلها في مجلس القيادة الرئاسي، مما يعني أن أي قرار عسكري أو سياسي سيادي في اليمن لا يمكن أن يمر دون توافق مع قيادة هذه القوات

* *تأمين المصالح الحيوية والدولية:* تلعب العمالقة دور «الحارس الجيوسياسي" في أهم ممر ملاحي دولي (باب المندب) وفي أهم مناطق إنتاج الطاقة (شبوة)، مما جعلها شريكاً غير مباشر للمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وتأمين سلامة الملاحة الدولية من التهديدات

* *الاستقلالية المالية واللوجستية:* بناء العمالقة كقوة تحظى بدعم مباشر وخاص من التحالف العربي منحها استقلالية عن الفساد والمحسوبية التي قد تشوب المؤسسات العسكرية التقليدية، وهو ما يفسر استمرار فاعليتها وجاهزيتها القتالية العالية على الدوام

* *الفيتو العسكري في التسوية القادمة:* النتيجة المستقبلية الأهم هي أن قوات العمالقة تمثل «صمام أمان» لأي اتفاق سلام؛ فهي تمتلك القوة اللازمة لفرض شروط التسوية على الأرض، ومنع أي محاولة لتهميش تطلعات الجنوبيين، مما يجعلها الرقم الأصعب في معادلة «الحرب والسلم»

* *صياغة الهوية الوطنية الجديدة:* ساهمت العمالقة في إعادة تعريف الهوية الوطنية في الجنوب من خلال دمج المرجعية الدينية بالولاء للأرض، مما خلق سداً

منيعـاً أمـام المشـاريع الأيديولوجيـة العابـرة للحـدود، وسـواء انتهـت الحـرب بالانفصـال أو الفيدراليـة، فـإن العمالقـة تظـل هـي النـواة الصلبـة لأي جيـش مسـتقبلي في المنطقـة

التوصيات

1- تحويـل «ألويـة العمالقـة» مـن صيغـة القـوات النوعيـة التابعـة لقيـادة مركزيـة كاريزميـة إلى مؤسسـة عسـكرية نظاميـة حديثـة، مـن خلال اسـتكمال بنـاء الدوائـر القانونيـة والماليـة والإداريـة المسـتقلة، لـضمان اسـتمرارية القـوة بعيـداً عـن التحديـات التـي قـد تواجـه القـادة كأفـراد

2- صياغـة وثيقـة سياسـية توضـح رؤيـة العمالقـة للدولـة القادمـة، بمـا يضمـن طمأنـة المكونـات المدنيـة والمجتمـع الـدولي بـأن التوجـه السـلفي للقـوات هـو توجـه «وطنـي/ مـحلي» لا يتعـارض مـع مبـادئ التعدديـة والتعايـش المـدني

3- الاسـتفادة مـن وجـود قيـادة العمالقـة في هـرم السـلطة (عبر عبـد الرحمـن المحرمـي) للدفـع باتجـاه توحيـد غرفـة العمليـات المشتركـة لكافـة القـوى المناهضـة للحوثـيين، مـع الحفـاظ على خصوصيـة العمالقـة كقـوة تدخـل سريـع "نخبويـة" لا يتـم اسـتنزافها في مهـام تأمينيـة روتينيـة

4- يُـوصى بتشـكيل وحـدات تخصصيـة داخـل العمالقـة تُعنـى حصراً بتـأمين المنشـآت النفطيـة والمنافـذ البحريـة وفـق معـايير دولية، مما يؤهلهـا لتكـون الشريـك المـحلي الأول في تـأمين ممـرات الملاحـة الدوليـة (بـاب المنـدب) في أي تسـوية دوليـة قادمـة

5- ضرورة انخـراط الأذرع الخدميـة أو التابعـة للعمالقـة في مشـاريع تنمويـة في المناطـق التـي تـم تحريرهـا (مثـل مديريـات بيحان والسـاحل الغـربي)، لتعزيـز «الحاضنـة الشـعبية» وتحويـل الانتصـارات العسـكرية إلى اسـتقرار اجتماعـي ملمـوس يمنـع عـودة الفكـر الحـوثي أو المتطـرف

6- الحفـاظ على مسـافة «تكامليـة» مـع المجلـس الانتقـالي الجنـوبي بمـا يخـدم الهـدف العـام (اسـتعادة الدولـة)، مـع تجنـب الانصهـار الكامـل الـذي قـد يفقـد العمالقـة صفتها كـ «قـوة تـوازن» مقبولـة مـن الأطراف الإقليميـة والدوليـة التـي قـد تختلـف مـع بعـض التوجهـات الحزبيـة للانتقـالي

7- تكثيـف الـدورات التدريبيـة لمنتسـبي القـوات حـول القانـون الـدولي الإنسـاني وقواعـد الاشـتباك في المناطـق الآهلـة بالسـكان، لـضمان اسـتمرار نظافـة السـجل الحقوقـي للقـوات، وهـو مـا يعـد «رأس مـال سـياسي» ضروريـاً للاعتراف الـدولي بهـا في أي هيـكل أمنـي مسـتقبلي

8- وضـع رؤيـة اسـتباقية لعمليـة «الدمـج» المفترضـة في أي تسـوية شـاملة، بحيـث يتـم الحفـاظ على «وحـدة القيـادة والسـيطرة» لألويـة العمالقـة ككتلـة واحـدة (مثـل نمـوذج الحـرس الوطنـي)، لمنـع تذويـب كفاءتهـا القتاليـة في وحـدات أقـل انضباطـاً

9- تطويـر جهـاز اسـتخبارات عسـكري تابـع للعمالقـة يتخصـص في رصـد التسـللات الفكرية والميدانيـة للجماعـات الإرهابيـة (القاعـدة وداعـش) وجماعـة الحـوثي، لـضمان بقـاء المناطـق المحـررة "مناطـق بيضـاء" آمنـة كليـاً

10- ضرورة وجـود ممثـلين (مستشـارين سياسـيين) للعمالقـة في الفريـق التفـاوضي

لأي تسوية ترعاها الأمم المتحدة، لضمان أن تعكس النتائج السياسية واقع القوة على الأرض، وعدم التفريط في المكتسبات العسكرية التي تحققت في شبوة والساحل الغربي

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، نستخلص أن قوات العمالقة الجنوبية تمثل حالة فريدة من «العسكرة الاضطرارية» التي تحولت إلى «مؤسسة استقرار سيادي». لقد أثبتت الوقائع الميدانية أن هذه القوات لم تكن مجرد رد فعل مؤقت على التمدد الحوثي، بل هي مشروع بناء قوة نخبويّة أعادت صياغة مفهوم «الجندي العقائدي» في اليمن؛ فالانضباط الذي استمدته من مرجعيتها السلفية التقليدية (طاعة ولي الأمر والبعد عن التحزب) منحها ميزة نسبية مكنتها من النجاح حيث أخفقت الجيوش التقليدية، مما جعلها «القوة الضاربة» التي لا يمكن تجاوزها في أي حسابات عسكرية، وتبرز حقيقة هامة وهي نجاح العمالقة في إجراء المصالحة التاريخية بين «المعتقد الديني» و«الهوية الوطنية الجنوبية». فلم يعد المقاتل في صفوف العمالقة يرى تعارضاً بين سلفيته وبين الدفاع عن «القضية الجنوبية» واستعادة الدولة، وهو ما خلق جسراً متيناً مع المكونات السياسية الأخرى وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي. هذا التحالف غير المكتوب، والمبني على «وحدة المصير»، منح الجنوبيين لأول مرة قوة عسكرية محترفة تمتلك اعترافاً دولياً وإقليمياً، وتعمل كذراع ميداني يحمي الطموحات السياسية من التهميش

كما تُشير الدراسة إلى أن العمالقة قد تجاوزت مرحلة «التبعية» لتصبح «شريكاً في القرار». إن وجود قيادتها في مجلس القيادة الرئاسي ليس مجرد تمثيل شرفي، بل هو انعكاس لواقع الأرض؛ فمن يسيطر على باب المندب، ويؤمن حقول النفط في شبوة، ويحمي الساحل الغربي، يمتلك بالضرورة «حق الفيتو» على أي تسوية سياسية لا تضمن حقوق الحاضنة التي يمثلها. إن مستقبل هذه القوات يتأرجح بين خيارين: إما أن تكون النواة الصلبة لـ «حرس وطني» في دولة فيدرالية أو مستقلة، أو أن تظل قوة توازن استراتيجية تمنع انزلاق البلاد نحو الفوضى الشاملة أو التمدد الإيديولوجي المعادي للمحيط العربي

وعلى ضوء ذلك ، يمكن القول إن قوات العمالقة الجنوبية هي «الرقم الصعب» الذي أعاد التوازن للملف اليمني. فهي القوة التي منعت سقوط مأرب بسقوط مديريات شبوة، وهي القوة التي فرضت على المجتمع الدولي إعادة النظر في قدرة القوى المحلية على محاربة الإرهاب وتأمين الممرات الملاحية. إن أي محاولة للقفز فوق دور العمالقة في أي تسوية شاملة لن تؤدي إلا إلى اتفاقات هشة تفتقر للقوة التي تحميها على الأرض، وختاماً تظل تجربة العمالقة نموذجاً يُدرس في كيفية تحول التيارات الفكرية إلى فواعل سياسية وعسكرية قادرة على حماية السيادة وتأمين المصالح القومية، مع التأكيد على ضرورة استمرار تحولها نحو العمل المؤسسي المنضبط بقوانين الدولة والمواثيق الدولية، لضمان انتقالها السلس

من «قوة حرب» إلى «ركيزة سلام» مستدام في جنوب اليمن والمنطقة بشكل عام

المراجع:-

1- أحمد محمد، «السلفية الجهادية والسلفية التقليدية في اليمن: تحولات الدور والموقف»، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.
2- أثر الأيديولوجيا في تماسك القوات المسلحة: ألوية العمالقة نموذجاً»، مجلة العلوم السياسية، جامعة عدن
3- إصدارات مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، «المجموعات المسلحة في اليمن: ألوية العمالقة كنموذج»، 2021.
4- الإصدارات الرسمية للمركز الإعلامي لألوية العمالقة الجنوبية (توثيق النشأة والقيادات)
5- تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات، القوات العسكرية في الجنوب اليمني: خارطة النفوذ والولاء
6- تقرير معهد الشرق الأوسط، «خارطة القوى العسكرية في اليمن: موازين القوى المتغيرة»، 2022.
7- تقرير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، التحولات في السلفية اليمنية وتأثير الحرب
8- تقرير مركز أبعاد للدراسات والبحوث، سلفيو اليمن.. من مراكز العلم إلى جبهات القتال
9- تقارير الميدان الصادرة عن «المركز الإعلامي لألوية العمالقة» (بيانات القوة البشرية والهيكلة)
10- تقرير: «عملية إعصار الجنوب: الدلالات العسكرية والسياسية»، مركز الإمارات للسياسات (2022)
11- تكتيكات الحرب الخاطفة في معارك شبوة»، مركز الرائد للدراسات، عدن
12- السلفية في اليمن: من الدعوة إلى السياسة»، د. نبيل البكيري
13- القوات العسكرية الموازية في اليمن: النشأة والمصير»، مركز أبعاد للدراسات والبحوث (2021)
14- مركز سوث تونتي للدراسات (South24): تقارير حول «خارطة القوى العسكرية في جنوب اليمن»
15-مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: أبحاث حول «نشوء القوى السلفية العسكرية في اليمن»
16- مركز الإمارات للسياسات: دراسة بعنوان «قوات العمالقة: الدور العسكري والسياسي في اليمن بعد عملية إعصار الجنوب»
17- مركز أبعاد للدراسات والبحوث (Yemen-): «العمالقة.. القوة التي قلبت الطاولة على الحوثيين في شبوة»
18- مجلة السياسة الدولية (مصر): بحث حول «تأمين الممرات الملاحية في البحر الأحمر: دور الفاعلين من غير الدول في اليمن»
19- مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية: «سيناريوهات التسوية في اليمن ومستقبل الفصائل المسلحة»
20- مركز سوث تونتي للدراسات (South24): تقارير حول «خارطة القوى العسكرية في جنوب اليمن»
21- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: أبحاث حول «نشوء القوى السلفية العسكرية في اليمن»
22- د.ناصر بن فؤاد: دراسة «السلفية الجهادية والسلفية التقليدية في الحرب اليمنية»

23- نـاصر السـقاف، «المجلـس الانتقـالي وقـوات العمالقـة: علاقـة التكامـل والتمايـز»، مجلـة السياسـة الدوليـة، 2023.
24-ناصر الفضلي، المقاومة الجنوبية: النشأة والمسار، دراسات ميدانية.

25-English: Lackner, Helen. Yemen in Crisis: Autocracy, Neo-Liberalism and the Disintegration of a State. Saqi Books, 2019.
26-English: Baron, Adam. "The Al-Amaliqa Brigades: Yemen's Formidable New Players." European Council on Foreign Relations (ECFR), 2022.

27- English: Knights, Michael. "The Amaliqa Offensive: Lessons from the Battle for Shabwa." The Washington Institute for Near East Policy, 2022.
28- English: Salisbury, Peter. "Yemen's Southern Question: Power, Politics and the Path to Peace." Chatham House, 2020.
29- English: Transfeld, Mareike. "The Amaliqa Brigades and the New Political Order in South Yemen." SWP Comment, 2022
30- English: Laurent Bonnefoy, Salafism in Yemen: Transnationalism and Religious Identity, Oxford University Press.
31- English: International Crisis Group, Yemen's Al-Qaeda: Expansion, Regression and Sectarianism (discusses the pre-war Salafi landscape.(
32-English: Elisabeth Kendall, The Mobilization of Yemeni Salafis, Journal of Religion and Violence.
33-English: Carnegie Endowment for International Peace, The Resilience of Yemen's Salafis.
34-English: Michael Knights, The UAE's Role in the Southern Yemen Campaign, The Washington Institute for Near East Policy.
35-English: Middle East Institute (MEI), The Giants Brigade: The New Power Broker in Yemen.
36-Michael Knights & Alex Almeida, "The Battle for Hodeidah: Military Assessment", The Washington Institute.
37- Elizabeth Kendall, "The Mobilization of Yemeni Salafis", Oxford University.
38- Gregory Johnsen, "The End of the Yemen War?", Brookings Institution
International Crisis Group (ICG39- :(Yemen's Southern Question: Avoiding Another War.

40- Elizabeth Kendall (Oxford University): "Contemporary Salafism in Yemen.
41- «تقرير: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Giants Brigade: A Pivotal Force in Yemen's War.«
International Institute for Strategic Studies (IISS42-» :(The Evolution of Yemen's Southern Giants Brigades and the shift in the balance of power.«
Washington Institute for Near East Policy43-» :Protecting the Red Sea: The Role of Yemen's Coastal Forces.«
The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW44- (Economic Assets and Military Control in Southern Yemen.«
European Council on Foreign Relations (ECFR45-» :(How to build a lasting peace in Yemen: Integrating local security actors«
46- Middle East Institute (MEI): "The Giants Brigades and the Future of Yemen's Political Settlement.
International Crisis Group (ICG47-» :(Yemen's Southern Question: Avoiding Another War.«

المشكلات البيئة المعاصرة الناتجة عن النشاطات البشرية في ساحل الجنوب المطلة على خليج عدن والبحر العربي

□ **د. سيناء عبده الصبيحي**

باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، عضو استاذ مساعد ومحاضر في كلية صبر للعلوم والتربية بجامعة لحج.

الملخص :

إن الأمل الذي تسعى البشرية لتحقيقه مع مطلع هذا القرن الواحد والعشرون هو إيجاد علاقة آمنة متوازنة بين الإنسان وبيئته من منظور بيئي سليم. إن المرحلة الراهنة لعلاقة الإنسان ببيئته هي مرحلة المصالحة المؤتملة وهي إعادة التعايش الآمن بين الإنسان وبيئته مرة أخرى وتصويب هذه العلاقة في المسار

البيئي الصحيح الذي يحقق ثنائية الاستراتيجية العالمية: **حماية البيئة وصيانتها من ناحية، والتنمية المستدامة من ناحية أخرى**. وبدأت إرهاصات هذه المرحلة منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي عندما عقد مؤتمر قمة الأرض (مؤتمر ديو) في البرازيل في يونيو 1992م, وكذلك المؤتمرات على مستوى دول العالم في جوهانسبيرج بجنوب أفريقيا عام 2002م، وأخرها مؤتمر كونبهاجن في الدنمارك عام 2010م. وقد ركزت تلك المؤتمرات على المشكلات والقضايا البيئية التي تؤدي إلى استمرار التدهور البيئي التصحر والتلوث واستنزاف طبقة الأوزون والاحتباس الحراري العالمي وتغير المناخ. إن المرحلة الراهنة تحتاج إلى آليات كثيرة ورغبة منفيذها، تناول البحث موقع منطقة الدراسة والظروف المناخية المختلفة لمنطقة الدراسة **استعمالات الأرض الحضرية** وأثرها على البيئة الساحلية ثم النتائج والتوصيات والمراجع.

Abstract

At the dawn of the twenty-first century, humanity aspires to establish a safe and balanced relationship with the environment, grounded in sound environmental principles. The current stage of human-environment interaction represents a phase of anticipated reconciliation, aiming to restore safe coexistence between humans and their surroundings and to realign this relationship along an environmentally sustainable path. This approach seeks to achieve the dual objectives of global strategy: the protection and conservation of the environment on one hand, and sustainable development on the other.

The origins of this phase can be traced back to the early 1990s, beginning with the Earth Summit (Rio Conference) held in Brazil in June 1992, followed by subsequent international conferences, including the Johannesburg Summit in South Africa in 2002 and the Copenhagen Conference in Denmark in 2010. These conferences primarily addressed critical environmental issues that contribute to ongoing environmental degradation, such as desertification, pollution, depletion of the ozone layer, global warming, and climate change.

The current phase requires the implementation of numerous mechanisms and a strong commitment to action. This study examines the location of the study area, the diverse climatic conditions of the region, urban land uses and their impacts on the coastal environment, then results, recommendations, and references.

1. مقدمة البحث :

البيئة ومشكلاتها :

تعد البيئة نظاماً كبيراً معقداً يتكون من مجموعة من العناصر الحية وغير الحية، تتفاعل فيما, بينها مؤثرة ومتأثرة تحكمها علاقات أساسية تحفظ لها تعقيدها ومرونة اتزانها والتعبير عنها، ولقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالبيئة بسبب التأثيرات المتبادلة، ونظراً لتضمنها مجموعة كبيرة من, المنظومات ذات التأثير المتبادل، فأن كل منظومة تضم عدداً كبيراً من العناصر والمكونات، وهذه المنظومات تتفاعل فيما بينها من جهة وبينها وبين الإنسان الذي يعيش في كنفها من جهة أخرى، أي أنها تؤثر وتتأثر بالإنسان، فضلاً عن ذلك فإن صعوبة تحديد مفهوم معين للبيئة يتعلق بكونها من العلوم التي لا زالت تعتبر حديثة بالرغم من البحوث المستمرة والدراسات العديدة التي قام بها المختصون في مجالات مختلفة من مجالات البيئة.يتفق الخبراء والمختصون المعنيون بأن علم البيئية يحتل في الوقت الحالي حيزاً هاماً بين العلوم الأساسية والتطبيقية والإنسانية, ولعل من أهم ما دعا الإنسان المعاصر إلى النظر لعلوم بيئية بهذه الجدية هي التفاعلات المختلفة بين أنشطة التنمية والبيئة، والتي تجاوزت الحدود المحلية إلى الحدود الإقليمية والعالمية .وأصبح الإنسان ينظر إلى هذه المستجدات كمشاكل عالمية لا تستطيع الدول إلا مجتمعة أن تضع الأطر والحلول المناسبة لها علماً بأن مؤتمر الأمم المتحدة, للبيئة البشرية في ستوكهولم عام1972) م) أعطى لقضية البيئة فهماً واسعاً، بحيث أصبحت, تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعي:ماء، وهواء، وتربة، ومعادن، ومصادر للطاقة، تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعي :ماء، وهواء، وتربة، ومعادن، ومصادر للطاقة، ونباتات، وحيوانات، وإنما جعلها بمثابة رصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت, ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته

هناك الكثير من المختصين الذين يعرفون علم البيئة, ومنهم من عرفها هي الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل كافة الجوانب المادية وغير المادية، البشرية منها وغير البشرية[(1)]

وعرفها عابد وآخرون : بأنها العالم الطبيعي الذي يعيش فيه البشر والحيوانات والنباتات معاً، والذي يتعرض لكثير من المخاطر بفعل الآثار المدمرة لنشاطات المجتمعات الصناعية .

أو هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر ويؤثر به، بكل ما يضمنه هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمنه من معادن، ومصادر طاقة، وتربة، وموارد مياه، وعناصر مناخية من حرارة، وضغط، ورياح، وأمطار، ونباتات طبيعية، وحيوانات برية، ومائية، أو معطيات بشرية أسهم

(1)) عامر، محمد أمين، تلوث البيئة مشكلة العصر، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٣ص ٧.

الإنسان في وجودها من مبانٍ، وطرق نقل، ومواصلات، وغيرها[(2)]

بأنها العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائن وبيئته المحيطة به[(3)]")بسيوني وآخرون, ص 110, .(1998

المشكلة البيئية:

المشكلة البيئية من منظور بيئي بأنها حدوث خلل أو تدهور في علاقة مصفوفة عناصر النظام البيئي، وما ينجم عن هذا الخلل من أخطار أو أضرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، آنياًأو مستقبلياً، المنظور منها وغير المنظور [(4)](عبد المقصود،ص73, 9.(199

المشكلة البيئية بأنها كل تغير كمي أو نوعي، يقع على أحد أوكل عناصر البيئية الطبيعية أو الاجتماعية أو الحيوية أو الثقافية، فينقصه أو يغير من خصائصه أو يخل باتزانه بدرجةتؤثر على الأحياء التي تعيش في هذه البيئة وفي مقدمتها الإنسان تأثيراً غير مرغوب فيه (أوبيك، ص23,.(1990

تطل المناطق الساحلية العربية على البحر المتوسط والبحر الاحمر وخليج عدن والخليج العربي والمحيطين الأطلسي والهادي وتتركز فيها معظم التجمعات العمرانية والانشطة الانمائية, ويمر بمضيق هرمز أكثر من 60 في المائة من النفط العالمي المعد للتصدير, ويعبر الخليج العربي حوالي 12000 سفينة سنويا أكثر من 70 في المائة منها ناقلات نفط يصب معظمها كميات هائلة من مياه التوازن الملوثة بصورة غير قانونية, مما يؤدي إلى تأثيرات مدمرة على الثروة السمكية والأعشاب المرجانية, وقامت بعض دول الخليج بإنشاء العديد من المرافق في منطقة الخليج العربية لفصل الزيت من مياه التوازن, ومن ناحية أخرى, فقد أدى التوسع العمراني في المدن الساحلية إلى زيادة الحفر الردم في المناطق البحرية وتدمير الثروة السمكية وتهديد التنوع البيولوجي في مناطق الردم, كما أن التوسع المستمر في الصناعات البترولية ومحطات التحلية والصناعات الكيميائية والثقيلة في المناطق الساحلية أدى لزيادة معدلات التلوث, مما استدعى أن تتخذ الدول المعينة إجراءات جادة لمعالجة مشاكل التلوث في هذه المناطق.

وشهدت المنطقة الساحلية للبحر الأحمر, وخليج عدن نمواً اقتصاديا وسياحيا سريعا في العقود الثلاثة الأخيرة, ومن المتوقع أن يستمر هذا التوسع في المستقبل. فالعديد من المشاريع الاستثمارية الساحلية في دول الاقليم لا تزال في مرحلة التخطيط ، وبخاصة في مجال الصناعات البترولية والبتروكيماوية. بالإضافة إلى التغيرات في نمط الحياة للأجيال القادمة من خلال التخطيط لمدن عصرية جديدة في المنطقة الساحلية. وقعت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة

---

(2) [٢] عبدالمقصود، زين الدين ' قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ٢٠٠٠ م ، ص٢٥

(3))بسيوني وآخرون التلوث البيئي ' دار المسيرة عمان الا ردن,1998 ، ص 11

(4))عبد المقصود ، زين الدين، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ٢٠١٤،ص ٧٣.

البحـر الأحمـر وخليـج عـدن، اتفاقيـة مـع منظمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصناعيـة، تقـوم الهيئـة بموجبهـا بتنفيـذ برنامـج إقليمـي لتعزيـز استراتيجيـات الحـد مـن الانبعاثـات غير المقصـودة للملوثـات العضويـة الثابتـة في المناطـق السـاحلية؛ والتـي تصـدر مـن بعـض الصناعـات وأنشـطة التخلـص مـن النفايـات، وذلـك عـن طريـق اسـتخدام افضـل التقنيـات المتاحـة وأفضـل الممارسـات البيئيـة الممكنـة، تماشـياً مـع اتفاقيـة سـتوكهولم الموقعـة عليهـا دول الإقليـم و قامـت الهيئـة خلال (2013) بتنظيـم عـدة انشـطة لدعـم اسـتدامة نتائـج المشروع الإقليمـي الخاص بالتحكـم في الانبعاث غير المقصـود للملوثـات العضويـة الثابتـة بالتعـاون مـع المنظمـة الدوليـة للتنميـة الصناعيـة و كذلـك القيـام بعـدد مـن ورش العمـل فيالسـودان و اليمـن والاردن و مصر

- يعتـبر البرنامـج الإقليمـي للتربيـة والإعـلام البيئـي أحـد البرامـج الرئيسـية التـي تقـوم بهـا الهيئـة الإقليميـة للمحافظـة عـلى بيئـة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن لأداء إحـدى مهامهـا الأساسـية المتمثلـة في رفـع الوعـي البيئـي لـدى أبنـاء الإقليـم مـن أجل المسـاهمة في المحافظـة عـلى البيئـة البحريـة والسـاحلية والاسـتفادة مـن مواردهـا بطريقـة مسـتدامة. يعـتبر التعليـم مـن أجـل التنميـة المسـتدامة مـن اهـم الادوات التـي ترمـي الى مسـاعدة الافـراد والجماعـات على اكتسـاب وعـي بمكونـات البيئـة والمشـكلات المرتبطـة بهـا ، كما تزيـد مـن فهـم مشـكلات البيئـة واكتسـاب مهـارات لحـل المشـكلات البيئيـة ويكـون لهـا القـدرة على تقويـم الاجـراءات البيئيـة والبرامـج التربويـة في اطـار العوامـل الطبيعيـة والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والجماليـة والتعليميـة والاحسـاس بالمسـئولية تجـاه مشـكلات البيئـة والمبـادرة بالممارسـات الملائمـة لحـل تلـك المشـكلات.لذا تشـارك الهيئـة في الجهـود الإقليميـة والدوليـة الراميـة إلى نشر وترسـيخ مفهـوم التربيـة البيئيـة مـن أجـل تحقيـق التنميـة المسـتدامة والداعـي إلى إعطـاء التعليـم دوراً أساسـياً في تحقيـق التنميـة المسـتدامة في العـالم . وتحتضـن الهيئـة البرنامـج الإقليمـي لـنشر مفهـوم التعليـم مـن أجـل التنميـة المسـتدامة، وتنفـذ مشـاريع نموذجيـة لتعميـم التجربـة في دول الإقليـم لمواصلـة جهـود الهيئـة ضمـن مشروع «حقيبـة التربيـة البيئيـة لبيئـة البحـر الأحمـر وخليـج عـدن» الـذي أنتجتـه الهيئـة لتزويـد المؤسسـات التعليميـة في الإقليـم بالمنهـج التعليمـي المتكامـل حـول التربيـة البيئيـة

كما قامـت الهيئـة بوضـع استراتيجيـة إقليميـة للتوعيـة البيئيـة مـن أجـل التنميـة المسـتدامة في إقليـم البحـر الأحمـر وخليـج عـدن، وتهدف الى تشـجيع تكويـن مجتمـع ملـم ومـدرك بالقضايـا البيئيـة، وناشـط في مجـال المحافظـة على المـوارد البحريـة والسـاحلية

و قـد اصـدرت الهيئـة عـام 2013 عـدت مـن المطبوعـات بالإضافـة الى الـنشرات الدوريـة لمجلـة السـنبوك و ايمارسـجا و عـدد مـن المطويـات و الـنشرات و المـواد التوعويـة و الدراسـات ضمـن انشـطة البرامـج الاقليميـة

و برنامج مشروعات على ارض الواقع في دول الهيئة

2. **مشكلة البحث:**

3. أصبحت مشكلة تلوث البيئة ذات طابع دولي, فملوثات دولة ما لا تقف عند حدودها السياسية, بل تعبر آلاف الأميال لتؤثر في بيئة ورفاهية أبناء شعوب أخرى بأجيالها الحاضرة والمقبلة كما أصبح العالم يدرك الآن, الارتباط المتبادل والوثيق بين مستوى النمو الاقتصادي ومكوناته من جهة واستخدام الموارد الطبيعية والبيئة من جهة أخرى. فالنشاط الاقتصادي بأشكاله المختلفة في استخدامه للموارد الطبيعية المتاحة يغير في البيئة المحيطة ومكوناتها، وفي الوقت نفسه يؤثر التغير في البيئة على مستوى أداء الأنماط المختلفة من النشاط الاقتصادي في المستقبل.

ان التدهور البيئي في الساحل الجنوبي لليمن له اثار سلبية على السواحل البحرية وتحليل الاثار الناجمة عن النشاطات البشرية على خليج عدن والبحر العربي

4. **أهداف البحث:**

1. التعرف على أنواع النشاطات البشرية التي تؤثر على البيئة الساحلية في المنطقة.
2. تقييم الأثر البيئي لهذه النشاطات على النظام البيئي والشاطئي.
3. تحديد التحديات البيئية الرئيسة التي تواجه الساحل الجنوبي.
4. دراسة الأسباب وراء هذه المشكلات وتقييم اثارها على البيئة والتنوع البيولوجي والاقتصاد المحلي.
5. تقييم الاجراءات البيئية الحالية المتعلقة بإدارة الساحل والنشاطات البشرية في المنطقة.
6. تقديم حلول مستدامة للتخفيف من المشكلات البيئية وتحسين إدارة الساحل في المنطقة.

5. **منهج البحث:**

ان المنهج المناسب لهذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي, حيث سيتم وصف وتحليل المشكلات البيئية المعاصرة الناتجة النشاطات البشرية في الساحل الجنوبي المطلة على خليج عدن والبحر العربي, تقييم السياسات والإجراءات الحالية واقتراح حلول مستدامة

6. **محاور البحث:**

المحور الأول:

اولًا: موقع منطقة الدراسة

الموقع الجغرافي :

يقع خليج عدن بين القرن الإفريقي (الصومال) وشبة الجزيرة العربية (اليمن) وبالتالي بين قارتي إفريقيا واسيا, والخليج هو امتداد للبحر الأحمر الذي يتصل به عن طريق مضيق باب المندب الذي يبلغ عرضه 27كليو متر, شرقًا ويفتح على المحيط الهندي من الغرب والجنوب وخليج عدن محاط بسلاسل جبيلية أو جبال عالية وهو

ليس بعيدا عن الجنوبي للصومال, حيث تقع جبال شيمبيريس على ارتفاع 2416 متر في المرتفعات الصومالية الشرقية, كما تقع جبل ذمار بارتفاع 2514متر فوق مستوى سطح البحر شمال الخليج في اليمن, إلى جانب ذلك تقع جزر قبالة الساحل الصومالي بالقرب من مدينة زيلا وإلى الشرق قليلًا من الطرف الشرقي لخليج عدن يوجد أرخبيل سقطرى الذي ينتمي إلى اليمن ويصل طول خليج عدن إلى 1000كم وعرضة 150 إلى 440كم تعتبر حدوده الشرقية الخط المستقيم بين كيب جاردافوي في الصومال وكيب فارتاك في اليمن ويبلغ عمق الخليج من جهة الغرب 874 متر وفي الوسط 3478مترا في الشرق يندمج في المحيط الهندي, حيث ينخفض إلى عمق 5029متر. https //M3aref.net:

ثانيًا: مظاهر السطح :

تتميز الطبيعة اليمنيه بالتعدد والتنوع والجمال، حيث تطل على السهول الساحلية سلاسل من الجبال المنخفضة والعالية المتدرجة. ، بالإضافة إلى الأودية الخضراء التي تجري فيها المياه خلال موسمي الأمطار. وتمتد الصحاري الواسعة شرقًا وشمالاً وخاصة إلى الشمال الشرقي. لذلك، تقسم هذه التضاريس الطبيعية اليمن إلى خمس مناطق طبيعية متمايزة هي على التوالي المنطقة الساحلية، منطقة الهضاب، المنطقة الجبلية، منطقة الربع الخالي وأخيرً االجزر اليمنية

تشمل المنطقة الساحلية السهول المنخفضة المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي. وتتصل السهول ببعضها

مكونة شريطًا ساحليًا يبدأ بسهل تهامة اليمن « الأرض الحارة « الذي يمتد من جيزان شمالاً إلى باب المندب. كما تشمل الجبال الأمامية المتوسطة الارتفاع والتي يصل ارتفاعها مابين 200 متر إلى 900 متر عن سطح البحر، ثم السهل الساحلي على خليج عدن والذي يضم سواحل تمتد حوالي 2000 كم بعرض يتراوح بين 60-30 كم. وتضم هذه المنطقة إداريًا محافظات الحديدة، تعز، حجة، لحج، أبين، المهرة ،عدن ، وجزء من حضرموت[(5)].

ثانيًا : الظروف المناخية المختلفة لمنطقة الدراسة

1. الحرارة

تعد اليمن في الوقت الحاضر من أكثر البلدان ضعفاً وعرضة للمخاطر وأقلها استعدادا لمواجهة آثار تغير المناخ والتكيف معها. وبحلول عام 2050،يمكن أن يرتفع إجمالي درجات الحرارة بمايصل إلى 1.69 درجة مئوية في ظل السيناريوهات المناخية الأكثر تشاؤمًا حيث ستشهد المناطق الساحلية أعلى زيادات في درجات الحرارة خلال فصلي الشتاء والربيع[(6)] .

اصبحت حرارة الأرض أعلى من أي وقت مضى خلال الألف سنة الأخيرة, وتطابق مع هذا الارتفاع ارتفاع نسب تركيز ثاني أكسيد الكربون وأصبحت نسبته 375جزء في المليون وهي أكبر من نسبته في أي وقت منذ 650000 سنة مضت (محمد أبراهيم المشكلات البيئية المناخية

ارتفعت درجات الحرارة في اليمن بمعدل 1.8 درجة مئوية (مع احتمال ارتفاعها إلى 3.3 درجة مئوية بحلول عام 2060, وتزامن هذا الارتفاع مع تنامي الظواهر الجوية المتطرفة كالأعاصير والأمطار الغزيرة والسيول. تهدد هذه العوامل (كارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتغيّرات في أنماط هطول الأمطار والظواهر الجوية المتطرفة) التوازن المناخي في اليمن الأمر الذي يترك البلاد عرضة لخطر التأثر بتغيّرات المناخ. المراجع الظروف المناخية المتطرفة في اليمن ودور أنظمة الإنذار المبكر: "المهرة")

حيث تقع اليمن بين مدار السرطان وخط الاستواء ضمن المنطقة المدارية الحارة مما جعل مناخها يتسم بالمناخ المداري وشبة المداري الذي يمتاز بطول فترة الإشعاع الشمسي وارتفاع درجات الحرارة , ومقرونة بسقوط الأمطار في فصل الصيف [(7)]

2. الأمطار:

هطول الأمطار على فترات متفرقة ولمدة قصيرة لكن بكثافة عالية، مراجع الظروف المناخية المتطرفة في اليمن ودور أنظمة الإنذار المبكر: "المهرة" كدراسةحالة وتسقط الامطار في اليمن في موسمين الموسم الأول

(5)) الجمهورية اليمنية, كتاب الاحصاء السنوي ، ٢٠٠٥ ، ص٦ .

(6)) موقعالأنترنت: www.worldbank.org

(7)) عبدالجليل, حسين بهاء , الجغرافيا السياسية المعاصرة وتطبيقاتها, دار الكتاب الجامعي, صنعاء ٢٠٠٦م ص١٩١

خلال فصل الربيع مارس – ابريل والموسم الثاني يوليو – اغسطس وهو موسم أكثر مطرا من فصل الربيع وتتابين كمية الأمطار السقطة في اليمن تباينا مكانيا واسعا وفي السواحل الجنوبية والشرقية للبلاد عن السواحل الغربية من حيث كمية الأمطار والتي تبلغ نحو 50 مم سنويا كما في عدن والفيوش والكود والريان ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل أهمها : أن اتجاه حركة الرياح الرطبة تسير بمحاذاة الساحل دون التوغل إلى الداخل لذا فأن تأثيرها يكون قليل جدًا وبالتالي فإن الأمطار الساقطة ليست ذات أهمية اقتصادية تذكر وأدى وجود تباين في التضاريس دورًا رئيسًا في الاختلافات المناخية المحلية والقرب من المسطحات المائية, وتعرضها لهبوب الرياح الموسمية المحملة بالرطوبة التي تهب من أفريقيا وهي المسؤولة عن سقوط الأمطار الشتوية والصيفية التي جعلت الجزء الجنوبي الغربي والأوسط من اليمن مساحة خضراء في شبة الجزيرة العربية, التي تمتاز بالأراضي الصحراوية والهضاب. 7 العتابي عبد الزهرة, الموقع الجيويولتيكي أهميته وانعكاساته على أوضاعها الداخلية والخارجية, مجلة كلية التربية الأساسية, العدد 49 , 2006م ص 227وقد شهدت اليمن التقلبات المتوقعة والشديدة في هطول الامطار فيضانات أكثر تواترًا وشدة, كما قد يكون التنبؤ بمخاطر الفيضانات معقدًا ويعتمد على انواع الفيضانات والعديد من العوامل الاخرى (كروتشكيفيتش واخرون 2022م)وتحدث الفيضانات المفاجئة في اليمن بتواتر متزايد يتم تحديده من خلال خصائص هطول الامطار مثل مدة الهطول وشدته (العيزري واخرون 2022م)

وتشمل الفيضانات المتعددة شديدة الضرر في السنوات الأخيرة الفيضانات المتعددة شديدة الضرر في السنوات الاخيرة فيضانات غير مسبوقة في عام 2024م مما أثر أكثر من نصف مليون شخص [(8)] .

3. الرطوبة

ان الرطوبة مرتفعة في السهول الساحلية تصل إلى أكثر من 80 % بينما تهبط باتجاه الداخل بحيث تصل أدنى نسبة لها في المناطق الصحراوية والتي تبلغ نسبة الرطوبة 15%

4 - التربة : يتضح تأثير عناصر المناخ على خواص التربة، فمثلاً تمد الأمطار التربة بالماء وهو أساس تكوين التفاعلات الكيميائية لأنها تعمل على إذابة الأملاح، وتدخل في تفاعلات كيميائية ضرورية لتكوين التربة، كما أن قلة الأمطار تعمل على جفاف التربة، مما يؤدي إلى ارتفاع المياه الجوفية إلى أعلى الحوض الجوفي ومعها الأملاح المذابة، وعند التبخر يزداد تركيز الأملاح على السطح وتتكون

(8)) المنظمة الدولية للهجرة ، 2004 ، ص 55

الطبقـات الملحيـة

وقـد تـبين ذلـك في أجزاء مـن منطقة الدراسـة، حيـث تنـتشر السـبخات في منطقـة المـلاح الشرقيـة وشمال المنطقـة السـاحلية للعريـش، وذلـك نتيجـة لجفـاف المنطقـة وارتفـاع درجـة الحـرارة وبالتـالي زيـادة التبخـر. وتربـة السـبخات طينيـة ثقيلـة؛ لهـذا تتجمـع فوقهـا الميـاه مكونـة المسـتنقعات والسـبخات، بيـنما تتكـون التربـة في الأجـزاء الأخـرى مـن منطقـة الدراسـة مـن أرسـابات بحريـة، ولقـد سـاهم انخفـاض أجـزاء منهـا في تدفـق ميـاه السـيول عليهـا في أحيـان نـادرة عبر الـوادي الصـغير مكونـاً الأرسـابات الغرينيـة، وجميـع الترب في منطقـة الدراسـة تتعـرض إلى تعريـة مسـتمرة، بسـبب هبـوب الريـاح الموسـمية في فصـل الصيـف، التـي تعمـل على جـرف للحبيبـات التربـة، وتسـببت في وجـود الكثبـان الرمليـة التـي تنـتشر على طـوال المنطقـة السـاحلية الممتـدة مـن العلـم حتـى سـاحل خـور مـكسر ، كما أنهـا تعرضـت للجـرف مـن قبـل سـكان منطقـة الدراسـة لاعتمادهـم عليهـا في تـوفير مـواد لبنـاء مسـاكنهم ، كما هـو الحـال في منطقـة المصعـبين والـعماد، وكذلـك قيـام بعـض صناعـات الأجـر والمـدر عليهـا، ولا تـزال بعـض شـواهد هـذه الصناعـة ماثلـة حتـى اليـوم في منطقـة الممـدارة وهنـاك أنـواع مـن الترب منهـا التربـة الرمليـة

وهـي رواسـب شـاطئية ذات المنشـأ البحـري، وتمتـاز بارتفـاع نسـبة الملوحـة فيهـا، وقـد تكونـت هـذه التربـة بفعـل التعريـة البحريـة، وتنـتشر على طـوال الشريـط السـاحلي لمنطقـة الدراسـة لتشـكل الشـواطئ والمناطـق القريبة منها والتربـة الرمليـة الكثبانيـة وتغطـي التربـة الرمليـة الكثبانيـة الأجـزاء الجنوبيـة مـن منطقـة الدراسـة وكـذا الأجـزاء الداخليـة منهـا، وهـي نـوعين، التربـة الرمليـة المتحركـة والتربـة الرمليـة الثابتـة، ويمكـن ملاحظـة هذيـن النـوعين مـن الترب على جانبـي الطريـق المتجهـة إلى محافظـة أبين وكـذا شمال شرق منطقـة الـعماد والتربـة الفيضيـة الطينيـة والتـي تتميـز بأنهـا رسـوبية، كونتهـا الرواسـب الفيضيـة للمجـرى الـوادي الصـغير الـذي يصـب في منطقـة الـعماد. وتعـد هـذه التربـة مـن أفضـل أنـواع التربـات صلاحيـة للزراعـة، حيـث تـم اسـتغلال كـثير مـن مسـاحات هـذه التربـة لقيـام الزراعـة فيهـا – وبذلـك تجـدر الإشـارة إلى ضرورة الحفـاظ عليهـا لاسـتغلالها في التنميـة الزراعيـة، قبـل أن يزحـف إليهـا العمـران أو أي اسـتخدامات أخـرى

المحور الثالث: استعمالات الأرض الحضرية وأثرها على البيئة الساحلية

1. الاستعمال الزراعي:

في حين تعاني اليمن من تدهور في الاراضي الزراعية والتصحر لا يوال هناك الكثير مما يمكن القيام به ليس فقط في معالجة المشكلة بشكل مباشر ولكن أيضا للتخفيف من أضرارها بصورة سيناريو اصلاح الاراضي مستقبلًا يمكن أن تعمل فيه إدارة المياه والحفاظ عليها إبطاء استنفاد المياه الجوفية والبدء في زيادة إمدادات المياه المتجددة من خلال تحسين البيئة التحتية وانظمة الري.

2. الاستعمال البترولي:

تعد البيئة المائية أكثر الأجزاء وجودا على كوكب الأرض, علاوة على اختلاف الأشكال التي تظهر عليها, والتي تظهر في شكل البحار ومسطحات مائية ومياه جوفية, ومن أجل إدراك الأثار التي يخلفها قطاع المحروقات على البيئة المائية فإن الأمر يستدعى بيان المقصود بالتلوث الذي يطرأ عليها, ثم عرض مختلف المشكلات البيئة التي تخلفها مختلف النشاطات بقطاع المحروقات نتيجة التلوث الناجم عنها [(9)] ويعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية أن تستغني عنها حيث عرف الانسان النفط منذ قديم الزمان ولكن بصورة بدائية ومحدودة, ومع مرور الوقت زادت الحاجة إليه خصوصا مع ظهور الثورة الصناعية والتقدم الفني وظهر بذلك ما يسمى بالصناعة النفطية, ولكن مع زيادة الاهتمام بالبيئة وقضاياها أواخر القرن العشرين أدرك الإنسان حجم الضرر الذي يلحقه ببيئته وسعى إلى الموازنة بين احتياجاته المتزايدة والمحلة للطاقة وبين وبيئه التي اصبحت مهددة ولقد اثار ظهور الوعي البيئي الجدل حول ايجاد السبل السليمة للتنمية من خلال التعاون الدولي لسن مجموعة من القوانين والتشريعات وكذا الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة التي تفرض على المؤسسات الصناعية من اجل الحد من تأثير نشاطاتها على البيئة مرجع عبد الصدوق

تتعرض البيئة الساحلية في اليمن لتهديدات مركبة, تشمل التصحر وتلوث المياه والتربة وتدمير المانجروف والشعاب المرجانية, ونقص التنوع البيولوجي وتتفاقم هذا الاثار بسبب ضعف البنية التحتية والنزاعات المستمرة .

تعرف الصناعة بأنها عملية تحويل المواد من حالة أبعد إلى الاستعمال إلى حالة أقرب إلى الاستعمال[(10)]. والصناعة اليوم تمثل فرعاً من أهم

(9)) عامر ، محمد أمين ، تلوث البيئة مشكلة العصر ، مرجع سابق ، ص٢١٧

(10) ( ) عوض إبراهيم الحفيان (٢٠٠٤). الجغرافية العامة للجمهورية اليمنية ، عوامل التباين والتآلف في البيئة اليمنية. سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، صنعاء

3. الاستعمال للأغراض الصناعية

فروع الاقتصاد فهي لا تقتصر على الصيد وتحويل الخدمات بل تناولت جوانب متعددة وشملت كل المؤسسات الصناعية بما فيها المعامل ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وحقول النفط والورش على اختلاف أنواعها وإنتاجها وبمختلف المواد الأولية التي تتناولها

إن التنمية الصناعية الحالية في الجنوب العربي على محافظات السهل الساحلي الجنوبي ليست متناسقة الحجم، ، حيث أن الصناعة الموجودة حالياً قليلة وتنتمي إلى قطاع الصناعة الخفيفة، ويتركز وجودها في الغالب على طول المنطقة الساحلية والشريط الساحلي، حيث تختلط هذه الصناعات مع الاستخدامات المكانية الأخرى، حيث أنه من الضروري دراسة وتشخيص المواقع الأمثل والأنسب لقيام المنشآت الصناعية وهي من الأمور التي يجب أن تولى عناية خاصة من جهات الاختصاص، وذلك من أجل تجنب العديد من التأثيرات السلبية التي تؤثر على البيئة الطبيعية وصحة الإنسان من جراء التلوث البيئي في تلك المناطق

وباعتبار أن موقع منطقة الدراسة من أهم المواقع الملائمة لإقامة الصناعات عليها، وذلك لاتفاق الشروط المتعلقة

بمتطلبات المكان التي يحرص على أهميتها الجغرافي الحضري والمهندس المدني على حد سواء، حيث تمتاز منطقة الدراسة بوجود أرض مستوية لا يزيد فيها انحدار الكنتور عن (5%) حيث يمكن تسويتها بأقل جهد وكلفة، أي ليست أرض حضرية وتضاريس شديدة ووعرة، إضافة إلى سهولة التواصل المباشر مع مديريات المحافظة من ناحية ومع محافظات الجوار أبين و لحج من ناحية أخرى في حالة وجود بنية تحتية من خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة والواسعة والمطارات

ولعل طبيعية طبوغرافية السهل الساحلي الجنوبي قد ساعد على قيام بعض الصناعات المتوسطة والخفيفة، حيث تتوزع المنشئات الصناعية في الوقت الراهن في منطقة الدارسة حيث يقع البعض منها على مقربة من الشريط الساحلي والبعض الأخر بالقرب من مخططات الجمعيات السكنية . على سبيل المثال في منطقة العريش يوجد مصنع بحلس للسجاد الوطني ويقع بالقرب من نقطة العلم في الجهة الشرقية لمنطقة الدراسة، حيث بلغت المساحة الإجمالي للمصنع حوالي (360000م^2)

((11)). وهذا المصنع عال في مقوماته فهو بمثابة المصنع الإقليمي ومصنع العلم لصناعات الأكياس البلاستيكية الواقع على جانب الخط الدائري الذي يربط بين مديرية دار سعد وساحل أبين وبالتحديد بجانب الطريق الترابية المؤدية إلى قرية العماد، وكذا مصنع إنتاج الدهانات (الطلاء) الواقع بجوار الشركة الصناعية م/عدن على الخط الدائري الذي يربط مديرية دار سعد بساحل أبين، كما توجد بعض الصناعات الخفيفة مثل مصنع تثليج وتجميد اللحوم لكن حجم الضرر لهذه الصناعات الذي يلحقه ببيئته بواسطة مخلفاتة الصلبة والغازية والسائلة كبيرة

وعلى الرغم من وجود التشريعات والقوانين البيئية التي تنظم العلاقة بين التنمية البشرية المختلفة وبين الحفاظ على البيئة والمتضمنة أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، إلا أن ذلك لا يتم التقيد به عند تنفيذ خطط الأنشطة التنموية مما برزت العديد من المشكلات والآثار السلبية والضغوط البيئية التي تتعرض لها مناطق عدة من البيئات السهلية والشاطئية والبحرية. وتتزايد هذه المشكلات بمرور الأيام حيث تتركز في مناطق مثل ساحل أبين، ساحل المكلا ، ساحل

(11) ( ) محمد عبدربه النخعي(٢٠٠٣). مرجع سابق، ص٢٢.

عـدن حتـى نقطـة العلـم والمنطقـة السـهلية التـي تـم تخطيطهـا كجمعيـات سـكنية شمال منطقـة العريـش حيـث تتواجـد منطقـة مراعـي للسـكان لوجـود غطـاء كثيـف لبعـض أنـواع النباتـات، والمناطـق الزراعيـة المتفرقـة في منطقـة السـهل السـاحلي الجنـوبي، والمنطقـة الرطبـة التـي تعـتبر جـزءاً مـن أحـواض الملـح الشرقيـة. ولقـد حـدث تـدمير لا يمكـن تعويضـه لبعـض المواطـن الطبيعيـة نتيجـة التنميـة الجائـرة التـي طالـت عـدداً كـبيراً مـن المواقـع نظـراً لانعـدام التخطيـط السـليم وكـذا انعـدام تطبيـق القـوانين والتشريعـات البيئيـة الوطنيـة وانعـدام الوعـي البيئـي لـدى عامـة السـكان والتـي جميعهـا تنظـم هـذه العلاقـة وتعنـي بحمايـة البيئـة ومواردهـا الطبيعيـة

النتائج:

1. الاجهـاد المـائي واسـتنزاف الميـاه الجوفيـة:

اليمـن منصفـة رقـم 20 عالميًـا بين دول الاجهـاد المائي المرتفـع. في المناطـق السـاحلية مثـل عـدن, الاعـتماد الكبير على الميـاه الجوفيـة مـع قلـة الأمطـار وغيـاب الأنهـار الدائمـة بسـبب اسـتنزاف شـديد جـزء كـبير يذهـب للزراعـة والاسـتخدام المنـزلي والصناعـي

2. التلوث البحري:

تصريـف ميـاه الصرف الصحـي : كـثير مـن مـدن السـاحل تصرف المجـاري للبحـر مبـاشرة دون معالجـة النفايـات الصلبـة والبلاسـتيك وتراكـم المخلفـات على الشـواطئ مـن السـكان والانشـطة التجاريـة

3. التسرب النفطي

حـركات نـاقلات النفـط في خليـج عـدن – الموانـئ مثـل ميناء عـدن تزيـد خطـر التلـوث النفطـي

4. تدهـور البيئـة السـواحل والبنـاء العشـوائي :

توسـع المـدن السـاحلية مثـل دار سـعد والبريقـة يدمـر بيئـة الشـواطئ وأشـجار المانجـروف وايضـا الصيـد الجائـر واسـتخدام شـباك غير قانونيـة يدمـر المخـزون السـمكي والشـعاب المرجانيـة واسـتخراج الرمـال سـحب الرمـال مـن الشـواطئ للبنـاء بسـبب تـأكل سـاحلي

5. تغير المناخ وتأثيره المتسارع :

مـن المتوقـع أن تـزداد التطـرف المناخـي خلال القـرن الحـالي ارتفـاع درجـات الحـرارة وقلـة الأمطـار ونقـص الميـاه المتوفـرة لـري المحاصيـل والشرب, هـذا يضغـط أكثر على المجتمعـات السـاحلية اللي تعـاني أصلا مـن شـح الميـاه

6. ضعف إدارة النفايات الصناعية :

ميـاه عـدن والمناطـق الصناعيـة ينتـج عنهـا مخلفـات كيميائيـة وزيـوت أحيانـا للبحـر مـا يهـدد التنـوع البيئـي في خليـج عـدن

التوصيات :

1. سـن قوانـين لتقنـين حفـر الآبـار منـع الحفـر العشـوائي في المناطـق السـاحلية للحـد مـن اسـتنزاف الميـاه الجوفيـة .

2. التوسع في تحلية مياه البحر كمورد غير تقليدي مع دراسة الأثر البيئي لمحطات التحلية .

3. تحفيز ترشيد الاستهلاك بأنظمة تسعير عادلة تراعي الظروف البيئية لكل منطقة

4. رفع كفاءة استخدام المياه في زراعة عبر تقنيات الري الحديث مثل التنقيط واختيار محاصيل تتحمل الملوحة.

5. توصيات لحماية البيئة الساحلية والبحرية :

انشاء محطات معالجة لمياه الصرف الصحي في المدن الساحلية مثل عدن والمكلا لمنع تصريفها للبحر مباشرة

6. تفعيل دور الرقابة على الموانئ وناقلات النفط لمواجهة التلوث النفطي مع خطط طواري للتسربات .

7. منع ردم الشواطئ واستخراج الرمال إلا بدراسات أثر بيئي لحماية الشواطئ من التأكل

8. إعلان محميات طبيعية لأشجار المانجروف والشعاب المرجانية في خليج عدن .

9. توصيات لإدارة المصائد السمكية :

مكافحة الصيد الجائر عبر منع شباك البحر القاعي في مناطق تكاثر الأسماك وتحديد مواسم الصيد للسماح بتجديد المخزون السمكي وأيضًا دعم الصيادين ببرامج تدريب على الصيد المستدام

10. دمج التكيف مع التغير المناخي في سياسات الدولة خاصة قطاع المياه والسواحل

11. تحديث التشريعات البيئية وتفعيل قانون حماية البيئة البحرية من التلوث

12. إشراك المجتمع المحلي في دار سعد وبقية المديريات الساحلية بحملات توعية وبرامج إدارة النفايات

13. توصيات للبحث العلمي والرصد

انشاء قاعدة الرصد بيانات بيئية لساحل الجنوب ترصد جودة المياه, التأكل الساحلي, والتنوع الحيوي .

دعم الدراسات حول تأثير الانشطة البشرية على خليج عدن بالتعاون مع الجامعات والهيئة العامة لحماية البيئة.

توجد في هذه المنطقة بعض المناطق الرطبة والسبخات الملحية الجافة والرطبة التي يرتفع فيها مستوى المياه الجوفية إلى السطح، وهذه السبخات والمناطق الرطبة تكون مؤئلاً للديدان والقواقع وبعض الحيوانات البحرية الصغيرة، وبالتالي فهي تعتبر أحد المواقع الهامة في اليمن لبعض الطيور المستوطنة والمهاجرة من الشمال إلى الجنوب والعكس في فصول السنة المختلفة

4 1- تشهد هذه المنطقة نمواً وتوسعاً حضرياً، حيث أنشئت الطرق الإسفلتية والوحدات والمدن السكنية والمصانع ومحطات الخدمات البترولية ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها

5 1- من أجل تنفيذ المخططات وبرامج الاستثمار الحضرية وغيرها، فقد زادت عمليات الردم والمسح والتجريف للنباتات والحشائش والموائل الطبيعية المختلفة

16 - تتعرض بعض المناطق للبناء العشوائي وبعض الأساليب التي لا تعتمد على التخطيط السليم في الحفاظ على موارد البيئة الطبيعية ولو في أبسط صورها واعتماد مبدأ التنمية المستدامة لتلك الموارد.

17- يقوم بعض الأهالي والسكان في المنطقة برمي المخلفات والنفايات الصلبة و السائلة المختلفة في الشوارع والأماكن العامة وعدم الاهتمام بتجميعها وحفظها ونقلها بالوسائل والأدوات الآمنة إلى الأماكن المحددة والمخصصة لها. كما يقوم بعض الأهالي في المنطقة وكثير من السكان في مناطق أخرى من مدينة عدن برمي كثير من مخلفات البناء والتشييد من مواد إسمنتية وحديدية وخشبية وبعض القمامات المنزلية والتجارية في المناطق الشاطئية والرطبة وفي المناطق التي تتواجد فيها الحشائش والنباتات والتي تعتبر موئلاً للكائنات الحية الصغيرة والحشرات والحيوانات البرية والطيور المستوطنة والمهاجرة

18- تقوم المصانع والورش ومحطات الخدماتية للبترول وتغيير الزيوت وغسيل السيارات وتغيير الإطارات برمي مخلفاتها السائلة من المياه المخلوطة بالزيوت والشحوم في الحفر الأرضية (البيارات) ورمي بعض المخلفات الصلبة من مواد بلاستيكية ومعدنية وكرتونية وغيرها في الأماكن العامة والمناطق الرطبة والشواطئ وفي المناطق التي توجد فيها النباتات والحشائش

19- توجد بعض المواقع والأماكن الهامة التي تتواجد فيها الطيور المستوطنة وتعتبر في نفس الوقت محطات استراحة وتوقف لتلك الطيور المهاجرة من الشمال إلى الجنوب والعكس في مختلف فصول السنة. وهذه المواقع والأماكن تشتمل على المناطق الرطبة والشاطئية وتلك التي تغطيها النباتات والحشائش الطبيعية وكذلك أحواض محطة معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة العريش والمنطقة التي حولها

20- أنشئت في هذه المنطقة محطة معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة العريش حيث تم التخطيط لها في نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبدأت العمل باستقبال المياه العادمة في عام 2002. ولم يأخذ في الاعتبار تقييم الأثر البيئي لها في المستقبل في ظل توسع مدينة عدن إلى المنطقة الشرقية وتخطيط كثير من المناطق التي حولها إلى وحدات سكنية. بل أنه في حال هبوب الرياح الشرقية والجنوبية الشرقية فإن أطراف منطقة الممدارة ودار سعد تتأثر بالروائح الكريهة التي تحملها تلك الرياح بعد مرورها على أحواض محطة الصرف الصحي هذه. إضافة إلى ذلك فإن محطة العريش لمعالجة مياه الصرف الصحي لا تخدم إلا مناطق التواهي وكريتر والمعلا وخورمكسر بطاقة استيعابية حتى عام 2013م، بينما ظلت مناطق العريش والمصعبين ودار منصور والعماد وأجزاء من الممدارة ودار سعد محرومة من وسائل الصرف الصحي وربطها بهذه المحطة على الرغم من وقوعها على مقربة من محطة وأحواض المعالجة، بينما تقوم تلك المناطق

بتصريف المياه العادمة ومياه الصرف الصحي فيها إلى حفر أو بالوعات (بيارات) تحفر في الشوارع العامة والخلفية أو تصرف إلى البحر

21- تتعرض مياه الآبار الجوفية في منطقة الدراسة للتلوث بالمخلفات السائلة وتسبب العديد من الأضرار البيئية وعلى نقاوة المياه واستخداماتها، وخاصة تلك الآبار المتاخمة لتجمعات السكانية أو الموجودة بالقرب من محطات الخدمات البترولية

22- أظهرت الدراسة وجود ظاهرة غير حضارية يمارسها بعض مرتادي ساحل العريش المتمثلة بقيادة المركبات في المناطق المدية، حيث تتستخدم كمناطق للتدريب والتنزه مما يشكل ضغطاً على الأحياء القاعية وتسهم بالقضاء عليها، إضافة إلى إزعاج الطيور البحرية

3 2- تتعرض منطقة الملاح الشرقية للتلوث بالمخلفات السائلة نتيجة إقامة محطة للخدمات البترولية وفندق وخدمات غسيل السيارات وتغيير الزيوت والتشحيم، حيث لوحظ وجود بقع للزيت وخروج فقاعات زيتية من قاع الرمل باتجاه السطح حيث تطفو وتنتشر هذه الفقاعات وتكون طبقة زيتية، أثرت على القاطنات والديدان البحرية والهوائم النباتية مما يؤدي إلى إعاقة أي نمو بيولوجي في المنطقة

4 2- توجد في بعض المناطق الحفر العميقة الناتجة عن استغلال الرمل لغرض البناء والتشيد وردم الطرقات، ويتم الاستغلال والحفر بحثاً على الرمال الجيدة بشكل عشوائي في تلك المناطق

المراجع :

1- بسيوني وآخرون (1998)التلوث البيئي ' دار المسيرة عمان الا ردن، ص 11.

2- الجمهورية اليمنية، كتاب الاحصاء السنوي ، 2005م .

3- عبدالمقصود، زين الدين (2014)، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية.

4- عامر، محمد أمين(2003) تلوث البيئة مشكلة العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.

5- عبدالجليل ، حسين بهاء (2006) الجغرافيا السياسية المعاصرة وتطبيقاتها, دار الكتاب الجامعي, صنعاء، ص191.

6- عوض إبراهيم الحفيان (2004). الجغرافية العامة للجمهورية اليمنية، عوامل التباين والتآلف في البيئة اليمنية. سلسلة إصدارات جامعة صنعاء، صنعاء.

7-

7- محمد، شفيق،(1996) القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية

8- موقع الأنترنت: www.worldbank.org

9) محمد عبدربه النخعي (2003) أستعمالات الرض الحضرية في مدينة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الا الاداب ، جامعة عدن.

من المساواة الدستورية إلى التمييز التشريعي»..

حقوق المرأة في اليمن بين الالتزامات الدولية والتحفظات التشريعية: قراءة تحليلية في مدى التزام المشرع باتفاقية السيداو

صورة رمزية مولدة بالذكاء الاصطناعي تعبر عن التحديات القانونية والتشريعية المرتبطة بحقوق المرأة في اليمن.

□ د. سهير علي أحمد

أستاذ القانون العام في جامعة عدن، سياسية وناشطة بارزة، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، باحثة غير مقيمة لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

تتناول الدراسة مدى التزام المشرع اليمني باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، من خلال تحليل النصوص الدستورية والتشريعية ومقارنتها بالمعايير الدولية، مع إبراز الفجوة بين الالتزام القانوني والتطبيق العملي، ورصد أوجه التراجع في حماية حقوق المرأة بعد الوحدة اليمنية

مقدمة

يعد ميثاق الأمم المتحدة الذي أعتمد في سان فرانسيسكو في العام 1945م أول معاهدة دولية تشير، في عبارات محددة، إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق، وانطلاقا من إيمان المنظمة الدولية بالمساواة في الحقوق بين الجنسين فقد بدأت، منذ وقت مبكر أنشطتها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، فأنشأت لجنة خاصة بذلك وتسمى مركز المرأة في العام 1946لمراقبة أوضاع المرأة ونشر حقوقها. وفي أثر شيوع مبدأ المساواة في العالم وفق ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي :» باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء « ، و على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في مادته الثانية بأن « لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب الجنس ...الخ و دون تفرقة بين الرجال والنساء « ، و توالت القرارات الدولية لتحسين أوضاع المرأة ونشر حقوقها ، حيث اعتمدت في 20ديسمبر 1952م اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة و هي أول اتفاقية ذات نطاق عالمي تتعهد فيها الدول الأطراف بالتزام قانوني يتعلق بممارسة مواطنيها للحقوق السياسية ، وأصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول منذ 7 يوليو 1954م ، وفي العام 1957م تم اعتماد اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة ، بحيث تكفل للمرأة المساواة مع الرجل في تمتعها بحقها في الجنسية ، وتمنع حرمانها من الجنسية عند الزواج أو الطلاق ، وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في 29 يناير 1957م . ولم يتوقف الامر عند ذلك الحد بل جاءت اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في العمل وشغل الوظائف عام 1958م ويُعرف التمييز في هذه الاتفاقية بأنه « ما ينطوي على أي تفرقه أو استبعاد أو تفضيل على أساس العنصر ، أو اللون ، أو الجنس أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو المنشأ الاجتماعي ، ويسفر عن إبطال أو انتقاص المساواة في الفرص أو في المعاملة على صعيد العمل وشغل الوظائف ، أو أي نوع آخر من أنواع التمييز أو الاستثناء أو التفضيل يكون من أثره إبطال أو انتقاص المساواة أو المعاملة على صعيد العمل « . وثم جاءت اتفاقية الرضاء بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقد الزواج للعام 1962م والتي تطلب هذه الاتفاقية وفقاً للمادة الثالثة منها تسجيل عقود الزواج في سجل رسمي مناسب على يد السلطة المختصة. وعلى خلاف الاتفاقية – التي تركت للدول الأطراف تحديد الحد الأدنى لسن الزواج – فان التوصية التي تكمل الاتفاقية تنص تحديداً على أن سن الزواج لا يجوز أن يقل بحال عن 15 عاماً. والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان: (الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) عام 1966م التي وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966 على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وعلى الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الأخيرة. وقد حظرت هاتان الاتفاقيتان التمييز على أساس الجنس، وجعلته من بين أسس التمييز الأخرى المحظورة كالعنصر والدين واللغة، كما صدر الإعلان العالمي الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة في 1967م الذي ينص على « حق المرأة الدستوري في التصويت للانتخابات والمساواة مع الرجل أمام القانون، وعلى حقوقها في الزواج والتعليم وميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية « وقد أقرته الجمعية العامة في 7 نوفمبر 1967بالأجماع. وعقدت بعد ذلك العديد من المؤتمرات الدولية للمرأة، إلى أن تم اعتماد اتفاقية خاصة بالمرأة، أُقرت في العام 1979م، ودخلت حيز التنفيذ في العام 1981، وهي الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

وقد تسأل بعضهم (1): ما حاجتنا إلى اتفاقية خاصة بحماية حقوق النساء ما دامت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان تنص على مجموعة من الحقوق تحق لجميع الأفراد؟

وكان الجواب: هو أن وجود وسائل إضافية لحماية ما للمرأة من حقوق هو أمر ضروري لان مجرد إنسانية المرأة لم تكن كافية لتضمن حقوقها. إذ إنه على الرغم من وجود صكوك أخرى فإن المرأة لا تتمتع بالمساواة في الحقوق ويستمر التمييز ضدها في المجتمعات.

فالمساواة هي حجر الأساس لكل مجتمع ديمقراطي يتوق إلى العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان. وفي جميع المجتمعات وجميع ميادين النشاط تتعرض النساء لأوجه عدم المساواة في القانون وفي الواقع، حيث اعتمدت حقوق النساء ومكانتهن تاريخياً على القوانين والعادات للبلدان التي يعشن فيها، ولم تكن ثمة قوانين معترف بها تُعتمد كأساس لحماية هذه الحقوق، إلى أن تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي ارتكزت على مبادئ حقوق الإنسان التي أكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان

المبحث الأول: الدلالة والمضمون العام للاتفاقية

بدأت مفوضية حركة المرأة بالأمم المتحدة في عام 1973م في إعداد معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأكملت إعدادها في عام 1979م، وفي تاريخ 18 ديسمبر 1979م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية باعتبارها إحدى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، وفي تاريخ 3 ديسمبر 1981م أصبحت الاتفاقية سارية المفعول بعد توقيع 50 دولة عليها طبقاً لأحكام المادة 27 التي تنص على مبدأ نفاذ الاتفاقية بعد شهر من تصديق أو انضمام الدولة رقم عشرين عليها ،والدولة العربية الوحيدة التي وقعت عليها قبل نفادها هي تونس .

(1) - ينظر دعد موسى – موضوع حول اتفاقية السيداو – إصدارات معابر

هـذا وتحظـى اتفاقيـة القضـاء على جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة على نحـو متزايـد بـالاعتراف بأنها تمثـل الشرعـة الدوليـة لحقـوق المـرأة، ففـي عـام 2005م كان هنـاك 180 دولـة طرفـاً فيهـا [2]، وبـات مـا تضمنتـه مـن أحـكام وقواعـد مرجعـاً رئيسـاً للفصـل فـيما يعـد تمييـزاً ضـد المـرأة والإجـراءات الواجـب اتخاذهـا للقضـاء عليـه، وتربـط الاتفاقيـة في مجملهـا بوضـوح بين الحقـوق المدنيـة والسياسـية مـن ناحيـة و الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة مـن ناحيـة أخـرى .[3]

ووضعـت هـذه الاتفاقيـة في قالـب قانـوني متطـور وملـزم، شـملت جميـع الميادين والأسـس والتـدابير المقبولـة والمتعـارف عليهـا دوليـاً لتحقيـق مسـاواة مطلقـة في حقـوق المـرأة بغـض النظـر عـن الجنـس. وفي هـذا الإطـار تعـد اتفاقيـة القضـاء على جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة هـي المتن الـذي كتبـت على هامشـه جميـع أعمال الأمـم المتحـدة مـن مؤتمـرات (قمـة دوليـة)

عرض الاتفاقية:

تتألـف الاتفاقيـة مـن ديباجـة وثلاثين مـادة تنبثـق مـن الإيمـان بـأن القانـون الـدولي والوطنـي هـو أداة فعالـة لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، كما بـأن المسـاواة بين الجنسين تتصـل، إلى حـد كـبير، بالمسـاواة أمـام القانـون. وتعـد المـواد مـن 1 إلى 16 قواعـد أساسـية للاتفاقيـة لأنها وضعـت منهاجـاً كاملاً لكيفيـة القضـاء على التمييـز ضـد المـرأة، على كافـة الأصعـدة، بحيـث يمكـن اعتبارهـا جوهـر الاتفاقيـة ومؤنهـا لأنهـا تضـع الشروط والتـدابير الواجـب على الـدول الأطـراف إتباعهـا لتحقيـق المسـاواة بين النسـاء والرجـال

1) تـشير ديباجـة الاتفاقيـة إلى انـه على الرغـم مـن تلـك الصكـوك المختلفـة، لا يـزال هنـاك تمييـز واسـع النطـاق ضـد المـرأة، وأن هـذا التمييـز يشـكل انتهـاكاً لمبـدأي المسـاواة في الحقـوق واحترام كرامـة الإنسـان وعقبـة أمـام المشـاركة المـرأة، على قـدم المسـاواة مـع الرجـل، في حيـاة بلدهـا السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة، ويعـوق نمـو ورخـاء المجتمـع والأسرة. وتكـرر الاتفاقيـة كذلـك في ديباجتهـا، التأكيـد على أهميـة مشـاركة المـرأة في عمليـة صنـع القـرار وذلـك اقتناعـاً منهـا بأن التنميـة التامـة والكاملـة لبلـد مـا، ورفاهيـة العـالم، وقضيـة السـلم، تتطلـب جميعـاً أقصى مشـاركة مـن جانـب المـرأة على قـدم المسـاواة مـع الرجـل في جميـع الميادين

2) علاوة على ذلـك ففـي المادة الأولى مـن الاتفاقيـة يـفسر مصطلـح التمييـز ضـد المـرأة بأنـه يعنـي:" أي تفرقـة أو اسـتبعاد أو تقييـد يتـم على أسـاس الجنـس ويكـون مـن أثـاره أو أغراضـه النيـل مـن الاعتراف للمـرأة، على أسـاس تسـاوي الرجـل والمـرأة، بحقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية في الميادين السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والمدنيـة أو في أي ميـدان أخـر، أو إبطـال الاعتراف للمـرأة بهـذه الحقـوق أو تمتعهـا بهـا وممارسـتها لهـا، بغـض النظـر عـن حالتهـا

(2) - وتعـد هـذه الاتفاقيـة مـن أكثر الاتفاقيـات عضويـة في تاريـخ الأمـم المتحـدة بالمقارنـة مـع باقـي اتفاقيـات حقـوق الإنسـان (90% تقريبـاً مـن الأعضـاء)

(3) - ينظر د. علا قاعود، الشرعية الدولية لحقوق المرأة في اليمن – ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، اليمن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص 25.

الزوجيـة." [4]

ونـرى أن هـذه المادة هـي حجـر الأسـاس لـكل القضايـا المتعلقـة بالتمييـز القانـوني أو الواقعـي الـذي يمكـن القيـاس عليـه للقضـاء على كافـة أشـكال التمييـز، لان مجـرد التصديـق على الاتفاقيـة، ولـو كان هنـاك تحفظـات مـن قبـل الدولـة الموقعـة على الاتفاقيـة على مـواد أخـرى، فـإن هـذه المادة تكفـي للعمـل على سـبيل تحقيـق المسـاواة، باعتبارهـا تمثـل جوهـر الاتفاقيـة، وأساسـها القانـوني. وتلـزم الاتفاقيـة الـدول باتخـاذ خطـوات ملموسـة للقضـاء على التمييـز ضـد المـرأة

3) وفقـاً لـلمادة الثانيـة منهـا تلـزم الاتفاقيـة الـدول الأطـراف ليـس فقـط شـجب وإدانـة جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة بـل واتخـاذ الإجـراءات المختلفـة للقضـاء عليـه مـن خلال تجسـيد مبـدأ المسـاواة في الدسـاتير الوطنيـة والتشريعـات كافـة ، وكفالـة التحقيـق العـملي لذلـك ، اتخـاذ التـدابير التشريعيـة وغير التشريعيـة لحظـر كل تمييـز ضـد المـرأة ، وإقـرار حمايـة قانونيـة ضـد التمييـز عـن طريـق المحاكـم الوطنيـة المختصـة والمؤسسـات العامـة الأخـرى ، التـزام السـلطات العامـة في الـدول المصادقـة بالامتنـاع عـن القيـام بالممارسـات التـي فيهـا تمييـز ضـد المـرأة ،واتخـاذ جميـع التـدابير المناسـبة للقضـاء على التمييـز ضـد المـرأة مـن جانـب أي شـخص أو منظمـة أو مؤسسـة ، تعديـل وإلغـاء القـوانين و الأنظمـة والأعـراف والممارسـات التـي تشـكل تمييـزاً ضـد المـرأة ،وأخيراً إلغـاء جميـع أحـكام قـوانين العقوبـات الوطنيـة التـي تشـكل تمييـزاً ضـد المـرأة .[5]

4) تلـزم المادة الثالثـة الـدول الأطـراف باتخـاذ كل التـدابير المناسـبة بمـا في ذلـك التشريـع في جميـع الميادين السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة لكفالـة تطـور المـرأة وتقدمهـا، ولـضمان ممارسـتها لحقوقهـا على أسـاس المسـاواة مـع الرجـل.[6]

5) تـشير المادة الرابعـة إلى التـدابير الخاصـة والمؤقتـة لمكافحـة التمييـز ، وفقـاً لهـذه المادة يحـق للـدول الأطـراف تبنـي تـدابير خاصـة مؤقتـة للتعجيـل بالمسـاواة ، وهـو مـا يعـرف بالتمييـز الايجـابي لأنـه أحيانـاً حتـى إذا منحـت المـرأة مسـاواة قانونيـة ودسـتورية فـان ذلـك لا يضمـن تلقائيـاً أنهـا سـتعامل في الواقـع معاملـة متسـاوية (مسـاواة واقعيـة) ، لذلـك تسـتخدم الـدول تـدابير مؤقتـة إلى أن تتحقـق المسـاواة الفعليـة ، كالمسـاواة في تكافـؤ الفـرص في التعليـم والاقتصـاد والسياسـة والعمالـة ، وبمجـرد بلـوغ الهـدف في المسـاواة في المعاملـة وتكافـؤ الفـرص تـصير التـدابير غير لازمـة ويجـب إيقافهـا .[7]

6) وفقـاً لـلمادة الخامسـة على الـدول الأطـراف اتخـاذ التـدابير اللازمـة للقضـاء على الأدوار النمطيـة للجنـسين، وتعديـل الأنمـاط الاجتماعيـة والثقافيـة لسـلوك الرجـل والمـرأة التـي تكـرس فكـرة دونيـة أحـد الجنـسين أو تفوقـه، كما على الـدول الأطـراف أن تكفـل تضمّـن التربيـة الأسريـة تفـهماً صحيحـاً للأمومـة، والاعتراف بالمسـؤولية المشتركـة

(4) - تنظر المادة رقم 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
(5) تنظر المادة رقم ٢ من نفس الاتفاقية.
(6) - تنظر المادة رقم ٣ من نفس الاتفاقية.
(7) - تنظر المادة 4 من نفس الاتفاقية.

لـكل مـن الرجـال والنسـاء في تنشـئة الأطفـال وتطورهـم، على أن يكـون مفهومـاً أن مصلحـة الأطفـال هـي الاعتبـار الأسـاسي في جميـع الحـالات.[8]

7) تحـث المادة السادسـة الـدول الأطـراف على اتخـاذ جميـع التـدابير المناسـبة لمكافحـة الاتجـار بالنسـاء واسـتغلالهن بالدعـارة مـن خلال سـن التشريعـات لمكافحـة ذلك.[9]وكذلـك تـوفير بدائـل للنسـاء العـاملات بالبغـاء، مـن رد اعتبـار وتدريـب على مهـن معينـة وإيجـاد فـرص عمـل

8) تلـزم الاتفاقيـة الـدول الأطـراف باتخـاذ جميـع التـدابير المناسـبة للقضـاء على التمييـز ضـد المـرأة في الحيـاة السياسـية والعامـة للبلـد وكفالـة تمتعهـا بالمسـاواة مـع الرجـل في الحيـاة السياسـية والعامـة، ويشـمل الالتـزام جميـع مجـالات الحيـاة العامـة والسياسـية.[10]

والحيـاة السياسـية لبلـد مـا مفهـوم واسـع النطـاق، فهـو يـشير إلى ممارسـة السـلطة السياسـية، وخاصـة ممارسـة السـلطات التشريعيـة والقضائيـة والتنفيذيـة ، ويشـمل المصطلـح جميـع جوانـب الإدارة العامـة وصياغـة السياسـات وتنفيذهـا على الأصعـدة الـدولي والوطنـي والإقليمـي والمحلي ، ويشـمل المفهـوم أيضـاً العديـد مـن جوانـب المجتمـع المـدني ، بمـا في ذلـك الهيئـات العامـة والمجالـس وأنشـطة المنـظمات مـن قبيـل الأحـزاب السياسـية والنقابـات والرابطـات المهنيـة أو الصناعيـة ، والمنـظمات النسـائية ، والمنـظمات المجتمعيـة وغيرهـا مـن المنـظمات المعنيـة بالحيـاة العامـة والسياسـية [11].

9) تلـزم الاتفاقيـة الـدول الأطـراف باتخـاذ جميـع التـدابير المناسـبة لتكفـل للمـرأة فرصـة تمثيـل حكومتهـا على المسـتوى الـدولي والاشتراك في أعمال المنـظمات الدوليـة، على قـدم المسـاواة مـع الرجـل ودون أي تمييـز [12].

10) تلـزم الاتفاقيـة الـدول الأطـراف باتخـاذ جميـع التـدابير المناسـبة لتكفـل للمـرأة حقوقـاً مسـاوية للرجـل في الجنسـية ، والمسـاواة في التعليـم ، وفي الحصـول على خدمـات الرعايـة الصحيـة ، والمسـاواة في الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، وكذلـك اتخـاذ جميـع التـدابير المناسـبة للقضـاء على التمييـز ضـد المـرأة الريفيـة وضمان تطبيـق أحـكام هـذه الاتفاقيـة عليهـا ، ومنـح المـرأة المسـاواة مـع الرجـل أمـام القانـون ، والمسـاواة في الحيـاة الخاصـة في الـزواج والعلاقـات الأسريـة [13].إذا أهـم المبادئ الأساسـية لهـذه الاتفاقيـة هـي أولاً : شـمولية وعالميـة حقـوق المـرأة . ثانيـاً : عـدم تجـزأت هـذه الحقـوق ؛ إذ أن هـذه الاتفاقيـة اعترفـت وكرسـت حقـوق الإنسـان للمـرأة ، أي كل الحقـوق وليـس بجـزء منهـا التعليـم ، العمـل ، المشـاركة السياسـية ، المدنيـة ، الاقتصاديـة ، أي الاعتراف بكافـة الحقـوق وليـس بجـزء منهـا .وعلى الـدول الأطـراف إدخـال مبـدأ المسـاواة بين الرجـل والمـرأة في نظامهـا القانـوني ، إلغـاء القـوانين كافـة التـي تميـز بين الجنـسين ، وتبنـي قـوانين مناسـبة تمنـع التمييـز ضـد

(8) - تنظر المادة رقم ٥ من نفس الاتفاقية.
(9) - تنظر المادة رقم 6 من نفس الاتفاقية.
(10) - تنظر المادة رقم 7 من نفس الاتفاقية.
(11) - ينظر د. علاء قاعود ، الشرعية الدولية لحقوق المرأة في اليمن ، مرجع سابق ، ص 85-84.
(12) - تنظر المادة رقم 8 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
(13) - تنظر المواد رقم 9 و١٠ و11 و١٢ و13 و١٤ و15 و16 من نفس الاتفاقية.

المرأة ، وتأسيس مجال ومحاكم وغيرها من المؤسسات العامة لضمان الحماية الفعالة للمرأة ضد التمييز ، وأخيراً ضمان إزالة جميع أعمال التمييز ضد المرأة من قبل الأشخاص والمنظمات والمؤسسات

ولغرض دراسة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاتفاقية، تنشأ لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة.[14] والتي من مهامها رصد ومراقبة تطبيق الاتفاقية، تتلقى التقارير عن نفاذ أحكام الاتفاقية وعن التقدم المحرز في تطبيقها. تدرس التقارير والإجراءات التي اتخذتها الدول ومن ثم تطرح تساؤلات للدول. تتلقى التقارير من المنظمات الأهلية الغير حكومية، تتلقى التقارير من المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وبناء على توصية مؤتمر قينا لحقوق الإنسان بضرورة تعزيز آليات حماية النساء من خلال اتفاقية السيداو، أنشأت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في الأمم المتحدة فريق عمل لصوغ بروتوكول اختياري يلحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على غرار الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، من أجل وضع الإجراءات العملية لجعل الاتفاقية أكثر فعالية وتنفيذاً. وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو في تشرين الأول 1999م، ودخل حيز التنفيذ في 22كانون الأول 2000م. وهو يعد اتفاقية منفردة يخضع مثلها للتصديق والانضمام من قبل الدول الأطراف فيها.

يتألف البروتوكول من إحدى وعشرين مادة، وبموجبه تختص اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تلقي التبليغات المقدمة إليها والنظر فيها. ويجوز تقديم هذه التبليغات من قبل أفراد أو مجموعات يزعمون أنهم ضحايا انتهاكات لأي من الحقوق الواردة في اتفاقية السيداو. ويحدد البرتوكول الإجراءات التي تتخذها اللجنة للتأكد من مصداقية هذه التبليغات، والتحري عن ذلك عن طريق الدولة ذاتها، ومطالبتها باتخاذ تدابير معينة، وتقديم تقارير للجنة عن ذلك، وهذا يعد خطوة هامة في مجال التزام الدول الأطراف بتنفيذ الاتفاقية، ويؤدي إلى حد كبير، إلى العمل على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المبحث الثاني: مدى تطبيق الاتفاقية في اليمن

منذ 1984م أصبحت اليمن طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تُعد إحدى أهم الوثائق القانونية الملزمة للدول الأطراف حول حقوق المرأة، بل أنها تُعد القانون الدولي لحقوق المرأة، وأصبحت اليمن ملزمة بتنفيذ الاتفاقية ويتعين عليها أن تلاءم تشريعاتها في هذا الجانب بما ينسجم مع مبادئ الاتفاقية، وهو أمر يتوجب أن يكون قد فرغت اليمن منه بعد مضي 30 عاماً على دخولها كطرف في هذه الاتفاقية. ولكن يجب الإشارة هنا إلى ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقاً) هي من وقع على هذه الاتفاقية ولم توقع عليها الجمهورية العربية اليمنية

(14) لتعرف على قوام هذه اللجنة وكيفية عملها ومهامها تنظر المواد من ١٧ إلى ٢٢من اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.

(الشمالية سابقاً)، وعليه نستطيع القول بأن الظروف في الجنوب كانت مواتية لتوقيع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهذا ما سأتطرق إليه في هذا المقام من خلال مطلبين

المطلب الاول

مدى التزام المشرع الجنوبي في تطبيق الاتفاقية

حصلت اليمن الجنوبي على استقلالها في العام 1967م، وأدى ذلك إلى حدوث إجراءات وتغييرات مهمة تمثلت في إصدار دستور عام 1970م ، وأستمر العمل بهذا الدستور حتى عام 1978م وقد أستهدف الدستور مجموعة من التغييرات كان أهمها إقرار حرية الترشيح والانتخاب لمجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية بطريقة حرة وعامة ومتساوية ومباشرة ، وكذا حق المساهمة في رسم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفقاً للدستور أو بمعنى أخر الحق في المشاركة السياسية وإدارة شؤون الدولة ، وقد كان من ضمن ضمانات الحرية السياسية المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات .[15] ومع صدور الدستور المعدل في أكتوبر 1978م كفلت الحقوق المتساوية للمرأة والرجل في مختلف ميادين الحياة ، حيث برز واقع جديد تبوأت فيه المرأة مواقع صنع القرار ،[16] فقد منحت وثائق الحزب والدستور حقوقاً سياسية عديدة للمرأة سواء بسواء مع الرجل ، كما شاركت المرأة مشاركة فعالة في كل مجالات الحياة في اليمن الديمقراطي ، فقد انخرطت في صفوف الحزب من المنظمة القاعدية إلى اللجنة المركزية ، كما أن المرأة تم تمثيلها أيضاً في أعلى أداة للسلطة ، وهو مجلس الشعب الأعلى ، وكذا في هيئة رئاسة المجلس ولجانه الدائمة ، وكان لها حق الانتخاب والترشيح لمجالس الشعب المحلية ولمجلس الشعب الأعلى ، الذي تم انتخابه لأول مرة عن طريق الانتخابات الحرة والعامة والمتساوية والمباشرة ، وبطريق الاقتراع السري في ديسمبر عام 1978م، وفقاً للدستور ، وقانون الحكم المحلي ، وقانون الانتخابات لمجالس الشعب المحلية ، ومجلس الشعب الأعلى ، وذلك بإقرار الحق لكل مواطن بالانتخاب (ذكراً كان أم أنثى)بلغ سن الثامنة عشرة في يوم الانتخابات ، ويجوز انتخاب أي مواطن لمجالس الشعب المحلية إذا كان قد بلغ سن الحادية والعشرين في يوم الانتخابات ، كما يجوز انتخابه لمجلس الشعب الأعلى إذا كان قد بلغ سن الرابعة والعشرين في يوم الانتخابات .[17]

ووفقاً لذلك ترشحت المرأة وانتخبت إلى عضوية مجلس الشعب الأعلى في دورتين متتاليتين بلغت نسبتها 10% من إجمالي أعضاء المجلس البالغ عددهم (101عضو)، ووصلت المرأة إلى عضوية هيئة رئاسة

(15) - ينظر حزام عبدالله صالح الذيب، الحرية السياسية في اليمن ١٩٦٢- ١٩٩٨، مطابع وكالة الأنباء اليمنية صنعاء – سبأ ، صنعاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م ، ص 84.

(16) - ينظر الأستاذة رضية شمشير ،

(17) - ينظر نجيب الشميري، حقوق المرأة في تشريعات اليمن الديمقراطية، دار الهمداني للطباعة والنشر، بدون سنة طباعة، عدن، ص 12.

مجلس الشعب الأعلى و نائب وزير عام 1980م وفي السلك الدبلوماسي .[18]
كما انضمت المرأة إلى الأجهزة القضائية كقاضية، وفي هيئات الادعاء العام، وقد كان هناك ست قاضيات في المحاكم الجزئية في محافظتي عدن ولحج، وقرابة عشرين ممثلة للادعاء العام .[19]

وبناء على ما تقدم وجدت البيئة الملائمة لوجود الحركة النسوية في الجنوب والتي كان من أهم وأبرز جهود الحركة النسوية الهادفة إلى تمكين المرأة سياسياً ، تلك المتعلقة بصياغة رسالة المصادقة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، حيث أسهمت قيادة الحركة النسائية في تقديم مقترحها على نص رسالة المصادقة على الاتفاقية ، ومناقشتها مع الدائرة القانونية بهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى وكان ذلك في مايو 1984م، والتي بموجبها وقعت وصادقت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (سابقاً) على الاتفاقية .[20]ولم تتحفظ إلا على مادة واحدة فقط وهي المادة رقم 29 التي تتعلق بالتحكيم بين الدول الأطراف في حال نشوب خلاف حول تفسير الاتفاقية أو تطبيقها .[21]
وتتويجا لذلك قام المشرع الجنوبي بأصدر التشريعات الخاصة التي بموجبها تم ادماج القواعد التي تضمنتها الاتفاقية.

المطلب الثاني: مدى التزام مشرع الجمهورية اليمنية بتطبيق الاتفاقية

في الثاني والعشرين من مايو من عام 1990م تم إعلان وحدة اندماجية كاملة بين شطري اليمن الشمالي « الجمهورية العربية اليمنية « والجنوبي» جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية "، وبذلك تم دمج الشخصيتين الدوليتين السابقتين في شخصية دولية واحدة (الجمهورية اليمنية) تؤول إليها جميع الالتزامات الدولية السابقة

فالتوريث الدولي وفقا لأحكام القانون الدولي هو عملية حلول دولة محل دولة أخرى من ناحية مسؤوليتها عن علاقاتها الدولية وانتقال الحقوق والالتزامات الدولية من دولة السلف الى الدولة الخلف، كنتيجة لما طرأ على كيانها الاقليمي من تغييرات، الامر الذي ينشأ عنه تبدل في السيادة على اقليم الدولة التي طرأت عليها هذه العملية. وهذا ما نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات الدولية لعام 1978م

ورغم أن دستور الجمهورية اليمنية تضمن نصاً يقول:" تؤكد الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة «[22] إلا أن مثل هذا النص لا يحمل سوى قيمة أدبية ولا يجعل بذاته من

(18) - ينظر الأستاذة رضية شمشير ، مصدر سابق.
(19) - ينظر د. وهيبة غالب فارع ، مكانة ودور المرأة اليمنية في المجتمع اليمني المعاصر ، (المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية)، صنعاء صندوق الأمم المتحدة للسكان ، ص 25.
(20) - ينظر الأستاذة رضية شمشير ، مرجع سابق.
(21) - الدول التي تحفظت على هذه المادة كذلك الجزائر، العراق، الكويت، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوريا.
(22) - ينظر نص المادة رقم 6 من دستور الوحدة لعام 1990م.

مبـادئ الإعلان العالمـي لحقـوق الإنسـان أو غيره مـن المواثيـق الدوليـة جـزء مـن التشريـع الـداخلي. ولهـذا سـوف نتطـرق إلى وضـع القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان في التشريـع الوطنـي

التدرج القانوني:

ينقسـم تعامـل الدسـاتير العربيـة مـع الاتفاقيـات الدوليـة فـيما يتعلـق بالمرتبـة التـي تحتلها الاتفاقيـة في سـلم التـدرج القانـوني إلى مناهـج ثلاثـة

أ) المنهـج الأول: يجعـل للاتفاقيـة الدوليـة مكانـة تسـمو على الدسـتور ذاتـه. مـن قبيـل ذلـك النظـام الأسـاسي السـعودي ودسـتور دولـة الإمـارات. إذ تنـص المادة 81 مـن النظـام الأسـاسي السـعودي على أنـه « لا يخـل تطبيـق هـذا النظـام بمـا ارتبطـت بـه المملكـة العربيـة السـعودية مـع الـدول والهيئـات والمنـظمات الدوليـة مـن معاهـدات واتفاقيـات ". وهـذا يعنـي أنـه إذا تعـارض النـص الدسـتوري أو النظامـي مـع معاهـدة دوليـة ارتبطـت بهـا السـعودية الأولويـة في التطبيـق لنـص المعاهـدة. وقـد نصـت المادة 147 مـن دسـتور الإمـارات العربيـة المتحـدة على حكـم مشـابه بقولهـا « ...لا يخـل تطبيـق هـذا الدسـتور بمـا ارتبطـت بـه الإمـارات أعضـاء الاتحـاد مـع الـدول والهيئـات الدوليـة مـن معاهـدات واتفاقيـات مـا لم يجـر تعديلهـا أو إلغائهـا بالاتفـاق بين الأطـراف المعنيـة «

ب) المنهـج الثـاني: وهـو الـذي أتبعـه الدسـتور التـونسي والدسـتور الجزائـري حيـث يجـعلان للمعاهـدة التـي ارتبطـت بهـا الدولـة قـوة أدنى مـن الدسـتور وأعلى مـن التشريـع العـادي. وعلى هـذا نصـت المادة 32مـن الدسـتور التـونسي بقولهـا « ...لا تعـد المعاهـدات نافـذة المفعـول الا بعـد المصادقـة عليهـا، والمعاهـدات المصـادق عليهـا بصفـة قانونيـة أقـوى نفـاذاً مـن القـوانين « . كما نصـت المادة 132مـن الدسـتور الجزائـري على أن « المعاهـدات التـي يصـادق عليهـا رئيـس الجمهوريـة حسـب الشروط المنصـوص عليهـا في هـذا الدسـتور تسـمو على القانـون ". أي أنـه إذا تعـارض نـص تشريعـي عـادي مـع معاهـدة دوليـة في تونـس أو الجزائـر جـرى تطبيـق المعاهـدة وإهـدار التشريـع. وهـذا يكفـل للمواثيـق الدوليـة لحقـوق الإنسـان التـي ارتبطـت بهـا تونـس والجزائـر أولويـة في التطبيـق على التشريـع الـذي قـد ينتهـك هـذه الحقـوق. على أن تـأمين احترام حقـوق الإنسـان رهـن أيضـاً بسـلطة قضائيـة مسـتقلة تسـتطيع أن تتحـدى إرادة السـلطة التشريعيـة والسـلطة التنفيذيـة إن هما أفتئتـا على حقـوق الإنسـان، وهـذا أمـر مشـكوك في وجـوده في كـثير مـن الـدول العربيـة

ج) المنهـج الثالـث: وهـو الـذي تتبعـه أغلـب الـدول العربيـة حيـث تضـع المعاهـدة الدوليـة في مرتبـة مسـاوية للتشريـع بعـد التصديـق عليهـا. ويعنـي هـذا أن المعاهـدة تكـون لهـا قـوة التشريـع وواجبـة التطبيـق بمجـرد التصديـق عليهـا. على أنـه إذا صـدر بعـد التصديـق على المعاهـدة تشريـع يخالـف أحكامهـا فتطبـق القاعـدة التشريعيـة اللاحقـة عـملاً بمبـدأ أن التشريـع اللاحـق ينسـخ التشريـع السـابق.[23]

ومما سـبق نجـد أن المشرع الدسـتوري

(23) ينظر د. محمد نور فرحات، مباد حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، اتحاد المحامين العرب، القاهرة ١٩٩٣م.

اليمني جعل من نص المادة (6) لا تحمل أي التزام قانوني وإنما هو يحمل قيمة أدبية ولا يجعل بذاته من مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو غير من المواثيق – كما أشرنا سابقاً – جزاً من التشريع. وعليه يجب إلزام المشرع الدستوري اليمني بأن يتبنى أحد المناهج السابق ذكرها أعلاه على أن إدراج مبادئ حقوق الإنسان في صلب الدساتير العربية والنص عليها في باب الحقوق والحريات العامة يجعل لهذه الحقوق سمواً دستورياً لا باعتبار مصدرها الدولي وإنما باعتبار أنها جزء من مكون للدستور يتمتع بسمو مواد الدستور على التشريع العادي. ولكن الذي يحول دون تحقيق الفعالية للمبادئ الدستورية لحقوق الإنسان في الدساتير العربية أن كل الدساتير العربية تحيل إلى المشرع العادي في تنظيم الحقوق والحريات التي أوردتها على وجه الإجمال. ولكن المشرع يتجاوز سلطته الدستورية في تنظيم الحق على الاعتداء عليه وتقييده ومصادرته. وهذا ما ذهب إليه المشرع اليمني

ثمة ضمانه تكفل الحيلولة دون الاعتداء التشريعي على حقوق الإنسان تذرعاً بتنظيم هذه الحقوق هي إيجاد آلية فعالة للرقابة على دستورية القوانين يؤدي إعمالها إلى إبطال القوانين التي تعتدي على حقوق الإنسان المقررة في الدستور باعتبارها قوانين غير دستورية. وذلك من خلال وجود محكمة دستورية عليا تمارس عملها بكفاءة وحيده واستقلال

المبحث الثالث: مدى تعارض التشريع اليمني مع اتفاقية السيداو

رغم أن اليمن من الدول التي صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، كما صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 19فبراير1987م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 9 فبراير 1987م. كما صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 30 مايو 1984م، وأيضاً صادقت في 9 فبراير 1987م على اتفاقية الرضاء بالزواج ، والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج في 9 فبراير 1987م .كما صادقت على اتفاقية حقوق الطفل في 1مايو 1991م / وعلى البروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في العروض والمواد الإباحية ، كما صادقت على اتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير في 6 ابريل 1989م . إلا أنها لم توجد مكانه خاصة للاتفاقيات الدولية في الدستور كما رأينا فالنص لم يحمل سوى قيمة أدبية ،وعليه يجب وضع نص ملزم بسمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية حماية لحقوق المواطنين والمواطنات من العبث التشريعي ، والدليل على ذلك أن هذه الاتفاقيات لا تعد مصدراً لأحكام القضاء اليمني ،فلا توجد سابقة قضائية حول التطبيق المباشر للاتفاقيات الدولية

لحقوق الإنسان ، وذلك يعود أولاً إلى عدم إلزامية النص الدستوري ، ثانياً إلى غيبة الثقافة القانونية التي تعي أن الاتفاقيات أو المعاهدات هي جزء من التشريع الداخلي

فالقضاة ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مجرد مطبقين للتشريعات التي تصدر من مشرعهم الوطني مباشرة. ويعزو بعض الباحثين إلى السلطة التنفيذية العربية تكريس هذه الثقافة بل والالتفاف على الاتفاقية الدولية التي ترتبط بها الدولة عن طريق الامتناع عن نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية أو تأخر النشر أو نشر الأمر القاضي بالتصديق على الاتفاقية دون نشر الاتفاقية ذاته، أو نشر نص مخالف للنص الرسمي للاتفاقية إلى غير ذلك من وسائل التحايل والالتفاف التي تحول دون نفاذ الاتفاقية.[24]

وعليه نطالب لجنة صياغة الدستور بأن تنتهج إحدى المناهج التي أوردناها أعلاه وهي أما أن تجعل للاتفاقية الدولية مكانة تسمو على الدستور ذاته، أو أن تجعل للمعاهدة قوة أدنى من الدستور وأعلى من التشريع العادي، أو أن تضع المعاهدة الدولية في مرتبة مساوية للتشريع بعد التصديق عليها

علماً بأن اليمن مصادقة على معاهدة فيينا لعام 1969م والتي تقول بأنه « إذا كانت أي دولة طرف في أي اتفاقية دولية فأن الاتفاقية الدولية المصادقة عليها تسمو على دستور هذه الدولة، وعلى هذه الدولة أن تقوم بالموائمة التشريعية مع هذه الاتفاقية «. ونحن هنا لا نطالب بسموها على الدستور، وإنما نطالب بسموها على القوانين بحيث تكون مصدراً للمشرع القانوني، ومصدراً للأحكام القضائية.

كذلك نص المشرع الدستوري اليمني في دستور الوحدة لعام 1990م على أن « المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة « ولا شك أن هذا النص يتضمن إقراراً واضحاً وصريحاً بمبدأ المساواة أمام القانون وكذلك بمبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وهو ما يتفق مع ما جاء في اتفاقية السيداو والمواثيق الدولية الأخرى التي صادقت عليها اليمن. ولكن في التعديل الدستوري لعام 1994م نص المشرع الدستوري على أن " المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة" فقط .لقد حذف جملة المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون ، وهذا مؤشر خطير يؤكد أنه لا مساواة أمام القانون[25] ، وهذا يتعارض مع نص المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تنص المادة الأولى أن أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة ، على أساس تساوي الرجل والمرأة ، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(24) - الصادق شعبان، الاتفاقيات الدولية وغيرها من النصوص المتعلقة بمجالات هامة من حقوق الإنسان، منشور في كتاب « حقوق الإنسان، المجلد الثاني حول الوثائق العالمية والإقليمية – ص 125.إعداد شريف بسيوني وآخرين ، دار العلم للملايين ، 1998م

(25) فقد أشارت وزيرة حقوق الإنسان الأخت حورية مشهور في لقاء تلفزيوني لها إلى أنه ما زال الرق والعبودية موجودة في منطقة تهامة وبعض المناطق اليمنية

والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر . أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية يعد تمييزاً ضد المرأة، وكذلك يتعارض مع نص المادة الثانية التي تحث الدول الأعضاء على وجوب «تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن «. والعكس صحيح فالمبدأ قد أدمج في دستور الوحدة ولكن في التعديل الدستوري تم إلغاءه وهذا يتعارض مع البند ب، ج، د، ه، و، ز، من المادة الثانية وكذلك مع نص المادة 26 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على الحق في المساواة أمام القانون، والحق في التمتع بحمايته على قدم المساواة. وقد ألزمت المادة (20) من نفس العهد الدولي المنضمة إليه بأن تتخذ التدابير التشريعية اللازمة لمنع أي دعوة أو تحريض على التمييز أو العداء أو العنف. كما تشير المادة (14) منه على مساواة الجميع أمام القضاء وعلى توفير الضمانات القانونية للجميع دون تمييز من أي نوع.

ومن جانبه جاء في نص المادة (31) من الدستور المعدل ليؤكد هذا التمييز وذلك بنصها على أن « النساء شقائق الرجال لهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون «. أن ورود هذا النص وضع لإسباغ الشرعية الدستورية للتمييز بين الرجل والمرأة، ولكي يكون مدخلاً لممارسته، وأتاح للمشرع العادي فرصة استثناء المرأة من عموم النصوص القانونية التي تشمل المواطنين في بعض الحقوق. ووفقاً لذلك نجد المشرع القانوني استنادا لذلك قام بتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 20 لعام 1992م بالقانون رقم 27 لعام 1998م وقد شمل هذا التعديل حوالي ثلث مواد القانون، ثم عدله في 10 ابريل 1999م ليشمل تعديل مادتي إحداهما المادة رقم 15 الخاصة بزواج الصغيرة فيقول عقد ولي الصغيرة صحيح وبذلك وسع المشرع اليمني من دائرة زواج الصغيرات بحيث يستطيع وليها أن يزوجها وهي في اللفة، وحذف المادة (71) الخاصة بالطلاق التعسفي وكل هده التعديلات فيها انتقاص من حقوق المرأة التي تضمنها القانون قبل التعديل. ولم يقتصر التمييز على تلك النصوص بل تأكد ذلك في قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لعام 1994م ، حيث نص على أن دية المرأة نصف دية الرجل وأرشها قدّر ثلث دية الرجل... الخ ، وهذا يعكس نظرة المشرع الدونية للمرأة كما أن هذه المادة تروج لفكرة أن روح المرأة وسلامتها البدنية أقل من روح وسلامة الرجل كما أن المشرع ميز بين المرأة والرجل في جرائم الشرف حيث تشير المادة ( ) الى انه (إذا قتل الرجل زوجته هي ومن يزني بها حال تلبسهما بالزنا أو أعتدي عليهما اعتداء أفضاء إلى موت أو عاهة فلا قصاص في ذلك ...الخ) ولقد سكت القانون عن العقوبة المقررة للمرأة التي ترتكب جريمة القتل لنفس السبب

أن المشرع اليمني في هذا النص التمييزي

قـد خـرق أحـكام الشريعـة الإسلاميـة التـي تحـرم القتـل وتسـتوجب على الـزوج الإتيـان بالبينـة، وإلا فلتتـم (الملاعنـة) بينـهما ومـن ثـم التفريـق، كما تتعـارض هـذه المادة مـع المادة 234 مـن قانـون العقوبـات والتـي تقـول « مـن قتـل نفسـاً معصومـة عمـداً يعاقـب بالإعـدام قصاصاً ..." كما أن ذلـك يشـكل مساساً بـروح الاتفاقيـات الدوليـة التـي صادقـت عليهـا اليمـن.[26] فقـد نصـت المادة السادسـة مـن العهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية على أنـه « لـكل إنسـان الحـق الطبيعـي في الحيـاة ولا يجـوز حرمـان أحـد مـن حياتـه بشـكل تعسـفي ..."، فالحـق في الحيـاة مـن أقـدس حقـوق الإنسـان التـي يتوجـب صونهـا وحمايتهـا، وهـذا الحـق تـدور في فلكـه بقيـة حقـوق الإنسـان الأخـرى التزامـاً بحمايتـه قانونـاً.

المبحـث الرابـع: موقـف لجنـة السـيداو مـن التقريـر السـادس المقـدم مـن الجهـة اليمنيـة المسـئولة

سـبق لنـا القـول بـأن مـن مهـام لجنـة السـيداو رصـد ومراقبـة تطبيـق الاتفاقيـة ، وذلـك مـن خلال تلقـى التقاريـر عـن نفـاذ أحـكام الاتفاقيـة وعـن التقـدم المحـرز في تطبيقهـا .وفي سـبيل ذلـك تقـوم بدراسـة التقاريـر والإجـراءات التـي اتخذتهـا الـدول ، وفي الحـالات التـي الى خـرق نـص او اكثر مـن نصـوص الاتفاقيـة تقـوم بطـرح تسـاؤلات للـدول ، وبخصـوص اليمـن وجـدت اللجنـة أن الفـرق شاسـع بين التقريـر الرسـمي الموغـل في سماء (كل شيء على مـا يـرام) وبين التقريـر الأهلي (تقريـر الظـل) الأقـرب إلى الواقـع المعـاش بالنسـبة للمـرأة اليمنيـة ، حيـث أثـار شـهية الفريـق العامـل لما قبـل الـدورات التابـع للجنـة السـيداو فأمطـر الجهـات اليمنيـة المسـئولة مـن التسـاؤلات بلغـت 28 سـؤالاً تراوحـت بين آليـة إعـداد التقريـر انتقـالاً إلى مـا طرحتـه منـظمات المجتمـع المـدني في تقريـر الظـل حـول العنـف ضـد المـرأة والاتجـار بالنسـاء وقانـون الأحـوال الشـخصية وغيرهـا . ويذكـر أن تلـك الأسـئلة التـي وجههـا الفريـق تـأتي قبـل انعقـاد الاجتماعـات الدوريـة ويتوجـب على الدولـة أن تـرد عليهـا كتابيـاً ونظـراً لأهميـة التـزام اليمـن بتنفيـذ الحـد الأدنى مـن التوصيـات، فقـد طلـب الفريـق معلومـات عـن المؤسسـات الحكوميـة وغير الحكوميـة التـي شـاركت في إعـداد التقريـر، وطبيعـة مشـاركتها ومداهـا، ومـا إذا كان التقريـر قـد أعتمـد مـن قبـل مجلـس الـوزراء وعـرض على مجلـس النـواب. وبمـا أن القريـر الـذي نحـن بصـدده هـو التقريـر السـادس فقـد تسـاءل الفريـق عـن مـدى تطبيـق مـا ورد في تعليقـات اللجنـة حـول تقريـر السـيداو الخامـس. وتسـاءل عما تـم انجـازه للحـد مـن الأميـة ومـن تسرب التلميـذات مـن المـدارس، وتغيـير الصـورة النمطيـة في الكتـب المدرسـية. كما تسـاءل كذلـك عـن التمييـز فـيما يتعلـق بصحـة المـرأة، وكيفيـة محاربـة ختـان الإنـاث، وعـن التمييـز في قانـون الجنسـية، وفي قانـون الأحـوال الشـخصية، وتسـأل حـول مـا يسـمى

(26) أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز. ويعلن أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون تمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس

بالـزواج السـياحي والـزواج المؤقـت، وعـن الحـد الأدنى للـزواج، ومـا إذا كانـت اليمـن تفكـر في رفـع سـن الـزواج إلى 18 سـنة بالنسـبة للجنسين إعمالاً بمقتضيـات اتفاقيـة حقـوق الطفـل. وأخيراً عما إذا كانـت اليمـن قـد اتخـذت تـدابير أو إجـراءات للتصديـق على البروتوكـول الاختيـاري الملحـق بالاتفاقيـة الـذي سـبق وأشرنـا إليـه سـابقاً

وبمـا أن اللجنـة تعلـق أهميـة خاصـة على الممارسـات الفعليـة مـن جهـة تطبيـق التشريعـات، فقـد طلـب الفريـق معلومـات وبيانـات عـن الشـكاوى المرفوعـة للقضـاء مـن قبـل نسـاء تعرضـن للتمييـز لكونهـن إناثـاً. كما تسـاءلت عما إذا صـدرت أحكامـاً قضائيـة اسـتنادا إلى اتفاقيـة السـيداو، حيـث يمـارس تمييـز واضـح على المـرأة كونهـا امـرأة وخصوصـاً في المحاكـم المعنيـة بالقضايـا الأسريـة. الا أن الـرد اليمنـي لم يجـب على هـذا التسـاؤل المهـم

كما طلـب الفريـق تقديـم بيانـات حـول أشـكال العنـف الممارس ضـد المـرأة بمـا في ذلـك العنـف المنـزلي، وطلـب معلومـات عـن أيـة جهـود في هـذا المـضمار.

الـرد لم يسـمن ولم يغنـي مـن جـوع، إذ اكتفـت الحكومـة بتقديـم جـدولين الأول عـن السـجينات، والثـاني عـن بعـض حـالات العنـف ضـد المـرأة لعـام 2005، كما تـم تعديـد مؤتمـرات وندوات وقليـل مـن الدراسـات هنـا وهنـاك.

الفريـق حـاصر الجهـات المعنيـة عـن التقريـر الرسـمي بطلـب الحصـول على معلومـات لم تـرد في التقريـر حـول الاتجـار بالـبشر والأطفـال وفاجأهـم بـورود شـكاوى عـن تهريـب الصبيـة إلى المملكـة العربيـة السـعودية. وطلـب توضيحـاً حـول ذلـك وخصوصـاً الإجـراءات التـي تتخذهـا اليمـن لمنـع هـذه الجريمـة . [27] وانتهـت لجنـة السـيداو مـن مناقشـة تقريـر اليمـن، ولكـن السـؤال الـذي يطـرح نفسـه مـا مـدى فاعليـة المراجعـات الدوريـة في إحـداث تغييرات ايجابيـة في أوضـاع المـرأة اليمنيـة ؟[28] توصيـات لجنـة السـيداو لهـا تـأثير مبـاشر وقـوي على الـدول التـي تسـعى جاهـدة لتطويـر مركـز المـرأة فيهـا، وتقديـم المعونـة الفنيـة لبعـض الـدول على كيفيـة التغلـب على الصعـاب، وتدريـب وتطويـر الأجهـزة الفنيـة بالمـرأة في كيفيـة التعامـل مـع حقـوق المـرأة لسـد النواقـص في التشريـع والإجـراءات والتـدابير

الخاتمة:

مما سـبق نجـد أنـه عندمـا تمـت مصادقـة اليمـن الديمقراطيـة الشـعبية على هـذه الاتفاقيـة كانـت جميـع الظـروف الخاصـة بالمـرأة مواتيـة لعقـد هـذه الاتفاقيـة حيـث وصلـت المـرأة اليمنيـة إلى مواقـع صنـع القـرار وحصلـت المـرأة الكـثير مـن حقوقهـا السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة ، ولكـن تراجعـت هـذه الحقـوق بعـد الوحـدة أصبـح هنـاك تمييـز واسـع النطـاق في اليمـن ضـد المـرأة ، وهـذا التمييـز يشـكل انتهـاكاً لمبـدأي

(27) - ينظـر: الأسـتاذة سـبيكة النجـار، تسـاؤلات السـيداو تحـاصر الجهـات اليمنيـة المسـئولة، مركـز الأخبـار، آمـان، المركـز العـربي للمصـادر والمعلومـات حـول العنـف ضـد المـرأة، 30 أيلـول 2014م

(28) تتم هذه المراجعة كل أربع سنوات.

المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان وعقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعليه فإن المادة الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة قد أفرغت من محتواها . وعليه فقد طالبت النساء اليمنيات من داخل الحوار الوطني ومن خارجه عبر منظمات المجتمع المدني بمطالب حقوقية [29] تبلورت في موجهات دستورية تلتزم بها لجنة صياغة الدستور وهي على شكل نصوص دستورية كالتالي [30]:

التوصيات:

اولا:

1- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادقت عليها اليمن، في نطاق أحكام الدستور وبالتالي تسمو فور نشرها في الجريدة الرسمية على التشريعات الوطنية.

2- النص في الدستور على وجوب» الالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لضمان نفاذها على المستوى الوطني " والتزام المشرع بموائمة جميع التشريعات معها «.

3- النص على التزام المشرع الوطني بموائمة التشريعات الوطنية وهذه الاتفاقيات.

ثانيا – **تطبيق مبدأ المساواة**

النص الدستوري المقترح:

« المواطنات والمواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون دون تمييز، تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الخاصة والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم "

ثالثاً: المواطنة المتساوية:

النص الدستوري المقترح

" لكل مواطنة ومواطن، الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخاب، شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وينص القانون على تدابير من شأنها تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية ".

رابعا: تجريم العنف ضد النساء:

نقترح النص الدستوري الآتي:

" لا يجوز التمييز بين المواطنات والمواطنين بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو لأي سبب كان، والتمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون أنشاء هيئة وطنية مستقلة لهذا الغرض".

خامسا: الحصة النسائية [31]:

وفقاً لنص المادة الرابعة من اتفاقية السيداو

(29) - ينظر: د. سهير علي أحمد، ود. محمد أحمد الغابري، كتاب بعنوان وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الخاصة بالنساء في اليمن، صادر عن ملتقى النساء والشباب التابع لمكتب مساعد الامين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص لليمن ،، صنعاء ، ١٨ سبتمبر ٢٠١٣م

(30) ينظر: د. سهير علي أحمد، كتاب بعنوان الموجهات الدستورية الخاصة بالمرأة (وفقاً لوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل) ، صادر عن ملتقى النساء والشباب التابع لمكتب مساعد الامين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص لليمن ، ٢٠١٤م

(31) - وهذا النص يتفق ونص المادة الرابعة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (السيداو). وكذلك مع وثيقة مخرجات الحوار الوطني: المادة 1 – ١ فقرة ج فريق استقلال الهيئات ذات الخصوصية، والمادة ١٠ فريق القضية الجنوبية، وفريق بناء الدولة سادساً، والمادة ١٢٩فريق

نقترح النـص الآتي
" تلتـزم الدولـة باتخـاذ التـدابير الكفيلـة بـضمان تمثيـل المـرأة بنسـبة لا تقـل عـن 30% في جميـع السـلطات التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائيـة وفي جميـع الجهـات والهيئـات المعينـة والمنتخبـة وفي مواقـع صنـع القـرار وفي القـوانين ذات العلاقـة "

سادسـا: التمـكين السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي والثقـافي للنسـاء
نقترح النص الدستوري الآتي:
" تضمـن الدولـة تحقيـق المسـاواة بين الرجـل والمـرأة في جميـع الحقـوق المدنيـة والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة والبيئيـة، وتعمـل على دعمهـا وتطويرهـا. كما تضمـن الدولـة تكافـؤ الفـرص بين الرجـل والمـرأة في تحمـل مختلـف المسـؤوليات وفي جميـع المجـالات، وتتخـذ الدولـة التـدابير الكفيلـة بالقضـاء على العنـف ضـد المـرأة بـكل أشـكاله"

الحكم الرشيد. وهو أجراء مؤقت لفترة زمنية حتى تستطيع المرأة الوصول الى مواقع صنع القرار.

شخصية العدد

الدكتور محمد علي ناصر

يُعد الدكتور محمد علي ناصر من أبرز رواد التعليم الإعلامي في اليمن، وأحد الأسماء الأكاديمية التي أسهمت في بناء وتطوير الدراسات الإعلامية الحديثة. وُلد في مديرية المحفد بمحافظة أبين في 12 سبتمبر 1954م، ودرس الإعلام في جامعة صوفيا ببلغاريا، حيث نال البكالوريوس والماجستير ثم الدكتوراه

امتدت مسيرته لأكثر من أربعة عقود بين العمل الصحفي والأكاديمي، وكان من المؤسسين الأوائل لأقسام وكليات الإعلام في جامعتي صنعاء وعدن. كما شغل مناصب بارزة، بينها رئاسة قسم الإعلام بجامعة عدن، قبل أن يصبح مؤسسًا وأول عميد لكلية الإعلام بالجامعة

أسهم في إعداد المناهج الأكاديمية والإشراف على عشرات الرسائل العلمية، وترك بصمة واضحة في تخريج أجيال من الإعلاميين والصحفيين، ليبقى أحد أبرز أعمدة الإعلام الأكاديمي في اليمن